محمد الباز

البابا شنودة
الوجه والقناع

- تقرير رسمي: مسئولية البابا عن إشعال الفتنة الطائفية
- القصة الكاملة لوفاء قسطنطين زوجة الكاهن التى أسلمت
- مليارات الكنيسة المصرية .. من أين وإلى أين ؟
- لماذا تهرب المسيحيات إلى الإسلام ؟

كنوز
للنشر والتوزيع



البابا شنودة..
الوجه والقناع

محمد البـاز

محمد البـاز

البابا شنودة..
الوجه والقناع

كنوز
للنشر والتوزيع

البابا شنودة..
الوجه والقناع

الطبعة الأولى
2005

المؤلف

محمد الباز

••

الناشر

كنوز للنشر والتوزيع

تليفون: ٥٣٣٤٤٥٨ ٠١٠ - ٠١٠١١٥٨١٦٥

••

الإشراف العام

ياسر رمضان

••

رقم الإيداع: ٢٣٦٧ / ٢٠٠٥

الترقيم الدولى: .I.S.B.N

977-5307-10-4

لماذا نتكلم

مدخل مزعج.. لكنه ضروري..

«وقفت إحدى عضوات مجلس الشعب المعينات أمام الرئيس مبارك فى أحد الاجتماعات وقالت له: أنا كمواطنة قبطية.... فرد عليها الرئيس مندهشاً: ليس عندى شئ اسمه مواطنة قبطية أو مواطنة مسلمة.. أنا عندى مواطنة مصرية فقط».

تفتح هذه الواقعة ملفاً شائكاً يتردد الجميع فى فتحه أو الاقتراب منه أو حتى الإشارة إليه.. نحوم حولة نكذب على أنفسنا نخدعها نزيف عليها الحقائق.. وفى الوقت المناسب تنفجر القنبلة التى أخفيناها تحت فراشنا أو بين ملابسنا.. إننى دون تردد أشير إلى ملف الأقباط فى مصر.. وحتى لا يحبس البعض أنفاسهم فى صدورهم.. فإنى لا أدخل إلى هذا الملف من أرضية أنى مواطن مسلم.. ولكن لأنى مواطن مصرى.. أسير فى الشارع فيسير إلى جوارى قبطى.. أجلس على المقهى فأجد جارى قبطى.. أركب الأتوبيس فأجد من يجلس بجانبى قبطى وعندما أقف فى قاعة الدرس بالجامعة أدرس للطلبة لا أستطيع أن أميز بينهم.. ولا يعنينى أن يحدث ذلك فهم عندى سواء.

كلنا مصريون إذن.. لكن تحت الجلد القبطى شئ ما غير واضح.. يخرج فقط فى الأزمات ويعلن عن نفسه بمظاهرات صاخبة تكررت كثيراً.. وتحت الجلد المسلم حالة من الاحتقان وعدم الارتياح.. ولكن لأننا مزيفون بدرجة كبيرة.. نقول الشئ ونفعل عكسه أو نفعل الشئ ونعلن ضده.. فإننا نحاول إيهام أنفسنا بأننا رائعون.. وأن كل شئ تمام ولا توجد مشكلات.. وإفطارات الوحدة الوطنية تشير إلى ذلك وتؤكده.. كلمات معسولة متبادلة سلامات.. وأحضان.. وقبلات.. ثم ينتهى المشهد الزائف دون نتيجة محترمة.

لقد أخرجت قضية وفاء قسطنطين زوجة الكاهن التى أسلمت واستعادتها الكنيسة كل ما فى أحشاء المجتمع من تعصب وطائفية.. كشفتنا أمام أنفسنا.. وضعتنا وجها لوجه أمام حقيقتنا مباشرة دون ألوان أو رتوش.. سقطت كل الأقنعة التى حاولنا أن نضعها على وجوهنا وظهرنا أمام العالم وكأننا إناء يغلى ولا يطيق نفسه.. غاب صوت العقل وكل جبهة أرادت أن يسود صوتها وتكون هى الأعلى.. المسلمون يريدون حماية السيدة على اعتبار أنها أصبحت مسلمة.. والأقباط يريدون استردادها على اعتبار أنها زوجة كاهن وهى بذلك أم روحية لهم ولا يجب أن يفرطوا فى أمهم الروحية.

كل جانب كان عنيداً فى موقفه.. ساق عشرات الحجج ليؤكد وجهة نظره.. ولأن الحكومة تريد أن يظل الوضع آمن ومستقر وهادئ فقد أخذت وفاء قسطنطين من يدها وسلمتها إلى الكنيسة التى بالغت فى الاحتفال والاحتفاء بها.. بل إن البابا شنودة نفسه وزع فى الكاتدرائية بالعباسية شربات وجاتوه سيامى.. إظهاراً للانتصار الذى تم تحقيقه.. حاول الطرفان الإعلان أن الموضوع انتهى وأن ملف القضية أغلق تماماً.. لكن هذا ليس صحيحاً.

فالنار التى خدمت لا تزال جذوتها مشتعلة وفى انتظار حدث جديد يبعثها من مرقدها.. وساعتها سنعيد كل ما قلناه.. سنبدأ الخيط من جديد.. وسندخل نفس القفص بأقدامنا مرة ثانية.. وكأننا لا نملك عقلاً ولا منطقاً ولا حكمة.. وستنطلق مئات الشائعات مرة ثانية.. وستظهر على السطح عشرات القصص المبالغ فيها لاضطهاد الأقباط فى مصر.. وكم هم مظلومون ومحاصرون ومحطمون ويعيشون بيننا بلا حقوق.

هذا الكتاب محاولة لوضع النقاط فوق الحروف وتحتها.. محاولة لوضع ما نعيشه بشكل حقيقى أمام الجميع.. من خلال ما حدث فى أزمة ديسمبر ٢٠٠٤ التى دخلت التاريخ المصرى من أوسع أبوابه باسم «وفاء قسطنطين».. فى هذه القضية كانت لى تقاطعات عديدة ليس مع الحدث فقط ولكن مع ما أحاط به وأدى إليه.. ومن خلال مساحتى الصحفية فى جريدة «صوت الأمة» طرحت بعض الرؤئ التى كانت فى أغلبها مزعجة لدرجة أوصلتنى إلى مكتب النائب العام.. بعد أن تقدم خمسة من الأقباط

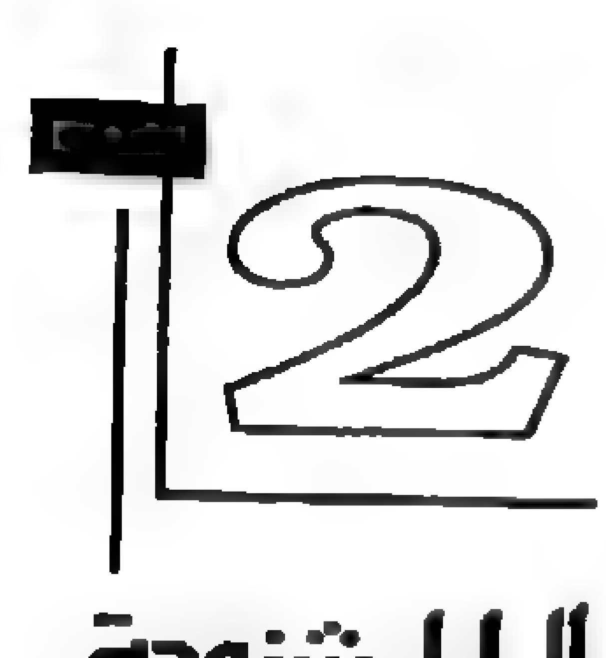
محاميان وقاض سابق وقس وصحفى ببلاغ ضدى يتهموننى فيه بالسب والقذف فى حق البابا شنودة.

لم أكتب من أجل هذا.. لكنى أسجل فقط ما طرحته وبعض ردود الفعل الغاضبة عليه.. وحتى تكون الصورة واضحة من البداية.. فقد دخلت بهذا الكتاب مساحات لم يكن سهلاً دخولها من قبل.. أولها وأهمها كيف يدير البابا شنودة رأس الكنيسة القبطية فى مصر الأزمات.. وهى الإدارة التى يصل بها إلى منتهاها حتى يتحقق له كل ما يريد.. ثم مليارات الكنيسة الغامضة التى لا يعرف أحد من أين تأتى ولا فى أى شئ تنفق.. ثم الملف المحرج وهو لماذا تهرب المسيحيات إلى الإسلام ويتخلصن من دينهن.. وليس أقل حرجاً من هذا الملف.. قضية بناء الكنائس فى مصر وما يحيط بها من مشكلات وشائعات.

ليس هذا فقط.. ولكنى حرصت على استكمال الصورة برصيد مشكلات الأقباط وكيفية حلولها من وجهة نظر قبطية.. وقبل هذا كله.. حاولت ترتيب قصة وفاء قسطنطين منذ البداية علنا نفهم بعض ما حدث.

إننى لا أحرص على استعراض ما سأقدمه لكم هنا.. من باب الإغراء بالقراءة لكنى حتى أؤكد أننا أمام ملفات ساخنة يجب أن تفتح جميعاً وبصراحة مطلقة.. فبداية العلاج هى أن نفتح الجرح وننظفه ونطهره.. فذلك أفضل من أن نتجاهله فيتحول إلى ورم سرطانى هائل لا نقدر على مقاومته.. ولا نستطيع حتى الوقوف أمامه..!

البـــاز



البابا شنودة ..
الوجه والقناع

وفاء قسطنطين..
المرأة الأزمة

لم تكن وفاء قسطنطين زوجة راهب أبى المطامير تعرف أنها يمكن أن تثير كل هذا الضجيج وهى خارجة من بيتها فى طريقها إلى إشهار إسلامها.. الذى قيل أنها اعتنقته وكانت تؤدى فروضه دون أن يعلم عنها من يحيطون بها شيئاً.. وإن كان هناك من يؤكد أن إبنتها شيرين كانت تعمل كل شىء.. اعتقدت وفاء أنها امرأة مسيحية مثل غيرها من حقها أن تختار الدين الذى تعتنقه طالما اقتنعت به.. وأن من حقها أن تعيش بالطريقة التى تريدها طالما أنها لن تسبب ضرراً ولن تلحق أذى بأحد..

ما حدث كان شيئاً غير ذلك تماما.. فقد أصبحت وفاء دون حتى أن تدرى مرادفاً لأزمة كادت أن تعصف بمصر كلها.. مظاهرات واعتكافات وتحرشات متبادلة بين الأمن وشباب الأقباط وهجوم متبادل بين من يؤيدون ومن يعارضون.. مئات الشائعات والمعلومات الكاذبة.. حتى أصبحنا جميعا فى حيرة.. وحتى الآن لا يعرف أحد هل أسلمت وفاء قسطنطين أم لا.. وهل خرجت من بيتها برغبتها أم تم إغواءها بحياة أفضل من الحياة التى كانت تعيشها مع زوجها المريض.. هل صنع الأمن الأزمة عندما احتجزها ورفض تسليمها للكنيسة أم أن الكنيسة هى التى صنعت الأزمة عندما تصرفت بتشدد وعناد وأصرت على أن تعقد جلسات الوعظ والإرشاد فى الكاتدرائية وليس فى مكان يحدده الأمن.

النائب العام من ناحيته أراد أن ينزع فتيل الأزمة فسلم وفاء إلى الكنيسة وأصدر بيانا حكى فيه القصة من وجهة نظره واعتمد فيها على التطبيق الحرفى للقانون.. فقد تكون

وفاء اعتنقت الاسلام لكنها لم تكن قد اشهرته من خلال الاجراءات القانونية اللازمة لذلك ولأنه يتعامل مع الورق فقط فقد أعادها للكنيسة مرة ثانية لينهى بذلك حالة من الفوضى سيطرت على الجميع.. قرار النائب العام أغضب المسلمين الذين رأوا أنه بذلك سلم امرأة مسلمة إلى الكنيسة.. لكن النائب العام تصرف بما يمليه عليه ضميره الوطنى وضرورات القانون الذى يطبقه.

ورغم أن القصة تكاد تكون انتهت تماما.. لكنها لابد أن تروى من وجهة نظر الجهات التى تورطت فيها.. ولدى هنا أكثر من رواية.

الرواية الأولى من واقع محاضر الشرطة التى سجلت الحادثة لحظة بلحظة.. المحضر الأول يحمل رقم ١٢٧٦٠ إدارى عين شمس وحرر فى ١ ديسمبر ٢٠٠٤ الساعة كانت الرابعة عصراً عندما ذهبت وفاء قسطنطين إلى قسم شرطة السلام ونص المحضر كان كالتالى: بمعرفتنا نحن عميد أحمد حشاد إسماعيل مأمور القسم اثبت الآتى حيث حضرت المواطنة وفاء قسطنطين مسيحة قسطنطين ٤٦ سنة مهندسة زراعية بهيئة الاصلاح الزراعى ببلدة أبو المطامير محافظة البحيرة والمقيمة بشارع المركز بأبو المطامير وأبدت رغبتها فى إشهار اسلامها وأضافت بأنها اقتنعت بالدين الاسلامى منذ حوالى عامين حيث قامت بحفظ العديد من سور القرآن الكريم وتواظب على أداء الفروض من صيام وصلاة وأنها غادرت محل إقامتها منذ عدة أيام وأقامت طرف بعض معارفها بالقاهرة والمنوفية لحين استكمال إجراءات إشهار إسلامها وأوضحت انها لم تتعرض لأى ضغوط عليها للإقدام على إشهار إسلامها وأن رغبتها فى اتخاذ إجراءات الإشهار جاءت بناء على اقتناعها الكامل بذلك، وأضافت أن كريمتها شيرين يوسف معوض فرج على علم بذلك.

تم التنبيه على المذكورة بضرورة إحضار ما يثبت شخصيتها ومعاودة الحضور للقسم لاتخاذ الاجراءات اللازمة بالنسبة لرغبتها فى إشهار إسلامها وأقفل المحضر عقب اثبات ما تقدم فى تاريخ وساعته وباقى للاتمام، فى اليوم التالى مباشرة، ديسمبر عادت وفاء قسطنطين ليعاد فتح المحضر الساعة التاسعة مساء وجاء فيه:

حضرت ساعة افتتاح المحضر أمامنا المواطنة وفاء قسطنطين مسيحة قسطنطين واوضحت أنها متزوجة من القس يوسف معوض فرج كاهن بجمعية حوش عيسى بأبو المطامير التابعة لمطرانية البحيرة للأقباط الأرثوذكس والمقيم بذات العنوان وله محل آخر بمدينة الإسكندرية ونظراً لحساسية الموقف فى ضوء ما ورد به من زواجها من رجل دين مسيحى فقد تم إفهامها ان إجراءات الإشهار تتطلب التأكد من مراجعة المسئولين بالكنيسة الارثوذكسية بشأن طلبها عقد جلسة نصح وإرشاد دينى لها بمعرفة رجال الدين المسيحى بالكنيسة حيث ابدت استعدادها تنفيذ كافة الاجراءات المطلوبة والالتقاء بمسئولى الكنيسة وإبلاغهم برغبتها وحرصها على تحقيقها وإقتناعها الكامل بالدين الاسلامى وتحملها كافة النتائج على تصرفها وأنها قامت بإبلاغ رغبتها فى إشهار إسلامها لإبنتها وأقفل المحضر عقب إثبات ما تقدم فى تاريخ وساعته.

فى نفس اليوم وفى أبى المطامير هذه المرة لكن الساعة الواحدة وخمسة وأربعين دقيقة حرر محضر آخر حيث تخلص الواقعة فى بلاغ تقدم به مسيحة قسطنطين مسيحة - شقيق وفاء - فنى هندسة ميكانيكى بشركة سيراميك الجوهرة ومقيم بمدينة السادات بالمنوفية والذى قرر أن شقيقته حضرت من محافظة الاسكندرية إلى أبو المطامير بصحبة نجلها مينا فى ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٤ خرجت من مسكنها ولم تعد حتى الآن واتهم السيد محمد على مرجونة رئيس قسم الإصلاح الزراعى بأبو المطامير بأنه السبب وراء اختفائها لسابق تحريضه لها على ترك منزل الزوجية أكثر من مرة.

فى اليوم التالى من ديسمبر أخطر مأمور قسم السلام مطران البحيرة بما حدث حيث أعيد فتح المحضر الساعة ١١ صباحا وأثبت الآتى، بالتنسيق مع مباحث أمن الدولة تمت مراجعة مديرية أمن البحيرة وتبين قيام شقيق السيدة وفاء ونجلها مينا بتقديم شكوى بغيابها وتتضمن إختفاءها وإتهامها للمدعو سيد محمد على أنه وراء اختفائها ومحرر عن ذلك المحضر رقم ٦٠٢٨ إدارى مركز شرطة أبو المطامير، كما تمت إحاطة الأنبا باخوميوس «مطران البحيرة للأقباط الأرثوذكس» بطلب السيدة المذكورة برغبتها

فى إشهار إسلامها وإستعدادها للالتقاء بأى من رجال الدين المسيحى لإبلاغه بذلك حيث طلب منحه مهلة من الوقت حتى يقف على ظروفها وأسباب إقدامها على ذلك وإختيار المكان والميعاد المناسبين للالتقاء بها وبناء على ذلك فقررت ارجاء اتخاذ أى إجراءات فى هذا الشأن وتم إخطار السيدة المذكورة بذلك وأقفل المحضر عقب إثبات ما تقدم فى تاريخه وساعته.

بعد خمسة أيام وفى ٨ ديسمبر الساعة السادسة مساء أعيد فتح المحضر بمعرفة مأمور قسم السلام وجاء فيه ما يلى: بالتنسيق مع مباحث أمن الدولة ومع الأنبا باخوميوس والمسئولين بالكنيسة الأرثوذكسية تم إختيار فيلا كائنة بالعنوان ٥٢ شارع على باشا اللالى ميدان النعام بعين شمس التابع للطائفة الأرثوذكسية للالتقاء بالمسئولين الكنيسة مع السيدة وفاء لتدارس موقفها وإسداء النصح اللازم لها وقد تم إبلاغ المذكورة حيث أبدت موافقتها على ذلك وقررت أنها ستتوجه الى مستشفى كيلوباترا لإجراء كشف طبى وقد توجهت بالفعل والتقت بالقس بطرس جيد راعى كنيسة السيدة العذراء بالزيتون وبعض الراهبات اللاتى كلفتهم الكنيسة بالإقامة بصحبتها بالفيلا.

والتقرير الطبى الذى يسجل حالة وفاء قسطنطين جاء كالتالى: بالكشف على السيدة وفاء وجد أن ضغط الدم ١٤٠/٩٠ مم زئبق والقلب سليم والصدر سليم والأطراف سليمة كما أن درجة السمع جيدة وتم عمل رسم قلب فوجد أنه سليم وأنها لا تعانى من أى اصابات ظاهرية.. ووقع التقرير من د. أشرف الشربينى أخصائى الباطنة ود. أحمد كمال اخصائى الجراحة بالاضافة إلى توقيع مدير المستشفى د. كامل خليل.

ثم جاء المحضر الأخير الذى حرر فى ١٤ ديسمبر ٢٠٠٤ فى سراى نيابة عين شمس فى محكمة مصر الجديدة بمعرفة رئيس النيابة أيمن البابلى وجاء فيه: حيث عرضت علينا كافة محاضر الشرطة المتعلقة بسعى السيدة وفاء قسطنطين إلى إشهار إسلامها وحيث أن السيدة المذكورة موجودة خارج المكتب فقد إستدعيناها للسؤال حيث حضرت ومعها المحاميان فكرى جرجس ورفعت سليمان، فقد سألناها ما هو مضمون بلاغك

فقالت، أنا كنت أمر بأزمة نفسية جعلتنى أقرأ بعض الكتب والمجلات الإسلامية وقد توجهت إلى أحد أقسام الشرطة فى القاهرة وطلبت إشهار إسلامى ونصحنى القائمون هناك بضرورة أن أعرض على لجنة النصح والارشاد فى الكنيسة قبل أن يتم الإشهار.. وسألناها ما هى المناقشات التى دارت بينك وبين لجنةالنصح والإرشاد فقالت: لقد ناقشونى فى أسباب الأزمة النفسية التى كنت أمر بها كما ناقشونى فى الأسباب التى سعيت من أجلها إلى إشهار إسلامى وقد إقتنعت بنصح اللجنة وعندما سألناها ما هو قرارها فى هذه القضية قالت، لقد ولدت مسيحية وعشت مسيحية وسوف أموت مسيحية ـ وأغلق المحضر على ذلك وانصرفت السيدة من سراى النيابة ـ لتنتهى بذلك القصة من وجهة نظر الأمن.

هذه المحاضر نشرتها مجلة المصور.. لكن مجلة الكرازة التى تصدرها الكنيسة ويرأس تحريرها البابا شنودة شخصيا كانت لها وجهة نظر أخرى.. فى عدد ١٧ ديسمبر وعلى الصفحة الأولى وتحت عنوان: إختفاء زوجة كاهن أبو المطامير وما أشيع عن إسلامها وزواجها بمسلم.. قالوا: للأسف نشر هذا الخبر المثير فى جريدة الاهرام يوم الثلاثاء ٧ ديسمبر وهذا الخبر غير معقول لأنه لا يمكن لامرأة أن تجمع بين زوجين فلكى تتزوج من رجل آخر لابد من تطليقها من زوجها وهذا يستلزم قضيه فى محكمة الأحوال الشخصية وفيها يعرض الإسلام على زوجها المسيحى فإن قبل تبقى على ذمته وإن رفض تطلق منه.. وكيف يعرض الإسلام فى المحكمة على كاهن مسيحى؟ هذه فضيحة لها تأثيرها ووقعها السيئ فى كافة الأنحاء.. المهم أن هذا الحادث كان القشة التى قصمت ظهر البعير وقامت المظاهرات.. وهنا نتحدث عن تتابع الأحداث.

مشكلة اختفاء زوجة الكاهن قامت فى منطقة محدودة هى أبو المطامير، كان يمكن حلها على المستوى المحلى وتنتهى دون أن يسمع بها أحد فى باقى القطر ولكنها لم تحل على الرغم من إجتماع نيافة مطران البحيرة مع السيد المحافظ الذى كان متفاهماً جداً ثم انضم اليهما وزير الحكم المحلى د. عبد الرحيم شحاتة وإدارة الأمن وكان ذلك يوم

الخميس ٢ ديسمبر، وإذ لم يحل الموضوع على المستوى المحلى اتفق الجميع «الأمن والمطرانية» على تحويل المشكلة إلى القاهرة وخرج أتوبيسان بمعرفة الأمن ثم أتوبيس ثالث وصادفوا تعويقا فى الطريق ولكن وصلوا.

انتقل الاحتجاج على الوضع الى القاهرة والخبر فيها ينتشر على مستوى أوسع بكثير مما هو فى مركز أبو المطامير وكان ذلك يوم الجمعة ٣ ديسمبر، فى فجر الجمعة توفى الصحفى الكبير سعيد سنبل وطلبت أسرته أن تكون جنازته فى الكاتدرائية الكبرى بالعباسية إكراما له ولكى يتمكن البابا بنفسه من الصلاة على الراحل الكريم وليس صحيحا ما ذكرته للإثارة .. إحدى الصحف أن المكان تغير إلى الكاتدرائية وأنه تم إحضار الشباب الثائر من أبو المطامير فى مناسبة الجنازة، فالجناز كان يوم الأحد ٥ ديسمبر والمظاهرات بدأت يوم الجمعة وأسرة الاستاذ سنبل هى التى طلبت أن يكون الجناز فى الكاتدرائية.

عقب الجناز إستقبل البابا فى مكتبه الدكتور أسامة الباز والدكتور مصطفى الفقى وشرح لهما المشكلة وخطورتها لأن زوجة الكاهن ليست امرأة عادية وإنما تعتبر اما روحية للمسيحين فى تلك الكنيسة وكيف أن ما يشاع عن أخذها للاسلام منير جداً للناس وكيف أنه من بين الهتافات «أخدوا مرات أبونا .. بكرة ياخدوا مراتى.. وكيف أن هذا يعنى عدم إطمئنان الناس على بيوتهم وزوجاتهم وأن المشكلة ليست مجرد حادث فردى وانما تتعلق بامرأة لها خصوصية معينة تؤثر على الرأى العام».

وفى أثناء هذه الزيارة حدث اتصال تليفونى بين البابا والدكتور نظيف رئيس الوزراء وقال البابا إن هناك مشاكل تحتاج الى السرعة فى حلها لان التباطؤ فيها قد يزيدها تعقيداً وإنتشاراً وعندما خرج د. أسامة الباز تعرف بنفسه على أفكار الشباب المتظاهر لكى يأخذ صورة متكاملة عن الوضع ومشاعر الجمهور.

ومما أثار الجو أكثر الحشد البوليسى الضخم حول الكاتدرائية، قال البعض انه أكثر من خمسين عربة من الأمن المركزى وقوات من الأمن بينها رتب عسكرية كبيرة لدرجة أن

بعض الأقباط فى الخارج قلقوا على الباب نفسه - إذ رأوا بأجهزة الإعلام البطريركية محاطة بهذا القدر الهائل من رجال البوليس واتصلوا تليفونيا للاطمئنان، رجال الأمن تمهلوا كثيراً فى حل الموضوع وكان معروفا أن زوجة الكاهن فى حوزتهم.. فلم يكتفوا بعدم حله فى مركز أبو المطامير ولا فى القاهرة قبل جناز الاستاذ سعيد سنبل وبعده.. إنما بقى التوتر مستمرا دون أى تدخل لحل المشكلة.

فى مساء الأحد ٥ ديسمبر سافر البابا إلى سوريا لرئاسة مجلس كنائس الشرق الأوسط المنعقد فى دمشق بموعد مسبق وفى رجوعه بالطائرة مساء الثلاثاء قرأ الخبر المنشور فى جريدة الأهرام عن إسلام زوجة كاهن وتزوجها بمهندس مسلم، ووصل البابا إلى البطريركية حوالى الحادية عشر مساء وبدأ الاتصال لايجاد حل للموضوع لكنى تأخذ البطريركية فرصة للجلوس مع زوجة الكاهن، كما كانت هناك فرص طويلة لاتصال الأمن بها ولاتصال التأثير الاسلامى عليها ولاتصال رئيسها بالعمل بها.

كان موقف الرئيس مبارك متعاونا لحل الموضوع على الرغم من سفره إلى الخارج، واستمر الاتصال مع الدكتور زكريا عزمى إلى ما بعد الثانية بعد منتصف الليل للاتفاق على المكان الذى تأتى فيه زوجة الكاهن لجلوس الآباء معها مع اشتراط الأمن أنه لا يكون فى مكان كنسى ولا دير للراهبات ولا بيت للتكريس ولا - ولا ..، وأخيراً اتفق على فيلا تابعة لنا يحيطها فناء وسور ولا مانع من وجود بعض المكرسات معها وتسلم للكنيسة فى صباح الأربعاء وتعرف الأمن على المكان ووافقوا عليه.

وفى الصباح اتصل نيافة الأنبا يؤانس برئيس جهاز أمن الدولة، فقال أنه سوف تتسلمونها فى تلك الفيلا ما بين الثانية عشرة ظهراً والواحدة بعد الظهر ولم يتم ذلك وقال إنهم أرسلوها للكشف الطبى ثم قالوا هى فى الطريق، ومرت الثانية والثالثة والرابعة بعد الظهر وليس من جديد واقترب ميعاد اجتماع البابا الاسبوعى الذى يحضره الآلاف فكيف سيواجه الناس، بماذا يجيب الشباب الثائر الغاضب؟ هل يقول لهم إن المشكلة قد حلت وهى لم تحل، هل يقول لهم تسلمنا زوجة الكاهن ونحن لم نتسلمها،

وماذا لو اندس فى الاجتماع بعض من المتطفلين وهتفوا هتافات معادية؟ أخيرا فى الساعة الخامسة إلا ثلث غادر البابا المقر البابوى فى طريقه الى الدير وفى عربته بعد ساعة كاملة من سفره وفى السادسة إلا الثلث جاءته مكالمة تليفونية أن السيدة قد وصلت إلى الفيلا، فما الهدف من التمهل فى المواعيد إلى ما بعد سفر البابا.. كما تمهلوا إلى موعد جناز الاستاذ سعيد سنبل ولما وصلت السيدة لم تكن مستيقة تماما لمدة حوالى يومين ثم بدأت تتفاهم، بعد سفر البابا بدأت احتكاك الشرطة بالشباب المتجمهر وبدأ ضربهم لهم وإثارتهم للرد عليهم، وكل هذا الموقف مسجل بالصورة والفيديو، صعدوا على سطح الكنيسة البطرسية وخلعوا من أرضية السقف البلاط وضربوا الشباب المتجمهر وحدث جرح فى جبهة أحد الآباء الكهنة وعولج ببعض غرزات مع إصابة كاهن آخر وعديد من الشباب ثم أثاروا الجو بإصابة بعض منهم وقبض على بعض شباب من الشارع وقدموهم للنيابة وتم حبسهم ١٥ يوما قابلة للتجديد وأكبر دليل على أنهم من الشارع أن البوليس لم يدخل فى فناء البطريركية ليقبض على أحد لأنها حرم فكل الشباب المقبوض عليهم كانوا من الشارع.

وسأضرب مثلاً لذلك.. شاب جاء يحضر إجتماع البابا كالعادة مساء كل أربعاء، فقيل له أن الاجتماع قد ألغى لسفر البابا فخرج ليعود الى بيته فقبضوا عليه وصار من المحبوسين بينما لا دخل له فى التجمهر والأمثلة كثيرة والبعض طلبة فى كليات مرتبطون بامتحانات قبض عليهم أيضاً وأصابهم ضرر فى حياتهم الدراسية، ونحن من جانبنا أرسلنا بلاغاً إلى سيادة النائب العام من جهة الاصابات التى تعرض لها أولادنا والتلفيات التى حدثت فى البطريركية وكل ذلك مزود بالصور والوثائق ووعد النائب العام بالإفراج عن الطلبة.

ونحن نسأل: لماذا تصعيد الأمور هكذا من جهة الأمن ومن المستفيد من هذا كله وهل هذا حل للمشكلة أم تعقيد لها؟ وزاد تأزيم الموقف ما نشرته بعض الصحف بطريقة تثير الموقف من جهة وتؤثر على الوحدة الوطنية من جهة أخرى على الرغم من أن الذين كتبوا

لم يتحققوا الأمر من الجانبين ولم يراعوا ردود الفعل وتأثير يكتبونه على الرأى العام ونتائج ذلك.. ولم يكتب أحد عن أحداث سمالوط بالأسلوب الذى يشعر به الأقباط أن هناك من يحس بهم ويتأثر بالاعتداءات التى وقعت عليهم ويراعى شعورهم، ولم يكتب أحد دفاعاً عن أحداث أسيوط وشكاوى الأقباط إلا ما كتبه أحدا أساتذة الجامعة من أسيوط فى جريدة وطنى..

نحن أخوة لكم فى هذا الوطن وكنا ننتظر منكم وقوفاً إلى جوارنا فى آلامنا وليس هجوماً، أما السيدة زوجة الكاهن فإنها لا تزال على مسيحيتها وقد رددت قانون الإيمان المسيحى وقامت بالصلاة مع الآباء والمكرسات وأنشدت التسبحة وصلاة باكر وأخيراً عادت إلينا ذلك لأنها بعدت عن الضغط الأمنى والتأثير الدينى المضاد لعقيدتها.. وعلى كل فالقصة لم تتم فصولاً وننتظر لها حلولاً.

طالت رواية الكنيسية الرسمية لقصة وفاء قسطنطين وكان لابد لها أن تطول.. ولا نخلص منها إلا أن السيدة وفاء مورست ضدها ضغوط كبيرة للغاية أمنية ودينية حتى يتم إختطافها من دينها وأنها عندما إبتعدت عن هذه الضغوط عادت إلى دينها مرة ثانية.. وأن الأمن هو الذى أشعل الأمر بينما كانت الكنيسة بعيدة كل البعد عن العناد أو الرغبة فى عدم التفاهم.

شىء من هذا حاولت تأكيده جريدة الأهالى فقد ذهبت إلى أن مراوغة أجهزة الأمن وتخبط المسئولين السياسيين فى الدولة كانا فى مقدمة الأسباب التى أسهمت فى تصعيد قضية وفاء قسطنطين وإشعال المظاهرات داخل الكاتدرائية وكانت رحلة د. عبد الرحيم شحاتة وزير التنمية المحلية إلى البحيرة قد فشلت فى احتواء الموقف وخاصة بعد خروجه إلى المعتصمين فى البحيرة بتصريح قال فيه إن زوجة القص قد أسلمت..

والأغرب من ذلك ـ الأهالى مازالت تتحدث ـ أن قيادات أمنية بمحافظة البحيرة أعلنت أن حل المشكلة لن يكون إلا فى القاهرة وبالفعل خرجت سبعة أتوبيسات «زادت أربعة هذه المرة» محملة بالغاضبين من البحيرة إلى الكاتدرائية التى بذلت جهداً فى الاتصالات بالمسئولين دون جدوى.

وقد أكد الأنبا إرميا الأسقف العام وسكرتير البابا شنودة أن جهوداً مضنية بذلتها الكنيسة لاحتواء الموقف وأن جلسة اسداء النصح ثم تأجيلها مرات ومرات منذ يوم السبت قبل جنازة الكاتب الصحفى الراحل سعيد سنبل حتى الأربعاء، وقال إنه طوال تلك الفترة حصلنا من الأمن على مواعيد متكررة لم يتم الوفاء بها ولذلك لم يكن أمامنا إلا اللجوء لرئيس الجمهورية للتدخل وبالفعل صدرت التعليمات التى لم تنفذ إلا بعد أربعة وعشرين ساعة!

كل هذا الصخب دار دون أن يسأل أحد من هى وفاء قسطنطين ـ ولا من هو زوجها القس يوسف معوض ـ ولا ما هى الأسباب التى دفعتها لاعتناق الإسلام.. ولا ما هى تفاصيل حالتها النفسية التى أشارت إليها فى محاضر الشرطة.. هنا أحاول ترتيب القصة مرة أخرى من خلال أطرافها ومن تفاصيل ما حدث من على لسان الذين شهدوه..

من هى وفاء قسطنطين

فى قرية. «حصة مليح» التابعة لمركز شبين الكوم ولدت وفاء قسطنطين مسيحة فى ٦ مايو ١٩٥٨ ـ أى أنها اشعلت النار بما فعلته وعمرها ٤٦ عاما ـ والدها قسطنطين مسيحة كان يعمل بمديرية التربية والتعليم بالمحافظة ـ وأنجب غير وفاء التى كانت «البكرية» كما يقولون ثلاثة أبناء هم مسيحة وحصل على دبلوم تجارة.. وفؤاد الذى حصل على بكالوريوس تجارة.. والصغرى ناهد التى حصلت على دبلوم تجارة. وهى فى العشرين من عمرها توفى والدها.. فأصبحت أمها هى الأم والأب.. بدأت تربى أولادها من معاش والدهم الذى لم يكن يتجاوز الخمسة والعشرين جنيها.. وهو ما دفع مسيحة مثلا ليعمل كبائع خردوات فى أحد محلات القرية ليساعد والدته.. ولما ضاقت الأرزاق فى مصر سافر هو وشقيقه فؤاد إلى العراق ـ وكان ذلك قبل خمسة عشر عاما ـ دخلت وفاء مدرسة الحصة وحصلت منها على الابتدائية والاعدادية.. ومن مدرسة «المساعى» على الشهادة الثانوية.. لتلتحق بعد ذلك بكلية الزراعة جامعة المنوفية لتحصل منها على البكالوريس عام ١٩٨٠.

بعد أن تخرجت وفاء تفرغت لإلقاء دروس الأحد بالكنيسة.. وهناك شاهدها مجدى معوض فرج.. ابن أحد أعيان قرية «حصة مليح» كان مجدى من بيت ثراء.. اشتهر والده بأنه يساعد الفقراء حتى أطلق على بيته «بين المغتربين».. فكل غريب كان ينزل البلدة كان يقضى ليلته عنده يأكل ويشرب وينام حتى الصباح ثم يأخذ نقوداً من معوض فرج ويذهب إلى حال سبيله.. وقد وصل به الحال إلى أنه باع نصف فدان واشترى سيارتين لاثنين من السائقين فى البلد وتبرع لأهل بلدته بعشرة أفدنة لاقامة مستشفى بيطرى وجمعية النهضة الخيرية ومدرسة ثانوية ووحدة صحية.

كان ترتيب مجدى هو الثالث بين إخوته وهم نسيم الذى كان يعمل بالوحدة المحلية وتوفى منذ عام، ثم سعيد الذى كان يعمل بالتفتيش الزراعى والآن على المعاش ثم مجدى الذى كان يعرف أيضا بيوسف وأخير فايزة وثريا اللتان سافرتا إلى أمريكا منذ سبعة وعشرين عاما، ومن حكم الأقدار أن كاهن كنيسة العذراء مريم بأبى المطامير قد وقع اختياره على يوسف ليخلفه فيها ولذلك أدخله كلية اللاهوت بالقاهرة تمهيداً لترسيمه كقسيس.

أيد ترشيح يوسف الأنبا باخوميوس أسقف البحيرة والأنبا روبير عبد الملك واعظ البحيرة وهما اللذان غيرا اسمه من مجدى الى يوسف.. وعندما تخرج فى كلية اللاهوت اشترطوا عليه الزواج أولاً قبل استلام مهام وظيفته الجديدة فأخذ يوسف اسمه الجديد وبدأ فى رحلة البحث عن زوجة مناسبة لتصبح امرأة كاهن.

التقى يوسف بوفاء قسطنطين فوجد أنها فتاة جميلة ورقيقة مرهفة الحس هادئة الطبع.. لا تخرج رحلتها اليومية عن ثلاثة أماكن هى البيت والجامعة والكنيسة ولا ترفع بصرها عن الأحد ولا تتحدث مع أحد من الشباب ومشهور عن أسرتها أنها محترمة ولا تختلط بأحد وهو ما شجعه على وضعها تحت ميكر وسكوب دقيق وقرر أن يتزوجها.. وبعد أن أقام الأكليل تركها ليعتكف فى الدير بعد ترسيمه بالكنيسة بأبى المطامير أربعين ليلة وجلست هى فى انتظاره فى بيت عائلته بعد أن تم بناء شقة لهما على مساحة كبيرة وهى موجودة حتى الآن.

عاد يوسف إلى زوجته وفاء واصطحبها إلى كنيسة العذراء مريم بأبى المطامير. واصل هو عمله فى الكنيسة وعملت هى فى مصلحة الإصلاح الزراعى واستمرت بهما الحياة التى أنجبا خلالها مينا وشيرين التى كانوا يدللونها «بشيرى».. حياة وفاء فى عملها كانت عادية للغاية.. وقد نقلت جانبا منها إلى مجلة «المصور» المهندسة عصمت الخربوطلى صديقة وفاء قالت: وفاء أختى وصديقة عمرى منذ عينت سنة ١٩٨٢ وهى مثال للأخلاق والأدب وعفة اللسان وحفظ السر وكانت عاطفية جدا وقلبها يعرف الرحمة وكريمة مع الجميع وسخية وأسلوبها راق ولا تخدش حياء أحد ومجاملة فوق الوصف.. وفى نجاح أولادى أجدها بجوارى وعندما توفى زوجى كانت إلى جوارى، ودائما تهدى إلى الاطباق الشهية التى تعدها بنفسها فى بيتها ولأننا فى سن متقاربة.. أنا دفعة زراعة طنطا سنة ١٩٧٩ وهى دفعة زراعة شبين الكوم سنة ١٩٨٠.. كنا أكثر من الأهل وكانت تسكن معنا فى «أبو المطامير» حتى اضطر زوجها لإجراء عملية بتر ساقه فحصلت على إجازة وسافرت لتكون بجواره.

كان الأب يوسف معوض قد أصيب بالسكر وتعرض منذ عامين لحادث بترت ساقه اليمنى بسببه وظل مقيداً فى شقته يعالج من الأمراض التى حاصرته.. وقد ظلت وفاء إلى جواره حتى اللحظة التى تركت فيها بيتها فى أبى المطامير وتوجهت إلى القاهرة ويحكى ابنها مينا عن ذلك قائلا: كانت أمى عادية ويوم الجمعة وقبل اختفائها بساعات كانت طبيعية جدا وأحضرت لنا العشاء وغيرت الجرح لبابا يوسف.. لكنها اقتربت منى وقالت لى جملة لم أفهمها وقتها، قالت لى: أبنا بحبك قوى يا مينا إنت وشيرى.. خد بالك منها ومن بابا وقبلتنى واستيقظت فى الصباح فلم أجدها.

والسؤال الآن لماذا تركت وفاء قسطنطين بيتها.. قد تقول لأنها أسلمت وقررت ان تشهر إسلامها وتمارسه فى العلن بعد أن فعلت ذلك فى الخفاء ولمدة عامين كما قيل.. وقد تقول أنها كانت تعانى فى حياتها الاجتماعية وأنها أرادت أن تتخلص من بعض ما تعانيه.. حاول البعض أن ينفى ذلك.. وهو ما قاله الزنبا باخوميوس مطران البحيرة..

يقول: وفاء سيدة تمتاز بالخلق والهدوء وحتى مساء الجمعة وقبل أن تختفى بساعات كانت ترافق زوجها بل قامت بتغيير جرح زوجها الذى يعانى من بتر فى ساقه اليمنى واليسرى فيها غرغرينة سكر، وقامت بعمل عدة أربطة زخرى له وكانت سيدة متدينة تحضر للكنيسة ولم يلاحظ أحد عليها شىء وكانت رفيقة بارة بأسرتها وتحمتل زوجها أثناء فترة مرضه كما أنها أحسنت رعاية ولديها مينا خريج الهندسة وشيرى التى تدرس بكلية العلوم جامعة الإسكندرية، ولم تكن الأسرة تعانى من أية مشكلات مالية.. فالمطرانية ولظروف زوجها المرضية كانت توفر لها كل شىء ولم تشتك هى من أى شىء!

كلام الأنبا باخوميوس عن المشاكل المالية وقفت إلى جواره شائعة حاولت تفسير ما حدث وهى أن وفاء قسطنطين كانت تستعد لجهاز ابنتها شيرى وأنها طلبت من الأنبا باخوميوس ما يساعدها على ذلك لكنه رفض.. فقررت أن تفعل ما فعلت حتى تضع الكنيسة فى حرج.. وهى الشائعة التى لم تصمد طويلا.. بعد أن تحولت القضية الى قضية رأى عام لم يستطع أحد حصارها - الأنبا باخوميوس لم يقدم تفسيرا معقولاً لغياب وفاء.. نفى أن يكون الغياب لأسباب عاطفية وقال إن السيدة أخلاقها يشهد بها الجميع وهى متزنة جدا وسلوكها يشهد به الجميع ولذلك كان غيابها مفاجأة لنا.

مطران البحيرة يتهم أحدا فى قضية وفاء - لكنه كان قد شكا منذ عشر سنوات واعظ المركز بأبى المطامير ناجى يا دم أنه كان يحضر بعض الفتيات المسيحيات ويدعوهن لترك دينهن.. والى جوار ناجى يا دم ظهر اسم محمد على مرجونة واتهم بأنه كان المحرض لوفاء على ترك زوجها ودينها.. وهنا يظهر سؤال مهم وهو:

هل حرضها رئيسها على زوجها؟

فى الساعات الأولى للإعلان عن قضية وفاء قسطنطين أصدر أقباط المهجر بيانا حددوا فيه بالأسماء المسئولين عن اختفاءها أو بالأحرى اختطافها وقد جاء فيه: ان المهندسة وفاء قسطنطين الموظفة بإدارة الاصلاح الزراعى بأبى المطامير بالبحيرة وزوجة القس يوسف معوض راعى كنيسة المحطة بحوش عيسى لكنه يعيش فى أبى المطامير

تعرضت للخطف والخاطف هو محمد على مركونة رئيسها بالعمل وتم ذلك بمباركة المهندس محمود هيبه مدير الشئون القانونية بالإصلاح الزراعى بدمنهور الذى وعد بترقية مركونة فى حالة تنفيذ هذا الأمر والمشتركون معهما فى عملية الاختطاف الشيخ ناجى يادم عقاب واعظ المركز وحافظ القاضى وعبدالواحد سعد راضى.. وتم تحرير محضر يوم السبت ٢٧ نوفمبر بقسم شرطة أبى المطامير برقم ٣٠٦٨ لسنة ٢٠٠٤..

انتهى البيان ليترك لنا قائمة من الأسماء.. لم يصمتوا بالطبع.. وها هم يتحدثون:

ـ الشيخ ناجى يادم قال: ليس لى علاقة بهذا الموضوع ولكن بحكم عملى كواعظ وأنا الآن مفتش عام بالبحيرة يأتى لى بعض الذين يريدون اعلان اسلامهم وقد جاءنى رجل وأخبرنى بأنه يريد أن يدخل فى الاسلام فنهرته لأننى بعد مناقشته أدركت أنه لا يعلم شيئا عن الإسلام وفى كل الأحوال عندما يريد شخص أن يشهر اسلامه نبلغ جهات الأمن أولاً وتأتى إلينا لجنة توجيه وإرشاد من الكنيسة ـ الشيخ ناجى أكد كذلك أن له لاقات عديدة بالمسيحيين..

واستشهد على ذلك بقصاصة صحفية يحملها معه تسجل تقريراً عن الشيخ ناجى واعظ المركز الذى حضر ندوة عن تنظيم الأسرة نظمتها كنيسة مريم العذراء بأبى المطامير وحضرها القس شعيا محروس راعى الكنيسة والكاهن الأب توماس والقس يوسف معوض زوج وفاء قسطنطين.

ـ محمود هيبة قال أن الزج باسمه فى هذه القضية حدث لأنه ملتحى قال: عرفت بما حدث لوفاء عندما تم استدعائى من قبل المحافظ لكنى لا أعرف شيئاً عن الموضوع لأنى تركت أبى المطامير منذ عامين وحتى أثناء عملى هناك بين عامى ٢٠٠١ و٢٠٠٢ لم تكن لى أدنى علاقة بهذه السيدة، وكانت سيدة محترمة جدا وفى حالها والكل يحترمها لأننا كنا نعرف أنها زوجة كاهن وعندما حدثت لزوجها حادثة وبترت ساقه وقفنا معها ورتبنا لها إجازات لرعايته وقد شكرنا القس يوسف على ذلك بنفسه.

ويضيف هيبة: لم أتحدث مع هذه السيدة نهائيا ولا أعرف عنها أى شىء غير العمل.. ومحمد على مركونة مجرد زميل لنا وليسى لى علاقة به منذ أن تركت أبو المطامير غير

اوامـر العمل ولا أعـرف عنه أى شىء - وإن كنت أعـرف انه الآن جـد ولذلك ضحكت جـدا عندما تردد كلام أنه أغوى المهندسة وفاء للزواج منها.

- ونصل الى مـحـمـد على مـركـونة عنده ٤٨ سنة ويعـمل فى الإصـلاح الزراعـى بأبى المطامير منذ عـام ١٩٨١ أى قبل أن تعمل وفاء فيه بعام واحد.. تحدث مركونة مع عدة صحف هـى المصور والاسبوع وصوت الأمة وكانت هذه أقواله جميعا.. قال:

- ليست لـى مشاكل مع أحد لا مسلم ولا مسيحى وعلاقتى جيدة بكل زملائى فى العمل والمهندسة وفاء تحديداً علاقتى بها جيدة جدا وكنا نجلس فى مكتب واحد بالعمل.. لكن حدثت تغييرات منذ فترة وتركت المكتب وبصراحة الست كانت محترمة جدا فى عملها.. لم ألاحظ عليها أى شىء ومنذ ثلاثة أشهر لم أرها ولو لمرة واحدة وكنا نتصل بها لنطمئن على زوجها المريض، وقد حصلت وفاء على إجازة اعتيادية منذ ثلاثة شهور بناء على تقرير طبى صادر من مستشفى الأنبا تكلا بالاسكندرية عن حالة زوجها لترافقه وترعاه - وفاء حصلت بالفعل على الإجازة لمدة ٨٧ يوما بداية من ٢٠٠٤/٩/١٢ - وعندنا فى العمل حوالى سبعة أو ثمانية مسيحيين وعلاقتى بهم جيدة وفى الفترة الأخيرة كانت وفاء مرتبكة بسبب مرض زوجها إلا أن هذا لم يمنعها من الالتزام فى عملها.. وأنا منذ ظهور الكلام عن اختفاء وفاء موجود فى عملى ولم أتغيب عن منزلى.

محمد على مركونة يعمل مدير عام فى هيئة الاصلاح الزراعى وزوجته تعمل موظفة بوزارة الصحة وهو أب لثلاث بنات وولد.. وفى الوقت نفسه جد بعد أن رزق بأول حفيد.. وطوال تاريخه الوظيفى لم يحصل على أية جزاءات.. بل كانت له أسئلة مشروعة للغاية بعد إتهامه فى قضية وفاء قسطنطين يقول: كنت مشغولاً بتسويق القطن ثم جاء هجوم الجراد فانشغلنا به فأين ومتى اختفيت كما يروج البعض؟ وأين ومتى تزوجت المهندسة وفاء أو غيرها؟ وكيف هربت معى وأنا فى بيتى: لقد قالوا إننى هربت بها إلى شرم الشيخ وأنا لم أغادر بيتى ولم أر شرم الشيخ فى حياتى.. والحمد لله على مستوى أسرتى هذه الأزمة زادتهم حبا لى وكذلك وسط جيرانى والكل غير مصدق وأنا لم أغادر بيتى وأرد على التليفون بنفسى لأنفى شائعة اختفائى أو هروبى.

فى حديثه إلى جريدة الأسبوع كان محمد على مركونة أكثر صراحة وكشفنا لما حدث وكان هذا معظم ما قاله:

- تعرفت على وفاء عام ١٩٨١ عندما تسلمت العمل بمنطقة الاصلاح الزراعى بأبى المطامير حيث تخرجت فى جامعة المنوفية بينما تخرجت أنا فى المعهد العالى للتعاون الزراعى بشبرا وتدرجت فى المناصب حتى وصلت لدرجة مدير التعاون الزراعى وهى وظيفة شعبية لكونها تتعامل مع أعضاء مجالس ادارت الجمعيات الزراعية لتدبير احتياجات المنتفعين بالإصلاح الزراعى بزمام المنطقة.

- لا أعرف هل اشهرت إسلامها أم لا.. فهذا شئ فى علم الغيب.. وخلال فترة تواجدها معنا لم يظهر عليها أى مظهر من مظاهر تغيير الدين بسبب بسيط وهو أنها كانت ملتزمة فى ملابسها منذ قدومها بالمنطقة فى الثمانينات.. وقد عرفت ذلك من الصحف لأن طبيعة العمل تقضى بوجودها فى حجرة طولها ثلاثة أمتار وعرضها خمسة أمتار وبها أصحاب المصالح لقضاء مصالحهم التى تتعلق بالعمل فيكون من المستحيل التحدث فى العلاقات الإنسانية أو الدينية أو ما شابه ذلك.

- فوجئت باستدعائى إلى مركز الشرطة ولم أعرف لماذا استدعيت إلا بعد مقابلتى للسيد رئيس المباحث وحرر محضراً بأقوالى.. وكان رجال الأمن لديهم معلومات عن مكان اختفاء وفاء حيث لجأت إلى أحد أقسام الشرطة بالقاهرة وأقرت بأنها توجد فى مكان أمن ولم تجبر على الخروج من المنزل ولم يختطفها أحد.

- أنا لم أتهم بأننى وراء إشهار السيدة وفاء لإسلامها ولكننى اتهمت أننى اختطفتها وهناك فرق كبير بين الاتهامين، والسيدة وفاء تعيش بالإسكندرية وأنا أقيم فى أبو المطامير وهى سيدة ناضجة وعمرها يتعدى الـ ٤٦ عاما فكيف يمكن لى أن إخطف سيدة مثقفة تحمل مؤهلاً عالياً وأنا كذلك أحمل مؤهلاً عالياً وإننى إنسان مسلم لا أحب إثارة المشاكل وتاريخى يشهد بذلك.. وأنا لا استطيع اختطاف حتى دجاجة وليس سيدة.

- كيف تكون السيدة وفاء فى إجازة ثلاثة شهور وموجودة بجوار زوجها المريض فى الإسكندرية وليست لها علاقة فى هذا الوقت بأبو المطامير ويحرر محضر بالاختطاف

فى أبو المطامير وليس الإسكندرية، ثم إن زوج السيدة وفاء يعمل كاهنا بكنيسة المحطة القديمة التابعة لمركز حوش عيسى وليس كنيسة السيدة العذراء بأبو المطامير ومن وجهة نظرى إذا تم تحرير محضر الإختطاف فى الإسكندرية فلن تصدر عنه ضجة وإنما تحريره فى أبو المطامير المدينة الصغيرة ذات الوجود القبطى فسوف يصدر عنه دوى يسمع صوته فى القاهرة وهو المطلوب، والدليل على ذلك إحضار الباصات وشحن الشباب القبطى إلى الكاتدرائية وإعلان غضبهم والتظاهر هناك.. ومعنى ذلك أن السيناريو كان معداً بطريقة جيدة وهناك ربط بين ما حدث فى أبو المطامير والتصعيد الذى حدث فى الكاتدرائية.

ـ تصعيد الأحداث وراءه بعض القساوسة والكهنة الذين رأوا أن الفرصة سانحة أمامهم لتفجير الأوضاع وإحداث فتنة طائفية واستغلوا زمالتى بالمهندسة وفاء ونشاطى الاجتماعى داخل مبنى الإصلاح الزراعى حيث إننى مسئول عن الأنشطة الاجتماعية التى تخص الزملاء بالإضافة إلى تقارب السن بينى وبين المهندسة وفاء وزمالة ابنتى مع ابنتها فى الدراسة، كل ذلك كان كفيلاً بإلصاق الاتهام بى من أجل هدم وتحطيم مستقبلى.. حيث قام بعض القساوسة الذين كانت تربطنى بهم زمالة فى العمل من قبل بإرسال مذكرة إلى د. عثمان عسل محافظ البحيرة اتهموا فيه مديرية الإصلاح الزراعى بأنها كلفتنى بالضغط على زميلتى السيدة وفاء لكى تشهر إسلامها مقابل منحى ترقية، وإننى أعلم جيداً الغرض من وراء ذلك وهو الضغط على المسئولين لعدم ترقيتى حيث إننى انتظر ترقيتى خلال الأيام القادمة.

كانت هذه أقوال مركونة التى أكدتها الأحداث بعد ذلك.. فلم تكن له أدنى علاقة بالأحداث التى أشعلت مصر أكثر من أسبوعين.. وكل ما حدث أن اسمه تم بالزج به لاشعال الموقف.. فها هو موظف مسلم كبير يغوى سيدة مسيحية لها مكان ومكانة عند الأقباط ليخطفها إلى الإسلام.

ماذا حدث فى الكاتدرائية؟

كان صباح الأحد يومها مختلفا للغاية.. فى الكاتدرائية اجتمع عدد كبير من الشخصيات العامة للمشاركة فى قداس الكاتب الصحفى سعيد سنبل الذى توفى يوم الجمعة السابق.. أثناء القداس هجم عشرات الشباب الأقباط على المشاركين فى القداس.. حاول د. أسامة الباز الذى كان حاضراً أن يعرف سبب ثورة الشباب وتوترهم.. قال له الشباب: لقد خطفوا زوجة أبينا ولم يكن أسامة الباز فى حاجة إلى سؤال فقد كان الشباب يرفعون لافتات ضخمة مكتوب عليها: خطفوا مرات أبونا وبكرة هيخطفونا.. وحسنى مبارك يا طيار قلب القبطى مولع نار.

صعد د. أسامة الباز إلى الكاتدرائية ومعه د. مصطفى الفقى الذى كان مشاركاً فى القداس هو الآخر.. اجتمعا مع البابا لمدة ساعتين بعدهما خرج الباز ليقول للشباب الثائر أن الأزمة ستنتهى خلال ثلاث ساعات على الأكثر.. كان من المفروض أن يهدأ الشباب لكنهم واصلوا تجمهرهم ولم ينتظروا نتيجة المهلة التى منحها الباز لنفسه وللمسئولين.. وعندما حاول أسامة الباز الخروج من باب الكاتدرائية منعه الشباب وكأنهم أرادوا بذلك صنع أزمة.. أو إحتجاز أسامة الباز مقابل احتجاز أو اختطاف وفاء قسطنطين.

مرت الساعات الثلاث دون أن يحدث شئ.. بدأت الحرارة فى العباسية حيث الكاتدرائية ترتفع، وخاصة أن البابا شنودة سافر إلى سوريا ليحضر اجتماع مجلس كنائس الشرق الأوسط، ورغم أن البعض أعلن أن البابا حاول تأجيل أو إلغاء اجتماع سوريا لكنه فشل، إلا أن سيارة البابا خرجت من الكاتدرائية إلى المطار وكان معه الأنبا بيشوى.. وبذلك أصبح الأنبا يؤانس سكرتير البابا هو المتحدث الرسمى أمام الشباب الموجود فى الكنيسة.

حاول الكهنة تهدئة الشباب الذين توافدوا على الكنيسة بأعداد كبيرة.. وبالفعل نجحوا فى تجميعهم حول كنيسة «الأنبا رويس» المقابلة للمقر البابوى داخل الكاتدرائية

وأقاموا صلاة توقفوا بعدها عن الهتافات، ساعتها يمنع الأمن أحداً من دخول الكنيسة.. وبعد انتهاء الصلاة خرج الأنبا يؤانس للشباب وطلب منهم مهلة حتى ينتهى الموضوع وظل يخرج لهم كل فترة وفى كل مرة كان يطلب مهلة ومع مرور الوقت بدأ الشعب القبطى يفقد الثقة فى قيادة الكنيسة!

مر يوم الأحد بغيومه وسحبه السوداء.. وجاء يوم الاثنين.. فى الساعة الثالثة عصراً خرج الانبا يوانس وتكلم مع الشباب الذى طالب بتدخل الرئيس واستمر حواره معهم حوالى ساعة كاملة، أشار خلاله بموقف الرئيس وتدخله الشخصى لإنهاء الأزمة، وشهد الأنبا يؤانس أنه خلال فترة عمله مع البابا شنودة التى استمرت حوالى ١٤ عاماً لم يحدث أن رفض الرئيس حسنى مبارك طلبا للرئيس وأضاف يؤانس: إن الرئيس يستمع إلى جميع الأطراف وأنه يدرس كل وجهات النظر جيداً قبل إصدار أى قرار.. وختم الأنبا يؤانس كلامه بدعوة الجميع بالتزام الهدوء والصلاة من أجل انتهاء هذه الأزمة!.

قبل أن يصل يوم الثلاثاء إلى ساعته الثالثة خرج الأنبا يؤانس مرة أخرى وتحدث بلغة أكثر ثقة عن قرب انتهاء أزمة زوجة القس وقرب تسليمها طبقا لرغبة الأقباط الذين قالوا إنها مخطوفة وبعدها زالت الشائعات.. الغريب أن ما قاله الأنبا يؤانس لم يلق ترحيبا من المتظاهرين وظهرت مجموعة جديدة من الشباب فى الغالب من القاهريين انضموا إلى الشباب القادم من المحافظات الأخرى وخاصة شباب البحيرة وتعالت الهتافات وكان ملحوظاً أنه عندما كانت تقام صلاة جماعية أمام المقر البابوى كانت هذه المجموعات القاهرية تختفى تماما وتعود بعد انتهاء الصلاة.

يوم الأربعاء كان أكثر لهيبا وحرارة وانتظاراً، فمنذ الصباح الباكر وصل المئات إلى الكاتدرائية فاليوم محاضرة البابا الذى عاد من سوريا، فى الثالثة والربع خرج الأنبا يؤانس ليعلن انتهاء الأزمة التى شبهها بالولادة القيصرية داخل المقر البابوى ولم يعلنه على الجميع حتى لا تتم المبالغة فى الفرح والاحتفال ولكن تسرب الخبر وبدلاً من أن يهدأ المتظاهرون طالبوا بحضور وفاء أمامهم حتى يتأكدوا.. إنتظر الجميع لقاء البابا..

لكن فى الساعة الخامسة غادر البابا الكاتدرائية بعد أن ألغى المحاضرة وأصبح سؤال المتظاهرين هو: أين البابا؟ ولماذا لم يتحدث إلينا؟ وفى هذه اللحظة سأل مراسل الوكالة الألمانية أحد الكهنة عن حقيقة رفع العلم الأمريكى على الكاتدرائية.. لكن الكاهن رفض ذلك تماما وقال له: إن الأقباط ليسوا خونة؟

لم يجد المتظاهرون تفسيراً لما فعله البابا.. لكن تردد أنه لم يصل إلى حل ولذلك ترك الكنيسة وإعتذر عن محاضرة الأربعاء، وبالطبع كان البابا يعرف أن الوضع سيشتغل لكنه أصر على رأيه وكانت النتيجة أن بدأ التفاهم بالعنف.. بدأت مجموعة لا تتعدى العشرة فى إلقاء الحجارة على قوات الأمن الموجودة خارج الكاتدرائية ـ رفض الموجودون داخل الكاتدرائية سلوك هؤلاء الشباب.. لكن انضم اليهم حوالى ثلاثين شابا آخر تراوحت أعمارهم بين السادسة عشرة والخامسة والعشرين وبدأ فى جلب الطوب من داخل الكاتدرائية حتى أن بعضهم كسر بلاط الكاتدرائية ونزع عروق الخشب لالقائها على قوات الأمن.

خرج الأنبا يوانس ليعلن انتهاء الأزمة فعليا ووصول وفاء إلى مكان أمن تعرفه الكنيسة وهو مكان آمن.. لكن مجموعة الشعب لم تتوقف، طلب منهم يؤانس عدم إلقاء الطوب على قوات الأمن والابتعاد عن البوابة الرئيسية لكن لم يستجيب أحد له.. وكانت نتيجة ذلك إصابة ٤٦ عسكريا و٥ ضباط من قوات الأمن المركزى.. وقد حرروا جميعا محاضر فى قسم الوايلى ضد المتظاهرين وقد القى القبض على ٢٤ شابا من المتظاهرين وحبسوا ١٥ يوما مع مراعاة التجديد لهم فى نيابة أمن الدولة العليا.. وقد تم الافراج عنهم بعد ذلك على دفعات.

حاول الكهنة وعدد كبير من الشعب عمل حائط صد لازاحة مجموعات المتظاهرين وإبعادهم عن الباب الرئيسى لكتهم فشلوا تماما وخرج الأنبا يؤانس إلى الشعب مرة أخرى يؤكد لهم أن الازمة انتهت بشكل نهائى لكن لم يصدقه احد وطالبوه بحضور السيدة وفاء أو البابا شنودة شخصيا ليتحدث إليهم وذلك شريطهم كى يرحلوا من

الكاتدرائية، وفى الساعة التاسعة تحدث أحدهم وقال إنه تحدث مع شقيق وفاء وأنها فى مأمن وتجلس مع أسقف البحيرة. لكن هذا لم يكن كافيا لإقناع المتظاهرين.. فى هذه اللحظة فقط تسلق الأمن المركزى جدران الكاتدرائية وألقى الطوب على المتظاهرين وجرح بعضهم وأصيب إصابات بالغة، ولم يهدأ الوضع الا عندما حضر الأنبا باخوميوس أسقف البحيرة وقال للجميع انه قابل وفاء بالفعل وأنها بمأمن وطالب الجميع بإنهاء حالة التظاهر والعودة إلى بيوتهم.. وهو ما تم فعلاً حيث فتحت ابواب الكنيسة الخلفية وخرج الاقباط فى ظل تواجد أمنى كبير لتأمين خروجهم وتحسباً لوقوع صدامات مع أحد خارج أسوار الكنيسة.

يوم الجمعة عقدت قيادات الكنيسة مؤتمرا صحفياً للإفصاح عن كل شىء.. كان التجمع فى مركز مارى مرقص بكنيسة العذراء وحضره الأنبا باخوميوس مطران البحيرة والأنبا بيشوى سكرتير المجمع المقدس والأنبا موسى أسقف الشباب والأنبا ارميا الاسقف العام وسكرتير البابا.. اكدت قيادات الكنيسة أنهم قابلوا وفاء. فى أحد بيوت المكرسات وكانت فى حالة تغييب تامة «!!» وقال الأنبا بيشوى أنه بعد مشاورات مع الأمن تم الاتفاق على أن يتم تسليم وفاء لهم على أن توضع فى مكان تملكه الكنيسة وليس كنسيا وتم اختيار بيت للمكرسات بشرق القاهرة.. وأضاف الأنبا بيشوى أن الكنيسة تسلمت وفاء الساعة السادسة مساء الأربعاء بعد مماطلة شديدة أدت إلى أن يلغى البابا موعظته ويواصل اعتكافه فى الدير.

رفض الأنبا بيشوى الإعلان خلال المؤتمر عن موعد إنهاء البابا اعتصامه وقال إن البابا محرج جدا من شعبه لأنه لم ينه الأزمة.. وأكد القساوسة أنهم ذاهبون إلى مقابلة وفاء التى تحتاج الى سنة على الأقل لتصويب عقلها وما حدث فيه حيث لا تحتاج الى نصح وإرشاد دينى فقط بل لعلاج نفسى أيضا وإبعادها عن زميلها فى العمل.. وأشار الأنبا باخوميوس إلى أنه التقى بوفاء عدة مرات قبل ذلك نتيجة مرض زوجها ولكنها لم يلحظ عليها شيئا ولم تكن تشتكى من شئ سوى فى مرة واحدة عندما كان زوجها يوسف معوض يرفض بتر ساقه واتصل به واقنعه بذلك.

فى بيت المكرسات الذى كان تقيم فيه وفاء قسطنطين بعين شمس بدأ القساوسة رحلة النصح والإرشاد لإعادتها مرة ثانية إلى المسيحية ـ لم تسمح الكنيسة لأحد بزيارتها أو رؤيتها أو الحديث معها.. ولم يكن الأمن يعرف شيئا عما يدور بداخل البيت.. كان فقط يؤمن المكان من إقتحام المتطفلين له.. كانت الجلسات الأولى صعبة للغاية لكن بعد أيام أخبر رجال الكنيسة الأمن أن وفاء عادت مرة أخرى الى المسيحية.. لم يكن أمام رجال الأمن إلا تسجيل ذلك فى محضر شرطة وأن يتم تسليم وفاء بشكل رسمى.

فى نيابة حوادث شرق القاهرة إستمرت التحقيقات مع وفاء قسطنطين ساعتين كاملتين، إلا أن أوراق التحقيقات معها لم تتجاوز السطور الخاصة ففى نصف صفحة أدلت بأقوالها أمام النيابة التى لم تكن تعرف التوصيف القانونى لها..فهل هى متهمة أم مجنى عليها لم توجه لها النيابة أى تهمة وكل ما فعلته أنها استمعت اليها قالت بالنص: أنا وفاء قسطنطين مسيحية عمرى ٤٦ سنة مسيحية ولدت مسيحية وسأموت مسيحية.. شعرت ببعض الاضطرابات النفسية فى الفترة الأخيرة وقرأت بعض الكتب التى أعادتنى إلى رشدى: هذه كانت أقول وفاء أمام النيابة التى أغلقت التحقيق على ذلك دون أن تقول لها حتى: هل لديك اقوال أخرى؟

خرجت وفاء من النيابة إلى وادى النطرون حيث يوجد البابا شنودة حيث إستقبلها بنفسه كان شرط وفاء الوحيد هو ألا تعود إلى زوجها وقد وافق البابا على الشرط دون مناقشة.. بل قرر أن يعنيها مهندسة فى مقر الكاتدرائية بالعباسية وبعيداً عن البحيرة تماما.

فى دير وادى النظرون أقامت وفاء فى مركز المؤتمرات بالمقر البابوى وهو عبارة عن مجموعة غرف صغيرة الواحدة منها تكفى لإقامة شخص واحد فقط. ولذلك فهى كانت تعيش فى غرفة بمفردها وفى الغرفتين المجاورتين لهما أقامت أمها وإبنتها شيرى لمدة يومين.. لكنهما رحلتا بعد ذلك وكانت كل منهما تعيش فى غرفة منفصلة. بعد أن وصلت

وفاء إلى الدير زاره نحو ١٨٠٠ كاهن و٦٣ أسقف.. فى البداية كان مسموحا للزائرين بالدخول عليها والحديث معها.. لكن حدثت مشاحنات ومشادات بينها وبين بعض الزوار فمنع البابا شنودة دخول أى شخص عليها ومنع لقاءات الكهنة بها.

لم تأكل وفاء فى الدير إلا الأكل الصيامى فقد كانت وقت صيام.. وكانت تحضر صباح كل يوم القداس الذى يقام فى تمام الساعة السابعة صباحاً بالكنيسة الأثرية بالدير.. ومن رآها عن قرب قال إنها قمحية اللون قصيرة القامة هادئة الطبع شعرها أسود طويل رقيقة الملامح وجميلة وهو ما جعل الجميع يرقون لها داخل الكنيسة وخارجها.

كان لابد للبابا شنودة أن يعود إلى موعظته فقد انتهت الأزمة التى اعتكف من أجلها وبدأ الشباب القبطى المقبوض عليه يفرج عنه.. وبالفعل فى الساعة السادسة وأربعين دقيقة من يوم الأربعاء ٢٢ ديسمبر وصل البابا بسيادته إلى مقر الكاتدرائية.. وعلى جانبى الطريق وقف عدد كبير من الأقباط وعندما ظهرت سيارته أخذوا فى التصفيق ورد البابا التحية بأن أخرج الصليب وحياهم به من خلف زجاج السيارة الذى كان مغلقاً.

داخل الكنيسة انتظر البابا ٤٥ مطراناً وأسقفا وأكثر من ٢٠٠ كاهن توافدوا على الكاتدرائية قبل الاجتماع بساعات ووسط مالا يقل عن ٥ آلاف قبطى دخل البابا من الباب الجانبى للكنيسة وعلا التصفيق فى القاعة وانطلقت الزغاريد وبدأ المرنمون فى ترديد ترنيمة تقول «يحيا البابا شنودة حبيبنا»، وكعادته بدأ البابا شنودة فى التوقيع على الكتب والهدايا التى يقدمها أصحابها للحصول على توقيع البابا عليها كتذكار منه، وعندما هم البابا بإلقاء كلمته حاول أحد الافراد الهتاف باسمه لكنه لم يترك له المجال نهائيا، بل كان عصبيا فى رد فعله ونهر الرجل تماما وقال له، لا بلاش الكلام ده، وبعدها اندفع أمن الكاتدرائية إلى مصدر الصوت وطلبوا منه الهدوء.

بدأ البابا حديثه فى الساعة السابعة ومن بين ما قاله، عندما لا أكون موجوداً معكم كنتم أنتم فى قلبى باستمرار لقد عشت زمانى فى قلوبكم ومازلت أعيش فعندما ذهبت

إلى الدير أخذتكم جميعكم فى قلبى وفكرى.. من أحبكم أنا هنا ومن أجلك أذهب إلى هناك، وأضاف البابا: أشكر الله أن بعض المشاكل تم حلها، ومازال البعض الآخر يحتاج إلى حل ـ والطلبة والشبان الذين فى السجن دون أدنى ذنب اقترفوه سوف أظل حزينا من أجلهم وأذكرهم فى صلواتى إلى أن يخرجوا من حبسهم والذى لا يحله الناس يحله الله ولقد تعودنا فى كل ضيقة أن أذكر ثلاث كلما معى «ربنا موجود.. وكله للخير.. ومسيرها تنتهى» وأصر البابا على أنه لن يطلب من أحد حل مشاكل الاقباط ولكنه سيطلب من الله حل مشاكلهم.

قضية تسليم مسلمة إلى الكنيسة!

كان تسليم وفاء قسطنطين صدمة لكل من تابع تفاصيل.. لا يملك أحد دليلاً على أنها تم إرغامها على دخول الإسلام ولا يملك أحد كذلك دليلاً على إجبارها للعودة إلى المسيحية مرة أخرى.. لكن عملية التسليم ذاتها آثارت قلقا ومضجيجاً وإنكساراً وبعض التساؤلات وهى التى تهمنا هنا..

دكتور محمد سليم العوا كان وراء تفجير هذه التساؤلات.. لم يضعها فى وجوهنا ويمضى ولكنه قدم لها إجابات لم ينقصه التأهيل القانونى والشرعى.. فقد سأل عن مدى جواز تسليم من يأتى إلى الجهات الرسمية مسلماً إلى أهل دينه السابق قبطاً كانوا أم غيرهم؟ ويجيب: الجواب عن هذا السوال يأتينا من القرآن الكريم مباشرة من قول الله تبارك وتعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن ـ الله أعلم بإيمانهن فإن علمتوهن مومنات فلا ترجعوهن إلى الكفار لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن وآتوهم ما أنفقوا﴾.

والمقصود بالإمتحان هنا أن يتأكد أن سبب إسلام المرأة هو رغبتها فى الدين وأنها لم تخرج بغضا لزوج أو رغبة فى ترك أرض إلى أرض أو طلبا لدين، وقد خصت الآية الكريمة النساء بالذكر لأن النبى صلى الله عليه وسلم كان قد شرط لقريش أن يرد إليهم من جاءه مسلماً من قريش وحلفائها فأراد الوحى أن يبين أن هذا الشرط خاص بالرجال دون النساء.

والحاصل أنه لا يجوز رد المرأة التى أتت إلى المسلمين مسلمة إلى أهل دينها الأول مهما يكن السبب ولا يقال هنا أن الكنيسة المصرية قد أقرت منذ زمن عمر بن الخطاب بمقتضى كتاب عمرو بن العاص على أن لأساقفتها السلطة الدينية على الأقباط، لأن هذه الشروط وهى صحيحة ثابتة تجرى على من كان مسيحياً، أما الذين يدخلون فى الإسلام فإن الولاية التى للكنيسة عليهم تسقط بمجرد إسلامهم ويصبح الحاكم المسلم أو من يقوم مقامه هو صاحب الولاية عليهم وإن كانوا من أهل الولاية الواجبة أو تصبح ولا يتهم لأنفسهم إن كانوا من أهل الرشد كالسيدة وفاء قسطنطين البالغة من العمر ستة واربعين عاما.

وقد أوجب الله تعالى على المؤمنين امتحان النساء اللاتى يأتين إليهم مؤمنات أى معلنات الإيمان للتأكد من صدق هذا الإعلان والاستيثاق من أن الإسلام لا يتخذ مطية للتهرب من مضارة زوج أو ضيق وطن أو سببا لكسب مال أو نوال دنيا، وإذا كانت الآية الكريمة تمنع إرجاع المسلمة إلى أهل الدين الذى كانت فيه قبل إسلامها فإن الحديث الصحيح يقول المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يسلمه، ونحن بتسليم وفاء قسطنطين إلى الكنيسة قد ظلمناها وخذلناها وأسلمناها بالمخالفة للحديث الذى يمنع ذلك فى شأن المسلمين كافة رجالا ونساء.

وعن إيبارشية شبرا صدر بيان جاء فيه: هل من الممكن السماح باستلام من يريد إشهار اسلامه فور ذهاب إلى الكنيسة لإبداء النصح فإذا استجاب لا يستكمل اجراءات واذا لم يستجب يستكمل إجراءاته؟ السؤال نصا والإجابة من عند د. العوا نصا أيضا يقول: رداً على هذا الاستفهام أقول أن الجواب بالنفى لأسباب عديدة:

أولا: إن الاسلام إذا كان انتقالا من دين لآخر والخروج منه إلى دين آخر امران يتعلقان بالاعتقاد القلبى الذى يعبر عنه النطق باللسان والتعبد بالشعائر والأركان وهو لا يحتاج إلى اجراء، ولا يجدى فى العدول عنه نصح ولا وعظ وما جرى عليه العمل فى مصر بمقتضى عرف قديم أقبله ولا أعترض عليه وهو أن تخطر الجهة التى كان ينتمى

إلى دينها المعلن إسلامه ليطمئن القانون عليها أنه لم يكره على الدخول فى الاسلام وأنه لا يتلاعب لاغراض دنيوية بأمر الاديان.. لكنه لا يعطى للكنيسة أى حق فى أن تتسلم الراغب فى إشهار إسلامه لتتصحه وتعظه فى مكان تابع لها المدة التى تختارها وبالطريقة التى تحلو لها ثم تعلن هى النتيجة، وما حدث من ذلك مع السيدة وفاء قسطنطين أمر لا سابقة له فى التاريخ ولا يجوز أن يعتبر سابقة تنشئ قاعدة تطالب الكنيسة باتباعها مستقبلا بأن يكون التسليم فوراً.

ثانيا: إن الإسلام يتم بالنطق بالشهادتين والإشهار إجراء حكومى هدفه تمكين الموظفين المختصين من تغيير البيانات الشخصية لمن انتقل الى الاسلام فى أوراقه الرسمية، لكنه ليس شرطا للدخول فى الدين، وليس هناك قانون يوجب اتخاذ إجراءات النصح والوعظ قبله.. ولذلك فإن ما قيل من أن السيدة وفاء قسطنطين قانونا لم تزل على دينها الأصلى ولم تدخل فى الاسلام كلام تنقصه الدقة، لأن الذى يحدد من دخل فى الاسلام ومن لم يدخل فيه هو الشرع الإسلامى لا القانون ولا التعليمات الإدارية ولا الاجراءات الحكومية.. وقد ظهر من المحاضر الرسمية أن وفاء ظلت تمارس الشعائر الإسلامية لمدة عامين تقريبا وأهم الشعائر الإسلامية هى الصلاة.. وقد جاء أنها قامت بحفظ العديد من سور القرآن الكريم وتواظب على أداء فروض الإسلام من صيام وصلاة، فكيف يتصور أنها تصلى دون أن تؤدى الشهادتين وهما جزء من التشهد الذى يقع فى منتصف الصلوات الرباعية وفى ختام كل صلاة وبعد ركعتين من الصلاة الثلاثية وفى ختامها وكيف يتصور أنها تصلى دون أن تنطق بالشهادتين وهما جزء من ألفاظ إقامة الصلاة اللازمة قبل كل فريضة.

ثالثا: أن التسليم يخالف المقرر دستوريا وقانونيا من حرية العقيدة لأنه يتضمن شبهة إحتمال إكراه المسلم على الا يشهر اسلامه وقد نشر أن هذا جرى مع وفاء قسطنطين حيث نسبت إقناعها بالإسلام إلى عدد من علماء الأزهر الذين حضروا الجلسة الأخيرة وأقنعوها بشرعية أن تكتم إسلامها وتعيش مع أسرتها هذا فى الوقت الذى نسب فيه

لمصادر عديدة أن السيدة وفاء ظلت حتى يوم الثلاثاء مصرة على موقفها من اعتناق الإسلام وأنها غير مكرهة من أحد - ولكن كان هناك ثلاثة أساقفة أصروا على ضرورة عودتها إلى المسيحية ولوصوريا منعا للإساءة للكنيسة الأرثوذكسية، ونحن نرفض إكراه أحد على إعتناق دين أو التخلى عنه، ودرء هذه الشبهة يكفى وحدة للجواب بالنفى على السوال الذى أورده بيان إيبارشية شبرا الخيمة وتوابعها.

•••

الاسئلة انتهت والإجابات أيضا.. ولكن

الأزمة لم تنته بعد:

تسلمت الكنيسة وفاء قسطنطين واعتقد البعض أن الأزمة بذلك انتة.. لكن العقلاء يدركون أنها بدأت.. لقد أخرجت وفاء بما فعلته الإحتقان الذى كان رابضا تحت الجلد المصرى فهناك مشكلة بين المسلمين والأقباط لا يجب أن نتنكر لها أو نرفضها أو نقول أنها ليست موجودة فهذا ليس فى مصلحة أحد.. لقد أعقبت حادثة وفاء حوادث عديدة كانت تتم قبل ذلك بشكل عادى.. فكل يوم يدخل الإسلام عشرات الأقباط.. لكن بعد وفاء أصبحت هذه الأحداث ضخمة للغاية ووجد من ينفخ فيها ويلوى ذراعها ويحاول أن يستنطقها بما ليس فيها.

لا أعتبر قصة وفاء قسطنطين حكاية عابرة.. فستصبح عنوانا لحالة مصرية كاملة ولا شك أنها ستتكرر كثيراً.. وليس هذا على سبيل التمنى.. ولكنه مجرد تنبؤ أرجو من الله أن يخيب وألا يدخلنا فى تجربة مرة أخرى. ■



3

البابا شنودة ..
الوجه والقناع

البـــابا
الهـــارب

من يسمع كلام البابا شنودة وينصت لتصريحاته وحواراته التى تملأ عشرات الكتب يجد نفسه أمام رجل متسامح واسع الأفق رحب الصدر.. يدرك خطورة دوره ويعى حدود مسئوليته.. لكن من يتأمل سلوكه وتصرفاته منذ صعد إلى المذبح ليتسلم الصليب وعصا الرعاية عام ١٩٧١ يجد نفسه أمام رجل سياسى من طراز خاص.. يملك قدرة هائلة على المراوغة.. يجيد فن لى الذراع.. ولا يتورع عن تصعيد الأزمات.. ولا يتردد عن اشعال الحرائق.. وبدلا من أن يساهم فى اطفائها واخماد جذوتها ينفخ فيها ويلقى عليها ما يزيد لهيبها حتى يجبر الآخرين على محاصرتها ليخرج هو فى النهاية منتصرا.

فبعد شهور قليلة من صعوده إلى كرسى البابوية.. اتخذ المسيحيون من منزل فى الخانكة كنيسة للصلاة.. وقع صدام بين بعض المسلمين والمسيحيين فسارت مظاهرات قادها بعض المسلمين واتجهت إلى المنزل وبدأ المتظاهرون فى اشعال الحريق به وتمكن رجال الأمن من تهدئة الموقف فى ساعة متأخرة من الليل، وكان رد فعل البابا شنودة عنيفا، فقد أرسل فى الصباح التالى عددا كبيرا من المطارنة فى أتوبيس.. وكانت أوامره هى أن يقف الأتوبيس خارج المدينة ثم يترجلون ويدخلون إلى المدينة حتى يصلوا إلى الكنيسة ثم يباشروا الشعائر الدينية.

كان يمكن أن تشتعل الخانكة وأن تتحول شوارعها إلى أنهار من الدماء.. لكن رجال الأمن اقنعوا المطارنة بالعودة.. لكن الموقف اشتعل سياسيا ويومها غضب السادات وقال إن البابا شنودة ـ بهذا السلوك ـ لا يتصرف من منطلق حل المشكلات وتهدئتها بل إلقاء النار على الزيت مما يمكن أن يثير أوضاعا بالغة الخطورة لا سبيل إلى معالجتها.

وبعد سنوات قليلة.. نشرت بعض الصحف أخبارا عن مشروع قانون يعد لتطبيق الشريعة الإسلامية فى موضوع الردة، ونشر فى النصوص أن المسلم الذى يرتد عن اسلامه يعاقب بالإعدام.. أى أن المسيحى اذا اشهر اسلامه ثم عدل فذلك غير مقبول وعقوبته الإعدام.. وقبل أن يتحقق البابا شنودة مما نشر ولم يكن دقيقا بالمرة، حيث لم يستند إلى مصدر رسمى أعلن على الفور الصوم والصلاة فى جميع الكنائس حتى تلغى الحكومة هذا المشروع.

صنع البابا شنودة أزمة من فراغ.. ووقتها زاره ممدوح سالم رئيس الوزراء وأكد له أن ما نشر لا يعبر عن رأى الحكومة.. لكنه لم يقتنع.. فاتصل الرئيس السادات بموسى صبرى وطلب منه أن يتدخل لدى البابا شنودة.. لكنه اعتذر لأن البابا يرى أن موسى لا يخلص النصيحة ويدافع عن السادات دائما.. ويبدو أن رد موسى صبرى كان مستفزا للسادات فقال له: ابلغ البابا شنودة بأى طريقة تشاء أنه اذا لم يعدل عن مثل هذه التصرفات فإننى سأصدر قرارا من سطرين بإلغاء القرار الجمهورية بتعيينه.

ذهب موسى صبرى إلى الانبا غرغوريوس وأبلغه إنذار الرئيس حتى يحمله إلى البابا شنودة، وزار الأنبا صموئيل موسى وتحدث معه.. وأكد له موسى أن رد فعل البابا شنودة السريع على ما ينشر فى الصحف لا يمكن أن يحل مشكلة بل يؤدى إلى التعقيد لا إلى الحلول.. وليس من مصلحة الأقباط أن يقف البابا شنودة من الرئيس السادات موقف العناد والتحدى لان السادات يرفض هذا الأسلوب، فمعنى سلوك البابا شنودة ومطالبه السياسية أنه يتصور أن الرئيس السادات هو رئيس المسلمين وأنه رئيس المسيحيين وهذا تصور غير مقبول، كما أن غالبية الأقباط غير المتعصبين يرفضونه تماما.

كان الحل الذى اقترحه موسى صبرى أن يكتب البابا شنودة رسالة ترضية للرئيس السادات لكنه رفض فى البداية ثم كتبها بعد ذلك وضمنها: أن هؤلاء الاقباط يا سيادة الرئيس هم أعضاء فى أسرتكم الكبيرة يضعون متاعبهم بين يديك وهم يثقون بمحبتكم وعدالتكم وبحسن تصريفكم للأمر.. واننا نرى أن سيادتكم هو دائما صاحب القرار الذى يطمئن له الجميع، واقترح الانبا صموئيل أن يقابل السادات البابا شنودة حتى ينتهى

الموضـوع، لكن السـادات قـال: لا أقـابله تحت ضـغط.. عندمـا يصـحح كل آثار هذه التـصرفـات فإننـى مسـتـعد للقـائه على الـرحب والسـعـة.. وبعـد الرسـالة أرسل البـابا للقسـاوسة فى أمريكا وانجلترا واستراليا برقية باسـمه قال لهم فيها انه لا توجد قوانين جديدة وأنه يقدر قرارات الدولة.

المواقف كثيرة فأثناء احدى زيارات الرئيس السـادات إلى أمريكا وجد فى استقبـاله منشورات من أقباط المهجر تقول أن الاقباط فى مصر لا يستطيعون الخروج من منازلهم والا تعرضوا للقتل أو الاختطاف أو اغتصاب النساء منهم.. بل إنه وجد مظاهرة أمام البيت الأبيض ترفع لافتات ضده ولكن السادات قـال لمن حوله أنه كان يعرف أن ذلك كله سيحدث وهذه المظاهرة مدبرة من قبل بالاتفاق مع البابا شنودة فى القـاهرة وأنه لديه تقارير عن الاشخاص الذين حضروا إلى امريكا لهذا الغرض.

كـان البـابا شنودة قـد أرسل الانبـا صـمـوئيل إلى أمـريكا كى يهـدئ الاوضـاع.. لكن السـادات لم يتقبل هـذا الأسلوب وكان مقتنعا تماما بأن البابا شنودة هو الذى دبر وهو فى الوقت نفسـه الذى يريد أن يلعب دور المهدئ بعد ان نفذ خطته لأن الأنبـاء صموئيل وصل متـأخرا إلى أمـريكا بعد أن جـرى مـا جـرى.. وتسبب ذلك فى انهـاء العلاقة بين السادات والبابا.. ولم يتقابلا سويا بعد ذلك.

فى هذه الفـتـرة أيضاً كـان البـابا شنودة على قناعـة بأن مـا تقـوم به الجمـاعـات الاسلامية ضد الاقباط يتم بدعم من السادات شخصيا، ولم يقتنع بوجهة نظر عدد من الشخصيات القبطية العـامة الذين أرادوا أن يوضحوا أن تحركات الجماعات الاسلامية المتطرفة موجهة ضد الدولة ورئيسها ولذلك فان من مسئوليته إن يترك الدولة تعالج مشكلتهـا، إما أن يتدخل هو لكى يضيف عبئا جديدا فوق اكتاف السـادات فإنه بذلك يعرض مصـالح الأقبـاط للخطر ويخسر عـاطفة الرئيس ويصعب من فرص حل المشكلات القائمة.

كان ذلك عقب احداث الزاوية الحمراء التى وقعت عام ١٩٨١.. وكان قد اعقبها حريق بعض الكنائس.. ولم يكن أمـام الاقبـاط سوى السـادات ليتهموه ويحملوه المسئولية كاملة،

قالوا إنه شجع الجماعات الاسلامية بتهاونه على الاعتداء على المسيحيين وكنائسهم. وهنا قرر البابا شنودة تصعيد الموقف ردا على هذه الاعتداءات وعقد اجتماعا للكهنة واصدر قرارا بعدم الاحتفال بالعيد وقرر الاعتكاف بدير وادى النطرون رافضا تلقى التهانى.. وطلب من جميع القساوسة فى جميع الكنائس تلاوة بيان بأن هذا القرار قد اتخذ احتجاجا على اضطهاد الأقباط فى مصر.

حدث ما هو اكثر فقد سيطر البابا على اجتماع المجمع المقدس ولم تكن هناك فرصة أمام أحد من اعضائه الحاضرين ليقول كلمة تهدئة، بل إن مطران بنى سويف الانبا اثاسيوس كان حاضرا وكان قد دعا قبلها بأيام الى اجتماع فى كنيسته حضره عدد من القيادات الاسلامية فى بنى سويف وتبادل المتحدثون الكلمات عن الوحدة الوطنية والتحام الهلال بالصليب.. غضب البابا شنودة للغاية وسأل الانبا اثاسيوس: كيف تفعل هذا؟

لم يكن فيما فعله اثاسيوس أى خطأ وعندما وقف ليشرح للبابا ما حدث قائلا: أريد أن اوضح يا سيدنا.. لم يعطه البابا شنودة الفرصة ليكمل كلامه، قال له: لا أريد أى توضيح واذا استمررت فى الكلام فإننى سأغادر هذا الاجتماع.. كان البابا يواصل اعتكافه ولم يكن يخرج منه الا ليحضر اجتماعات المجمع المقدس.

كان لابد ان يرد السادات.. وكان الرد بقسوة فى خطابه الذى ألقاه فى سبتمبر ١٩٨١ اتهم البابا شنودة وبالنص قال: «عاوز يعمل زعيم للاقباط وزعيم سياسى».. وقرر السادات الغاء قرار رئيس الجمهورية بتعيين البابا شنودة بابا الاسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية وتشكيل لجنة للقيام بالمهام الباباوية من خمسة أساقفة ووقتها أرسل المجلس الملى الذى ساند البابا بيانا إلى الرئيس السادات يؤيدونه فيه ويقفون خلف اجراءاته التى قام بها ضد البابا.

أبعد البابا شنودة إلى دير الانبابيشوى ليس معتكفا بمزاجه هذه المرة. ولكن مجبرا، فقد قرر السادات أن ينهى الصراع لصالحه وبطريقته.. وبعد مقتله قرر الرئيس مبارك إعادة تعيين البابا شنودة.. ويبدو أن هذه الصيغة لم تعجبه فاعترض عليها وطالب بأن يكون القرار بعودته لممارسة عمله، فهو لم يعزل حتى يتم تعيينه من جديد، وقبل أن يصنع

البابا شنودة أزمة جديدة.. تدخل د. أسامة الباز واقنعه بان يوافق على القرار فالأضاع لم تكن فى حاجة إلى أى عناد.

قد تكون هذه الأحداث بالنسبة لكم قديمة جدا.. لكن بقليل من التأمل ستجدونها فى نفس سياق الازمة التى وقف البابا شنودة فى قلبها بعدما ادعاء البعض من اختطاف وفاء قسطنطين السيدة التى وجدت نفسها فجأة أشهر من كل نجمات السينما ولاعبى الكرة.. كان يمكن للبابا شنودة أن يطوى العاصفة فى عباءته ويمضى.. لكنه تعامل معها كعادته التى يبدو ورغم سنوات عمره التى تجاوزت الثمانين مازال مصرا عليها حتى لو كانت نتيجتها اشعال الحريق فى الجميع.

إن البابا شنودة يقع فى تناقض هائل.. فقد أعلن أن فلسفته فى الحياة «انه ليس كل ما يصل إلى أذنيك صدقا خالصا.. فلا تتحمس بسرعة لكل ما تسمع ولا لكل ما تقرأ.. بل تحقق أو لا واعرف أن كثيرا من الكلام يقطع رحلة طويلة إلى أذنيك».. هذا كلام نظرى بحت.. ولو كان البابا شنودة صادقا فيه لما تورط حتى أذنيه فى ازمة وفاء قسطنطين.. فلم نعرف مثلا انه حقق أو حاول التحقيق فيما حدث.. أنه سمع فقط لما وصله من أبى المطامير.. وهو كلام كان متناقضا هشا وعلى أساسه حدد موقفه وبدأ يدير الازمة.

لقد خرجت وفاء قسطنطين من بيتها غير غاضبة ولا نادمة.. هى سيدة فاضلة تحب أولادها وتشفق على زوجها القس يوسف معوض.. لكنها أرادت أن تمارس حريتها.. اختارت أن تسلم ورأت أن ذلك من حقها.. وفى أول ديسمبر دخلت قسم الشرطة بحى السلام مع ابنة جار قديم لها فى المنوفية، حيث كانت تعيش وفاء قبل أن تنتقل إلى البحيرة.. فى قسم الشرطة لم تخف وفاء شيئا.. قالت: إنها زوجة كاهن وأنها خرجت من بيتها دون أن يعرف أحد عنها شيئا وأن لديها رغبة قوية فى اعلان اسلامها الذى عرفته جيدا من كتب الشيخ الشعراوى واحاديث عمرو خالد التى كانت تتابعها عبر الفضائيات.. وكان من بين ما قالته أنها تحفظ سبعة عشر جزءا من القرآن وتقرأه بصورة صحيحة.. وأنها صامت شهر رمضان لعامين متتالين.

ويبدو أن وفاء قسطنطين كانت تعرف أن موقفها سيحسب عليها.. فقد أكدت أنه لم يدفعها أحد لاعلان اسلامها.. ورغم انها تدرك كم الالم والحرج الذى ستسببه لأسرتها.. لكنها تملك طاقة هائلة تدفعها للاسلام.. هذه المعلومات قالتها وفاء بنفسها.. لكن البابا شنودة أنصت لمن قالوا له أنها اختطفت.. وبدأ يتصرف على هذا الاساس.. وعندما طلبت منه الجهات المسئولة أن يقابلوها ليتحدثوا معها رفض ذلك تماما واصر على ان يأتوه بوفاء إلى الكنيسة.. وهو اصرار غريب ومريب فى الوقت نفسه .. بل تصرف من لا يريد ان يصل إلى حل.

لقد كان أمامه آلاف المتظاهرين الغاضبين بفعل الشائعات والمعلومات المتناقضة والحقائق الناقصة.. وكان يمكن أن يستجيب البابا شنودة.. فالأمن لم يخطفها ولكنه تحفظ عليها بسبب رغبتها التى أبدتها.. ولو استجاب البابا منذ البداية لانتهت المشكلة.. لكن يبدو أنه تعامل بشكل شخصى بحت ولم ينظر لمصلحة الوطن بشكل عام.. وبدلا من أن يبذل جهدا مضاعفا.. سافر إلى دمشق ليحضر اجتماعا تاركا وراءه الجمل بما حمل.. وطبيعى أن أحدا لا يمكن أن يتصرف بعيدا عنه.. أو يقوم بشىء لا يرضاه البابا شنودة.. وكان ضحية هذا الموقف هو الانبا يؤانس الذى كان يخرج كل فترة ليقول للشباب الغاضب كلاما متناقضا.. فبدأت ثقة الشباب تهتز فى كنيستهم وقيادتهم.. لن أتدخل بالطبع فى جدول البابا شنودة. ولن أقول له لماذا ذهبت إلى سوريا؟.. فهو حر، لكن مسئوليته ودوره كانا يحتمان عليه ان يبقى بين ابنائه ولا يتركهم يواجهون المجهول.. فقد غاب عن الاحداث ٤٨ ساعة اشتعلت فيها الأزمة بعنف.

وحتى عندما عاد ووصل إلى الكاتدرائية يوم الأربعاء.. انتظر آلاف الشباب محاضرة البابا فمؤكد أن لديه ما يقوله.. لكن فى اللحظة الأخيرة ألغى المحاضرة وخرج من الباب الخلفى للكنيسة.. ليعلن رجاله أن البابا يحتج على مراوغة المسئولين له فى عدم تسليم وفاء.. وأنه ذاهب إلى دير الانبا بيشوى بوادى النطرون حتى تحل المشكلة.

ما حدث ان الوضع التهب بشدة.. وغضب شباب الكنيسة أكثر.. وبقدر ما استفزهم موقف السلطة أحزنهم موقف البابا.. زادت هتافاتهم وكان غريبا ان يقول لى صديق

قبطى من داخل الكاتدرائية أن شباب الاقباط يتظاهرون الآن بعد أن خذلهم البابا شنودة وتركهم وحدهم دون أن يطلعهم على حقيقة الموقف.. ولو كان هذا حقيقيا فان الشباب لديهم كل الحق.. فقد ظل الاقباط يضعون كل أمورهم فى يد البابا.. وها هو يتعامل بسطحية مع موقف خطير.

ولانه اعتكف وابتعد، فقد تولى رجاله مهمة التصريح والادلاء بأحاديث صحفية.. فالبابا لن ينهى اعتكافه الا بعد حل مشكلات الاقباط.. رقعة الازمة تتسع إذن. وبعد ان قرر البابا الاعتكاف حتى تعود وفاء قسطنطين ها هو يعلن أن اعتكافه من أجل مشاكل الاقباط جميعا..

وهو كلام لو اخذناه على محمله السيئ فانه يعنى أن الاقباط فى مصر مضطهدون ويعانون وها هو بطركهم يحتج ويعتكف من أجلهم.. وهو نفس ما فعله البابا شنودة بعد احداث الزاوية الحمراء.. وكأننا نشاهد الفيلم من أول وجديد.

ولعل تكرار السيناريو بهذه الصورة هو ما جعل بعض المقربين من البابا ينشرون كلاما عن احتمال الغاء احتفالات عيد الميلاد بسبب مشكلة وفاء قسطنطين.. وهو كلام لم يعد يحتمله أحد.. وتاريخ البابا شنودة نفسه فى السنوات الأخيرة يجعله كلاما فلكلوريا.. فهو الذى قال أن مصر ليست وطنا نعيش فيه.. ولكن وطن يعيش فينا.. فمن نصدق الآن.. الذى يقوله.. أم الذى يفعله؟! إن هروب البابا شنودة إلى وادى النطرون - واسمحوا أن اسميه هروبا - دفع الشباب القبطى إلى العنف للدرجة التى جعلتهم يتحرشون بقوات الأمن ويعتدون عليهم.

كانت قوات الأمن المركزى - فى سابقة هى الأولى من نوعها - تضبط أعصابها.. ظلت متمسكة بهدوئها.. لكنها فى اللحظة الأخيرة تدخلت حتى لا يخرج الشباب المتهور إلى الشارع، هذا ما حدث وعليه شهود عيان..لكن عددا كبيرا من القساوسة يصر على أن الامن هو الذى اعتدى وضرب وحطم وخلع بلاط الكنيسة.. بل إنهم ينكرون تماما أن يكون د. أسامة الباز قد تعرض لأية مضايقات من شباب الكنيسة وهو ما ليس صحيحا

بالمرة.. فالصور التى نشرتها الصحف تؤكد أن اسامة الباز كادت عظامه أن تتحطم.. لكن لان أسامة الباز رجل يعرف حدود دوره وامكاناته فلم يشك مما حدث له.. لانه كان يعرف أن الاحداث مشتعلة.. ولا داعى للنفخ فيها.

ما الداعى للكذب إذن؟.. ولماذا ينكر الانبا باخوميوس قس أبو المطامير ما سبق وقاله؟.. لقد تحدث حديثا مستفيضا عن وفاء قسطنطين وقال إنه يمكن ان يكون هناك من لعب برأسها.. لكنه عاد وانكر وادعى انه لم يقل ذلك.. إنك لا تستطيع ان تكذب امام راهب فما بالك اذا كذب الراهب نفسه؟!.

يمكن أن تغفر لهؤلاء جميعا.. فهم يعملون فى فلك الرجل الكبير.. لكن يظل البابا شنودة صاحب أكبر نصيب من المسئولية عن الازمة الأخيرة.. إنه يحظى بحب وتقدير الاقباط وكان يمكن له وببساطة شديدة بكلمة واحدة أن ينهى التظاهر والشغب.. لكنه أشعله ـ وقد يكون أيده ودعمه ـ حتى يصل بالأزمة إلى منتهاها.. إلى اللحظة التى يتدخل الآخرون لحلها ويخرج هو فى النهاية منتصرا.. لقد احتج على تعامل المسئولين الحكوميين معه.. وقد يكون لديه الحق فى ذلك.. لكن لماذا لم يبذل البابا جهدا أكبر من أجل أن يحل المشكلة؟.. لماذا اعتصم بالحل الأسهل عنده وهو الرحيل إلى وادى النطرون؟.. وهل يشعر الآن براحة الضمير؟.. إننى أحسده على قوة اعصابه وصبره ورغبته أن تكون كلمته هى الأعلى.. حتى لو اشتعل الوطن بشبابه المسلمين والاقباط؟!.

إن البابا شنودة ترك الكاتدرائية بما فيها، لأنه مهتم بدوره السياسى وبزعامته أكثر من اهتمامه بدوره الدينى وواجباته الروحية.. لم يتعامل بتسامح السماء.. بل أصر على أن يركب رأسه ويتعامل بحسابات الأرض.. لم تكن أمامه وفاء قسطنطين الانسانة التى لديها قناعة معينة.. ولكنه نظر إليها كزوجة قسيس تركت دينها وفى هذا هزيمة للكنيسة كلها. ولذلك فلابد أن تعود وفاء مهما كان الثمن.. حتى لو هدم المعبد على رأس جميع من فيه.. ولذلك صوروا الأمر على أنه اختطاف.. ليس اختطافا من بيتها ومن بين أولادها ولكن من دينها وكنيستها.. وهنا اسأل البابا شنودة: هل لو كانت وفاء زوجة رجل عادى هل كان سيعتكف فى وادى النطرون ويطالب بحل سريع؟.. إننى لا أريد أن يتخلى

البابا شنودة عن مواقفه وعناده.. ولكن عليه فقط أن يلتزم بما يقوله ويصرح به.. فبين أقواله وافعاله بون شاسع.. لن أقول إنه متطرف أو متعصب ـ حاشا لله ـ لكنه يدفع بتصرفاته آلاف الشباب إلى التطرف والتعصب.. فارحمنا يا قداسة البابا.. وتنازل بعض الشيء.. لأن المركب سوف تسير ولن يهتم ركابها بمن يسقط منها. ■



4

البابا شنودة ..
الوجه والقناع

البابا.. ليس معصوما من الخطأ

رسالة من راهب سابق

عرفت الصديق فائق زكابولس فى ظروف قدرية.. كان قادماً من سوهاج يحمل معه مسودة كتابه الذى يسجل فيه تجربته فى الرهبنة التى استمرت ١١ عاماً كاملة فى دير الأنبا مقار.. ذهب به لأكثر من ناشر.. واستقر به المقام عند الناشر الذى أتعامل معه وقتها.. قرأت الكتاب قبل أن ينشر وقدمت منه عدة حلقات أيضاً لخصت فيها هذه التجربة التى كتبها صاحبها بشجاعة يصعب تصديقها.. فقد كان يعرف أنه سيتعرض لأهوال عاتية يمكن أن تقتطعه من جذوره.. لكنه أقدم عليها.. لم يكن هدفه الربح فمقابل نشر الكتب فى مصر مازال زهيداً للغاية.. لكنه كما قال لى: لو أن الله هدى بهذا الكتاب شاب واحد فأنقذ نفسه مما يمكن أن يفكر فيه أكون بذلك قد حمدت الله وأديت رسالتى.

اسمه الذى عرف به فى عالم الرهبنة كان «جوارجى المقارى».. مازال يتصل بى حتى الآن.. مرة للسلام ومرات للشكاوى مما يحيط به فتوابع الكتاب الذى نشر فى نهايات عام ٢٠٠٠ مازالت تطارده.. فالقائمون على الرهبنة لم يغفروا له أنه نقل أسرار ما يدور فى الدير إلى العالم.

عن نفسى أثق فيه وفى رجاحة عقله وقوته وقدرته على التحمل والمواجهة ولذلك لم أتردد فى نشر رسالته التى وصلتنى تعليقاً على قضية وفاء قسطنطينى وكيف تعامل معها الأقباط قيادة دينية وشعبياً ثائراً..

هذه رسالة فائق زكابولس أو الراهب السابق جوارجى المقارى بنصها:

ليلة السبت الماضى جلست أمام «الدش» وشاهدت قناة لم أرها من قبل A.N.B وقبل أن أصلح جلستى سمعت أن الشرطة المصرية تتصدى لبعض الأقباط المتظاهرين وعلى صعيد الإعلام المصرى كان هناك تكتم إعلامى مما زاد الشائعات انتشاراً وأعطى فرصة للمغرضين لإلقاء أكاذيب وفتن.

لم تكن لدى الرغبة فى الكتابة فقد مررت بتجربة شديدة حينما كتبت للمرة الأولى ومازلت أعانى تبعات تلك الكتابة، ولكن لم أستطع السكوت فى هذه الأحداث التى أحسها وأعتبرها خطيرة للغاية.

اعتصام شباب مسيحى فى الكاتدرائية بالعباسية لأن زوجة كاهن خطفت، أو أسلمت بدون خطف!

المسيحية لا تتأثر بخروج واحد أو واحدة منها، ولا يعنى إسلام واحدة أن الإسلام دين حق والمسيحية دين باطل، والعكس أيضاً لا يعنى أن يترك إنسان إسلامه ويعتنق المسيحية أن الإسلام دين باطل والمسيحية دين الحق.

كان على المتظاهرين ألا يخشوا خروج أفراد من المسيحية حتى ولو كانوا زوجات كهنة وحتى لو كان كاهن وقد حدث فى تاريخ الكنيسة حالات مثل هذه ولا أبالغ إن قلت ولا حتى أسقف.

المسيحية دين باق إلى الأبد لا تتأثر بهذه الأشياء التافهة، وإنما الذين يتأثرون هم الذين لا جذور لهم فى الإيمان أو المسيحية الحقة. أؤكد أن تسعين بالمائة منهم لا يعرف سوى القشور عن المسيحية وهم أجهل ما يكونوا وأبعد ما يكونوا عن المسيحية.

فى المرة الأولى اعتصموا بغير وجه حق حينما نشرت صور راهب عار فى أوضاع مخلة، وهل كانوا يريدون دليلاً أدفع من هذه الصور على سقوط الراهب، وماذا يحدث إذا سقط راهب هل تسقط معه المسيحية.. المسيحية ليست راهباً، وإنما الراهب إن طبق الإنجيل يصير مسيحياً، المسيحية ليست ثوب الراهب الأسود فإن خلعه تعرت عن

أصولها وكيانها وحقيقتها. ثم إن الرهبنة ظهرت فى القرن الرابع فهل لم تكن مسيحية قبل ذلك!

إن توخينا الحق يجب الفصل بين المسيحية والرهبنة.. فالمسيحية دين يعاش ويسلك، والرهبنة نمط حياتى لأشخاص أرادوه ووضعوه لأنفسهم. المسيحية نزلت من السماء، والرهبنة من صنع الرهبان. لم تأت بالإنجيل آية واحدة صريحة تنص على الرهبنة، والآيات التى يفسرونها على أنها تحض على الرهبنة هى ليست كذلك إنما التفسير اجتهادات وتأويلات من محبى الرهبنة وأصحابها.

أعود لراهب جريدة النبأ. اعتصموا عند الكاتدرائية وكأن مقدساتنا أعتدى عليها وانتهينا إلى الأبد. ان خطأ الجريدة يكمن فى الاسلوب الذى عبرت به عن الواقعة، وخطأ آخر هو نشر ما يجرح حياء الشرقى علانية «صور فاضحة» كان يمكن لها أن تكتب ما تريد بأسلوب غير جارح مع عدم نشر الصور.

إننى أسأل هل نحن متعلقون براهب سقط أو امرأة كاهن تركت عنها الإيمان؟!! هل نحن متعلقون بزى وأشخاص وخزعبلات بعضها موروث والآخر من صنع الخيال والحاضر المؤلم؟!! أم متعلقون بالله نفسه ومتمسكين به ونحبه من أعماقنا ولنا علاقة شخصية معه علاقة طويلة وعميقة؟!!

لقد قامت الكنيسة آنذاك بالرد على الواقعة وقالت إن الراهب قد تم عزله «أو شلحة أو تجريده» قبل وقوع الأحداث. وماذا إن لم يكن قد تم عزله هل يتغير شئ أو ينقلب لضده؟ هو راهب على أية حال. وهل الذين مازالوا بالرهبنة ملائكة وقديسين لا يهفون هفوة أقول الصدق ولا أتجنى والله يعلم ذلك أن لدى بعض الرهبان أعمال أشر وأفضح مما فعلها ذاك الراهب، وقد تألمت عليه كثيراً.

الكنيسة الغربية تؤمن بعصمة البابا أى أن البابا لا يمكن أن يخطئ أما كنيستنا الشرقية فتؤمن بعدم عصمة البابا فهل البابا يمكن أن يخطئ والراهب لا يمكن أن يخطئ.

اعتصمتم خطأ فى المرة الأولى وهاعدتم لتخطئوا مرة أخرى باعتصامكم فى هذه الحادثة. وقد عرفت الحقيقة من أكثر من مصدر أنه لم تتم عملية الخطف المزعومة، وسوف أتوقف قليلاً.

لماذا خُطفت هى بالذات؟ وملايين المسيحيات فى كل مكان لماذا لم يتم خطفهن؟ بالحق أقول لا يتم خطف واحدة إلا إذا أعطت لخاطفيها الضوء الأخضر كما يقولون إما تعلق عاطفى أو حاجة مادية.. إلخ.

زوجة الكاهن قرأت القرآن واقتنعت بقلبها بآياته ـ إن كان هذا ما حدث ـ فما الضير فى ذلك.

أخى الشاب من أراد أن يدخل الإسلام فليدخل لا تهتز ولا تضطرب لذلك فهو لن ينقص إيمانك إن كان إيمانك سليم، ومن أراد أن يدخل المسيحية فليدخل لا تفرح بذلك وتزداد ثقتك بالمسيحية إن كان إيمانك سليم.

«اعتصم الشباب بالكاتدرائية».. كلمات ثقيلة على القلب والأذن. ألستم رجالاً تستطيعون أن تدافعوا عن أنفسكم وتذهبوا للجهات المختصة وتكتبوا وتنشروا إذا لزم الأمر. هل أنتم أطفال تطلبونْ من يدافع عنكم ويؤمن لكم إيمانكم؟

لماذا أنتم صغار؟

لأن تربيتكم الفكرية خاطئة. فحينما أوصتكم التعاليم بالطاعة لم تكن تقصد أن تغمضوا عيونكم وتسيروا بالطاعة العمياء المطلقة يجب أن تكون الطاعة مستنيرة بإرادة حرة واعية لا تحمل فيها نفسك أكثر من طاقتها ولا تلقى بنفسك فى التهلكة.

وحينما أوصتكم التعاليم بالاعتراف قصدت أن تعترفوا بخطاياكم فلا تعودوا إليها أى تتوبون لدى الله أمام الكاهن، ولم تكن تقصد أن ترجعوا للكاهن فى كل كبيرة وصغيرة لا لتسألوه عن الأمور الروحية فقط بل والاجتماعية والصحية والمادية وأخبار العمل والزملاء.. إلخ. حتى انتهت بكم الأمور أن تستشيروا فى أشياء تافهة، وتلغون شخصيتكم وإرادتكم بالكامل.

وحينما جعلت الكنيسة رتب البعض فوق بعض شماس - كاهن - أسقف - مطران - البابا - قصدت أن تكون هناك خطوط عريضة وسياسة واحدة للسير عليها ولم تكن تقصد إطلاقاً أن لا يرفع أيا منهم رجله إلا بإذن البابا. فالكنيسة ليست مؤسسة أو شركة تدار مركزياً. الكنيسة روح والروح حرية ولكل علاقته الخاصة بالله ولكل الحرية فى إبداء آرائه وتوجيه أعماله. ولا يصح إطلاقاً أن تكون الرتبة أداة صماء فى يد الرتبة الأعلى منها. أن يكون مثلاً الأسقف أداة فى يد البابا والكاهن فى يد الأسقف.

هكذا تحولت التعاليم الرحبة بفعلكم أو بفعل غيركم إلى قيود وحواجز وموانع جعلتكم أطفالاً لا تستطيعون الاختيار ولا اتخاذ قرار.

أليست لكم عقول ناضجة كبيرة تستوعب المواقف وتزن الأمور وتحللها التحليل المنطقى الصحيح، استيعاب سقوط راهب أو خروج زوجة قس فماذا لو كان هناك اضطهاد حقيقى كما سبق فى التاريخ وأريقت دماء المسيحين حتى غطت الشوارع أقولها صراحة سوف تختبئون تحت الأسرة ألم تسمعوا عن الثلاثة شهداء الفلاحين الذين قابلوا مضطهديهم بعد أن أعيوا من كثرة ما ذبحوا وكلت سيوفهم وأصروا على أن يستشهدوا لأجل الإيمان فرفض مضهديهم بحجة تعبهم وكيل أسلحتهم فقدم لهم الشهداء فؤوسهم ليضربوا بها أعناقهم، وقصص لا تحصى ولا تعد.

إن ما يقوم به المتظاهرون هو من دواعى الخجل والاستياء إن ثورتهم واعتصامهم يثير كل التعجب. فالكاتدرائية مكان للعبادة والخشوع والخضوع لله ومحبة الآخرين والصلاة الراجية من أجل «عباد الله» المحتاجين والمرضى والمتضايقين والذين بلا عمل وبلا مصدر رزق، وليست مكان للثورات والمنازعات وطلب الحماية.

أرسل قيصر روسيا رسولاً إلى بابا الاسكندرية يقول إن القيصر سوف يحمى أقباط مصر فرد على الرسول: هل القيصر يموت فأجاب بالإيجاب فقال له البابا: إذهب إن لنا إله يحمينا وهو لا يموت.

أطلبوا الحماية من الله لا من إنسان وممن سوف يحميكم من إخوتكم وأحبائكم وأصدقاءكم المسلمين لا أظن. ثم بتصرفكم هذا تجعلون من البابا زعيماً سياسياً يحميكم ويطالب بحقوقكم ويدافع عنكم.

لا أظن أن تصرفكم هذا يريحه أو يعجبه وكيف يريحه وقد شتمتموه فى المرة الأولى وربما زدتم فى هذه المرة ربما شعر لشدة ثورتكم أن الزمام قد فلت فاضطر لمغادرة المكان وإلغاء المحاضرة ولكن لو تركتم له الفرصة وتعاملتم بالعقل والحكمة لجلس معكم وهو أقدر إنسان على تهدئتكم واستيعابكم وإقناعكم. أليس هو أبوكم وأبونا جميعاً؟!!

كان سيقول لكم مثلاً هل إيمانكم مبنى على امرأة؟!! أم على صخر الدهور «المسيح»؟ هل تخافون الخطف. الخطف والموت لن يفصلك عن الله إن كنت متمسك به كما هو مكتوب «من سيفصلنا عن محبة الله أشدة أم ضيق أم اضطهاد أم جوع أم عرى أم خطر أم سيف فإنه مكتوب من أجلك نمات كل النهار قد حُسبنا مثل غنم للذبح فإنى متيقن إنه لا موت ولا حياة ولا ملائكة ولا رؤساء ولا قوات ولا أمور حاضرة ولا مستقبلة ولا علو ولا عمق ولا خليفة أخرى تقدر أن تفصلنا عن محبة الله التى فى المسيح يسوع ربنا». (رومية ٨:٣٥ إلخ)

روح المسيحية أن تظلم ولا تظلم ان تذبح ولا تذبح أن تموت بهدوء ولا تدفع بشغبك وهيجانك وضيق عقلك ملايين للموت. تنكرت لمسيحيتك حين أمسكت بالحجر ورميت رجل الأمن. وما ذنب رجل الأمن المسكين الذى يقوم على حمايتك وأين أنت من الذى كانت يديه ممزقتين ورجليه كذلك وينزف دم الموت وطلب الغفران لمن صنعوا من هكذا وقال يا أبتاه أغفر لهم.. هل أوصاكم الإنجيل أن تثيروا الشغب وتضرموا نار الفتنة قلبتم المسيحية دين التسامح والحب إلى الإرهاب والقتل والقمع. صيرتم «الحبة قبة» وجلتم الرئيس يتدخل بنفسه لحل أمر بسيط مثل هذا.

تطلبون أمريكا «أين أمريكا» أو تفكرون فى هذا أنا أجيبكم، أمريكا فى العراق تقتل وتذبح وتحرق هى هناك لا تفرق بين مسيحى ومسلم طائرة أمريكا عمياء تضرب بيت المسيحى والمسلم. دبابة أمريكا بلا عقل تخلط تحت جنزيرها دم المسيحى بدم المسلم. فممن تريدون الحماية أمن الله أم من أمريكا أبصروا أنتم.

أنا أناشدكم من أجل الله أن تزيلوا عقدة التعصب من صدوركم أن تفتحوا قلوبكم على مصراعيها أن تكونوا رجالاً ليس من أجل الوطن فحسب ولكن بالدرجة الأولى من أجل مسيحكم ومسيحيتكم التى تركتموها خلفكم.

ثم أين الاضطهاد.. لم أحس طيلة حياتى بأى نوع من الاضطهاد التصرفات الفردية لا يصح أن نطلق عليها مصطلح الاضطهاد. لا يكن اضطهاد إلا إذا كان رسمياً من الدولة ويطبق على جميع المسيحيين بدون استثناء، إن هذا لم يحدث حتى حينما قامت الجماعات الإسلامية بضربنا مرة ويحبسنا مرة أخرى أربعة أيام كرهائن فى المنيا سنة ١٩٧٩ لم يخطر على بالى رغم صغر سنى آنذاك «٢٢ سنة» أن هذا اضطهاد بل كنت أعلم أنهم جماعة متطرفين.

لماذا إذا أسلم مسيحى تقوم الدنيا ولا تقعد ليس على اعتبار أنه مات - حسب المعتقد - وفقد حياته الأبدية أى ليس لأجل حياته هو وإنما تقوم الدنيا ولا تقعد على اعتبار أنه يسبب فضيحة للمسيحيين سبب جرحاً لكرامتهم فكرامتهم هم هى التى تهمهم وليس الخارج عنهم.

لماذا تقوم الدنيا ولا تقعد ويوجد آلاف موتى داخل وخارج الكنيسة. فالخطيئة موت كما هو مكتوب وكثيرين فى الخطيئة. ضل واحد بخروجه من الكنيسة نقاتل لأجله وجمهور كثير ضال فيها لا نسأل عنه.

قرأت جريدة وطنى ولم تشر من بعيد ولا من قريب عن حقيقة خطف السيدة «وفاء قسطنطين» ومعنى ذلك أنها لم تخطف ولو كان أمر خطفها حقيقى لكتبته بالتفصيل مع شئ من النفخ فيه.

تعجب معى لم تخطف ونريد استردادها عنوة وبالقوة كيف لعادلين أن يفعلوا هذا.

ذهبت بإرادتها ونريد استعادتها رغماً عن أنفها.

كيف ترفضنا هى ونتمسك بها نحن أليس لدينا كرامة وكيف تعيش معنا وقلبها فى مكان آخر أنرضى بالجسد فقط، هل التعداد هو الهدف.

ومعلوم أن الكاهن لا يجتمع وزوجته خلال الصيام وصيامنا ممتد والحمد لله لأكثر من سبعة شهور فى العام أليس هذا إجحافاً بالطبيعة البشرية وقد صرحت لى زوجة كاهن أنها لا تعرف المعاشرة الزوجية وأنها بالكاد رزقت بأطفالها الذين من الله عليها بهم. وحتى أثناء الفطار إن وجدت قداسات يمنع أيضاً قبلها.

ومعلوم أيضاً أن زوجة الكاهن إذا توفى زوجها فلا تتزوج مهما كانت صغيرة وشابة. وقد شاهدت فى شبابى حالة مثل هذه. أليس فى هذا قسوة.

هذه القوانين لا وجود لها فى الإنجيل هل قال الإنجيل صوموا سبعة شهور.

فإن كانت زوجة القس حُرمت من أشياء معينة أو قاست من أوضاع معينة مع القس فهل من العدل والرحمة أن نعيدها إلى الحرمان عينه والقسوة عينها ونجبرها على التكيف مع وضع بذلت عمرها كله فى محاولة التكيف معه ولم تستطع حتى لمجرد الراحة «كما أظن» الشئ الذى دفعها للتغيير.

ولماذا نعتبرها رمز من رموز المسيحية أو أن زوجها رمز المسيحية ومن قال إن الكاهن رمزها أو حتى الأسقف أو حتى البابا إن رمز المسيحية الأوحد ومثلها الأعلى هو المسيح يسوع وقد قال عن نفسه «أنا هو البابا» «أنا نور العالم» «أنا هو طريق الحق والحياة» أنا هو البداية والنهاية.

جلست فى عظة «لمتى المسكين» وهو قطب وعلم من أعلام الكاملين الواصلين كما يدعون جلست أمامه مباشرة وهمس فى أذنى هاجس ماذا لو ضل متى المسكين ولا أقول اضطربت بل والله يعلم تزلزلت صوعقت من الفكرة وكدت أن أموت وأتحمل وأتجمد مكانى وظلت تلاحقنى الفكرة وتروعنى وما حدث بعد ذلك كتبته فى كتابى الذى نشرته وأما إن كنت مازلت حياً للآن فهذا من فضل الله ورحمته بى.

مللت القراءة عن هموم الأقباط وكأن الأقباط مصابين بالاكتئاب والهم قاتلهم ومن أهم هذه الهموم على حد تعبير جريدة وطنى عدم القدرة على أخذ تصاريح بناء أو ترميم الكنائس. هل صلينا فى جميع الكنائس وملئناها ونريد بنايات جديدة، اذهبوا إلى اجتماع الشباب لتواجهوا حقيقة مريرة فالحاضرون لا يتعدون أصابع اليدين الاثنين واجتماع السيدات والخدام.. اجتماعات تحتفظ بالاسم فقط ولا تحتفظ بعدد الحاضرين ولا أقول نوعيتهم. أين نحن من أبائنا الذين صلوا فى القبور من شدة الاضطهاد والحمد لله نصلى فى كنائس على وجه الأرض علانية.

وتعـود جـريدة وطنى لتقـول إن الهم الثـانى «بالحـرف الواحـد» هو تضـاؤل وجـود المسيـحين فى مناصب قيـادية بأجهزة مـهمة فـى الدولة والأمثلة واضـحة. فـلا يوجد محافظ قبطى منذ عام ١٩٨١.... إلخ.

هل هذا يسـبب لنا هم وأين آيات بولس الرسول أفـرحوا فى الـرب كل حين أفـرحوا ياأخوتى وأقول أيضاً افرحوا وماذا إن كان جميع المحافظين مسيحيون أنا لا أجد فـرق عندى فليكن المحافظ مـا يكن ما دخلى كمواطن.. أنا لا أحس بالمحـافظ ولا أعرف طريق مكتبه ولا منزله. فليكن جميع الوزراء مسيـحيون ماذا سيحدث هل يدفعنى هذا لمزيد من العبادة والسلام مع الله؟

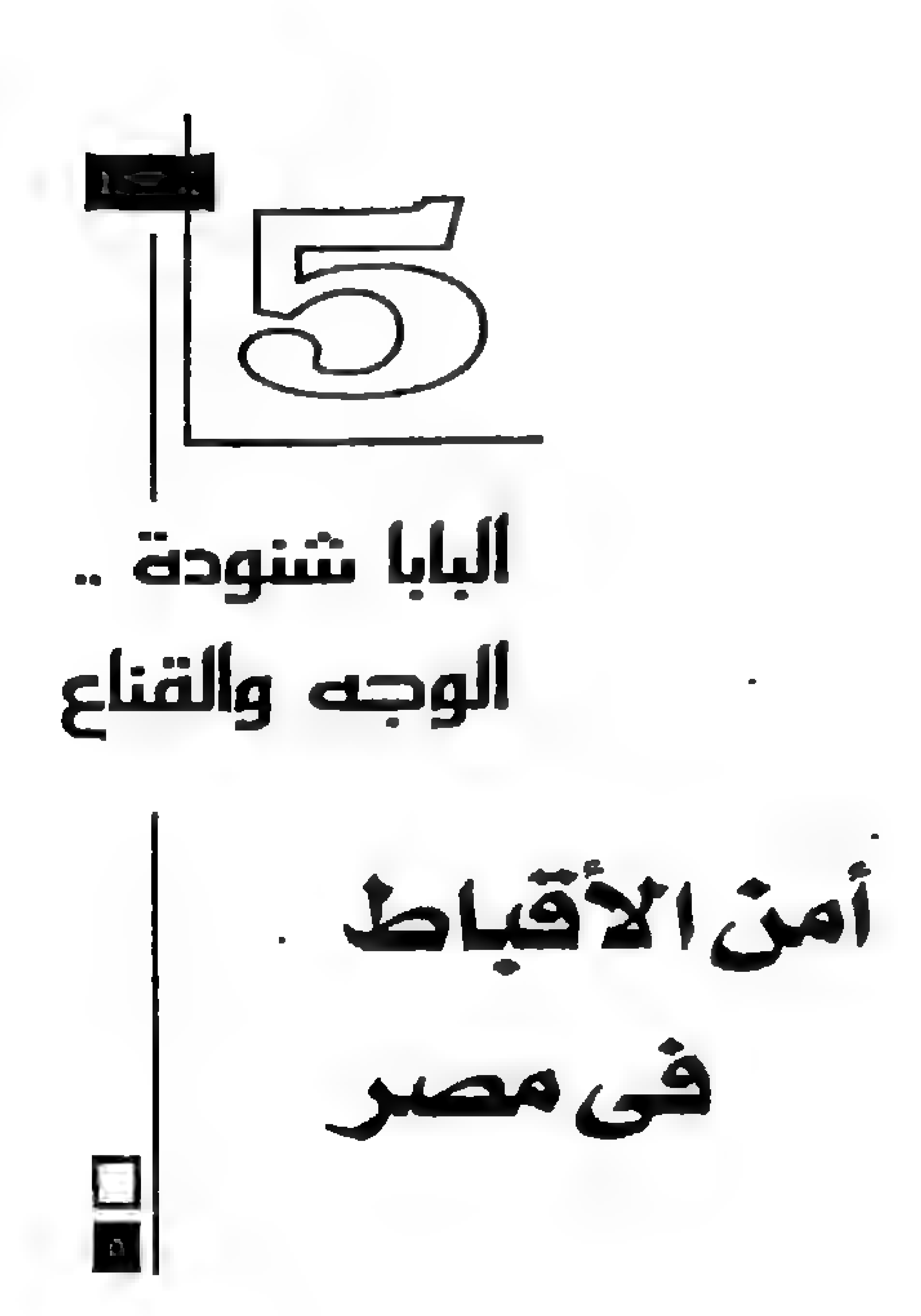
أعود وأقول أين نحن من الفرح أين الفـرح بالخـلاص المجانى والفـداء الذى نبع عنا والغفران الذى تم على الصليب دون أن ندفع شئ.

إن مـا تطلبـه وطنـى يعتـبر اتجـاهات سيـاسـيـة من الدرجـة الأولى وليس للكنيسـة الحقيـقية عـلاقـة بهذه المطالب فالمسيحية روح وحياة أمـا إن تمسكنا بالمبانى والمناصب فسوف نكتئب أكثر ونذهب للجحيم.

وليس معنى هذا خلو المناصب من المسيحين فكفـاءة سيـادة الوزير بطرس غـالى على سبيل المثال فرضت وجوده فى هذه المناصب.

إننى أحس أن وطنى بكتابتهـا لهذه الأمور تعمل على إذكاء روح العنصرية والطائفيـة لدى المسيحيين ويشار إليها باتهام «إثارة روح الفتنة الطائفية».

أطلب من الله أن يرحمنا برحمته ويهدى النفوس وينيرها ويعطيها السلامة. ■



الفصل 5

البابا شنودة ..
الوجه والقناع

أمن الأقباط في مصر

▯ يجلس د. ميلاد حنا فى بيته بالمهندسين وعلى كتفيه أكثر من ثمانين عاما أنفق معظمها فى العمل من أجل حماية الوحدة الوطنية ليس بالأقوال والأفكار فقط ولكن بالمواقف الصلبة العنيدة.. كان عنده ما يقوله.. على مدى ساعتين جلست معه.. لم تمنعه حالته الصحية من أن يتحدث بحماس.. وعندما كنت استمهله قليلا.. كان يقول: الموضوع هذه المرة فيه خطر كبير على مصر ولا أحد يقدر الأزمة وأبعادها.

دخلت به إلى ساحة الحوار مباشرة - فلا وقت للمقدمات.. قلت له: الأزمات التى يقف على أطرافها الأقباط أصبحت كثيرة هذه الأيام ومتتالية ولا يفصل بينها سوى أيام قليلة؟ وافقنى على ذلك وقال: هناك فعلا أزمات عديدة من أوان الورد إلى «بحب السيما».. ومن أزمة ممدوح مهران الذى طق مات إلى دير الأنبا أنطونيوس بالبحر الأحمر.. وأخيرا أزمة زوجة قس أبو المطامير.. وما يحدث أننى أجد من يحدثنى ويخبرنى بما حدث وأنا أفهم حالة القلق ففى السياسية تكون مشاعر الناس قلقة ومضطربة وليس غريبا أن يتصرفوا بشكل فيه مبالغة.

قلت له: لكن ما حدث فى أزمة وفاء قسطنطين كان متجاوزا لما حدث قبل ذلك كله؟ قال: طبيعى لأنها زوجة قسيس أرثوزكسى طهقت منه وكرهته فاضطرت أن تسلم.. وفى هذه الواقعة هناك عدة أخطاء، منها الطريقة التى تدار بها الكنيسة فكان لابد أن تجد هذه السيدة صدرا حنونا يسمع لها وتلجأ إليه.. ذهبت إلى القسس فلم يسمع لها أحد.. ولذلك فقد كان ما فعلته طبيعيا للغاية.

الخطأ الثانى ليس فى الكنيسة ولكن يقول حنا: عند البستانى الذى يرعى شجرة الوحدة الوطنية والتى هى شجرة زيتون ترمز إلى الخير والسلام يقول حنا: فالمسئول عن هذه الشجرة لا يعرف كيف يرعاها.. فهو فى حاجة إلى تعليم وتأهيل أو نستعين ببستانى آخر يعرف كيف يتعامل مع هذه الشجرة.. وأنا حتى الآن استخدم كلمة البستانى لأنى لا أريد أن أقول شيئا يغضب أحدا.. فكل هدفى أن أعالج ولا أحرج.. فيمكننى أن «أقلبها غم».. لكنى لن أفعل ذلك لأنى كرست حياتى كلها من أجل الوحدة الوطنية.. عندى اهتمامات بقضايا الإسكان والسودان وخمس ست قضايا أخرى وضعت فيهم كتبا.. لكن تظل الوحدة الوطنية هى قضية حياتى.

ميلاد حنا وبحسم قال إن مصر لن تشرخ على أساس طبقى وفقا للنظرية الماركسية.. فلن تقسمها ثورات العمال وتظاهرات الجوع.. ولكنها ستنقسم من التوجه الدينى.. لأن المسيحيين المتدينين لديهم قوة ويقولون لك سنستشهد على الطريق من أجل الدين، والمسلمون يقولون: الله.. هذه بلد إسلامية ولن يحكمها الأقباط فلابد أن نأخذ نحن أيضا موقفا..الطرفان إذن فيهما تشدد ولن يجب أن نعطى للفئات المتشددة من الطرفين فرصة للتهييج فى أية مسألة حتى لو كانت صغيرة.

لقد رفع شباب الأقباط المتظاهرين فى الكاتدرائية شعار «خطفوا مرات أبونا».. وهو شعار له أساس من الصحة.. لكنه ليس صحيحا.. فقد صيغ على طريقة «لا تقربوا الصلاة».. ويلقى ميلاد حنا المسئولية على البستانى ـ المسئول عن الملف ـ لأنه كان يعرف الأخبار لكنه أخفاها وأعطى بذلك فرصة لانتشار الشائعات تضخم المسائل.. وهنا يظهر سؤال: إلى أين يذهب الشباب الغاضب.. إن هناك تنظيما اسمه الكنيسة.. وهذا التنظيم أقوى من أى حزب سياسى فى مصر.. فلا الحزب الوطنى فى قوتها ولا حزب الوفد فى قوتها.. وللأسف فإن التنظيم المواجه للكنيسة هو الإخوان المسلمون.. ومن هنا فمصر تواجه أزمة.. فالدولة أضعف من التنظيمات الدينية بها.. ولذلك يجب أن تتعامل بمرونة.

لم أفهم ماذا يقصد بالمرونة؟ فقال: من حسن الحظ أن الكنيسة القبطية بجذورها ودمائها وطنية بشهادة كل الشهود وشهادة التاريخ وليس شهادتى لأنى ميلاد حنا،

فالأقباط فى مصر أقلية من نوع خاص فولاؤهم لمصر وليس لأى أجنبى.. فالمسيحية لم تدخل مصر عن طريق الخواجات.. بل إن مصر هى التى نشرت المسيحية فى العالم.. وعلى الجانب الآخر لدينا إسلام مصرى بديع ليس موجودا فى أى مكان فى العالم.. ولذلك فأنا أقول إن المصرى من بره مسلم سنة لكنه شيعى الدماء قبطى القلب فله جذور مسيحية ويعيش مع الأقباط وجدود جدوده كانوا من الأقباط.. فالمصرى مسلم وقبطى طيب.. وعنده خصوصية ثقافية وأساس قوى يجب أن ننميه بعيدا عن المتطرفين.

عدت بالدكتور ميلا حنا إلى ما حدث فى الكنيسة مرة أخرى.. طلبت تقييمه قبل معلوماته قال: الكنيسة لديها شباب جاهز للاستشهاد.. فالكنيسة نفسها اسمها كنيسة الشهداء.. وعندما تدوس على كرامتى لا أستطيع أن أرشد موقفى.. ولذلك فعندما يذهبون إلى البابا شنودة ويقولون له: «مرات القسيس اتخطفت».. فلا يمكن أن يرشد الموقف.. فهو البابا شنودة رئيس الكنيسة القبطية يستشهد ولا ينال أحد من كرامته.. لأنه مسئول عن كرامة الكنيسة.

قلت له: الموقف اشتعل فى الكنيسة دون أن تكون لديهم معلومات كافية؟ قال: لا تسألنى عن معلومات لأنى لست من تنظيم الكنيسة.. ولا أعرف من أين يأخذون معلوماتهم؟ هل من البستانى المسئول عن الملف مثلا.. وله أجهزته التى تخترق كل الكنائس وهناك قسس ينقلون إليه أخبار الكنائس من الداخل.. وعليه فالمسئول عنده الأخبار لكنه يخفيها.. وفى هذه القضية الذى أخرج السيدة هو الرئيس مبارك وحدث هذا فى خمس دقائق.. وماذا يعنى هذا؟ يعنى أن المسئول عن الملف يعرف دبة النملة ويتحرك بحساب.. فالرئيس تدخل لحل المشكلة والأمن نفذ تعليماته بعد ٢٤ ساعة.. وهو ما يعنى أن البستانى كانت عنده الأخبار ويعرف التفاصيل بشكل كامل، لكنه يعطى الكنيسة القبطية الأخبار بالقدر الذى يساعده على تنفيذ الأمن.. وأنا المهم عندى ليس الأمن ولكن المهم أن تظل العلاقات سوية ألا تبدأ المشاكل وتخرب الدنيا ثم بعد ذلك نتصرف.

اسمح لى يا دكتور.. هل تقصد أن ما حدث فى الكنيسة كان وراءه من خطط له ونفذه عن عمد؟ للمرة الثانية قال: لا أعرف.. فأنا رجل سياسة وفكر ولست رجل مخابرات ولا مناورات.. لكن فى تقديرى السياسى عندما تتأمل خريطة مصر ستجد فى الشمال فلسطين وفى الشمال الشرقى العراق وفيها ما فيها وفى الجنوب السودان وفيها أيضاً ما فيها.. فمصر هنا جزيرة آمنة وسط بحر من الحروب المشتعلة وكلها حروب دينية.. فكثر خير الدنيا إن مصر بهذا السلام الاجتماعى.. وهذا يجعلنا نعيش فى ظروف غير عادية.. ولو عدنا إلى سنة ٢٠ أو ٣٠ فلن تجد مثل هذه المشاكل.. فالدين لم يكن بهذه القوة التى عليها الآن.. ولم يكن التعصب بالقوة التى عليها الآن.. فنحن أمام عالم جديد بجغرافيا جديدة وتاريخ جديد.. أمريكا تشن الحرب على الإسلام وتقتل المسلمين.. وعليه فالاستقرار الداخلى يصبح قضية أمن قومى.

قلت له: يبدو أن لديك تصورا معينا؟ قال: نعم فأنا أطالب بمجلس أعلى للوحدة الوطنية، فأنت تتحدث عن مجلس أعلى للمرأة.. أهلا وسهلا وعلى العين والرأس.. وتقول مجلس أعلى لحقوق الإنسان نقول نعم.. لكن هذه أشياء يمكن أن تظل عشر سنين أخرى ولن يجرى شىء.. الوحدة الوطنية أهم.. فالمسيحية فى مصر عمرها ١٩٠٠ سنة والإسلام عمره ١٥٠٠ ولا يستطيع أحد أن يزايد علينا.. لا بوش ولا غير بوش يزايد على.. فأنا ميلاد حنا مصرى مسيحيتى ظهرت هنا قبل أن تظهر أمريكا نفسها.. لقد دخل الإسلام بلادا وانتهت فيها الأديان الأخرى لكن لم يحدث هذا فى مصر.. ليس لأن المصريين على رأسهم ريشة ولا محاربين أشداء ولا عندهم مدافع ولكن لأن المسلمين يريدونهم أن يعيشوا معهم!

الحماس سيطر على ميلاد حنا فلم أقاطعه قال: لا يوجد قبطى فى مصر مش حافظ ٢٠ أية من القرآن على الأقل.. لا يوجد قبطى لا يعرف الكثير عن الأعياد الإسلامية ومواقيت الصلاة.. وفى الأعياد يحتفلون ويعملون كعكا ويتبادلون الزيارات.. وهى علاقة ليست موجودة إلا فى مصر فقط.. وعليه يجب أن تنميها عاد د. ميلاد لاقتراحه مرة ثانية يقول: المجلس الأعلى للوحدة الوطنية لابد أن يرى الموضوع ثقافيا وليس كما يراه

البستانى الذى يراه أمنيا فالبستانى ثبت أنه غير ناجح بالمرة.. ويعدين لماذا ندرس الدين فى المدارس؟.. المسلمون يجب أن يدرسوا الإسلام فى المساجد والأقباط يجب أن يدرسوا المسيحية فى الكنائس.. لكن المدارس يجب أن ندرس فيها الوحدة الوطنية فقط.. كفاية بقى.. إن لدينا سبعة أعمدة فى الشخصية المصرية.. وكل مسيحى يجب أن يعرف أن فى شخصيته عمودا مسلما، وكل مسلم يجب أن يعرف أن فى داخله عمودا مسيحيا قبطيا.. نحن أمام واقع ثقافى نغذيه لا أن نكسره.

وينحاز ميلاد حنا إلى ما يقوله د. رفعت السعيد عن التأسلم الذى أدى إلى انكماش الثقافة القبطية من المجتمع المصرى.. فأصبح الأقباط يعرفون الكثير عن المصريين المسلمين.. لكن المسلمين لا يعرفون شيئا عن المصريين الأقباط.. وفى هذا خلل ثقافى.. فهل يعرف مسئول الأمن أن لدينا خللا ثقافيا.. إنه نفس المسئول المتعصب دينيا.. الذى يتعامل بشدة مع من يريد أن يبنى كنيسة من وراء ظهره أو من غير قرار جمهورى.. فيحبسه ويعذبه وهناك حكايات كثيرة موجودة ومسجلة ومعروفة وتمت فيها تحقيقات لكنها فى الغالب كانت تحفظ.. وهذا كلام يتداوله الأقباط فيما بينهم ويرددونه فى جلساتهم.

فى المجلس الأعلى للوحدة الوطنية يقترح ميلاد حنا أن يكون مسئول الأمن موجودا لكن لا يكون لديه صوت.. يكون عضوا فقط ويعطى معلومات فقط.. ورجل الدين المسيحى يكون عضوا وليس له صوت ورجل الدين المسلم يكون عضوا وليس له صوت.. وإلى جانبهم مجموعة من الحكماء الذين يديرون السياسة والفكر فى مصر لكن ميلاد يتراجع خطوة واحدة ويقول: وعلى إيه ليكن مسئول الأمن ورجل الدين المسيحى ورجل الدين الإسلامى أعضاء فى المجلس.. فلا داعى لأن نختلق المشاكل من فراغ، فالمهم أن ننمى شجرة الوحدة الوطنية لأنها تجمع التراث الرائع.. فلدينا تراث مسيحى مع تراث إسلامى نستطيع من خلاله أن نعلم العالم.. ونرسخ لفكرة «قبول الآخر».

قلت له: بمناسبة «قبول الآخر» وهو عنوان كتاب لك ترجم إلى عدة لغات هل وصلنا ورغم التراث الذى يجمعنا إلى أن يصبح المسلم بالنسبة للمسيحى آخر، علينا أن نعمل

على البحث عن كيفية قبول كل منهما للآخر؟ قال: أنا فى الكتاب أخذت من مصر بمسلميها ومسيحييها نموذجا لقبول الآخر وما يحدث يسبب قلقا كبيرا للعقلاء.. ويتصل بى أصدقائى من المسلمين ويقولون لى: معقول يا ميلاد يحدث كل هذا.. لكنى لست قلقا فأغلبية المسلمين مازال عندهم إسلام مصرى وأغلبية الأقباط عندهم انتماء مصرى أصيل.. ولكن الشجرة تحتاج إلى رعاية أكبر».

لقد مرت أحداث عديدة هددت التصور الذى عاش له ويعيش به ميلاد حنا.. يقول: فى ١٩٨١ حبس السادات الأقباط وأبعد البابا شنودة.. لكن تم تجاوز هذا وخرج البابا شنودة ليعبر عن حبه وإيمانه بهذا الوطن والرجل صادق وأنا أعرفه قويا وجريئا.. لكنه يعتبر نفسه المسئول عن أمن الأقباط فى مصر وهو ليس محقا فى ذلك فالمسئول عن أمن الأقباط فى مصر هو الرئيس مبارك وحده.. وكلامى موجه للرئيس مبارك لأنه هو الذى يملك السلطة أما البابا شنودة فهو مسئول عن الأرثوذكية.. فهو الممثل الأرثوذكسى القبطى بتقاليده لكن هناك دورا أخطر يجب أن يقوم به البابا شنودة.. فهو المسئول عن تطوير التراث القبطى.

قلت له هذا كلام جديد؟ قال: نعم جديد لكنه مهم فالتراث القبطى بحكم تاريخه جامد لا يتغير.. والمشكلة أنه يتحول إلى عقيدة وهذا خطأ فالعقيدة شىء والتراث شىء آخر لأنه عبارة عن ممارسات تتغير.. فالعمة زمان كانت مثل عمة المسلمين حمراء بزر أزرق وحولها محيط أبيض.. ثم تحولت إلى عمة سود للتسهيل والتيسير وأصبحت أحجامها مختلفة فالبطريرك أكبر بعض الشىء والمطران تصبح أصغر شوية.. وهذا تقليد ولا يمكن أن أقلبه مثلا إلى عقيدة أعطى ميلاد حنا أمثلة عديدة على ذلك.. فعندما تذهب إلى كنائس مصر القديمة تجد فيها كهرباء والكهرباء جديدة على هذه الكنائس حيث كان يستخدم فيها الشمع.. لكن هذا تغير الآن لأن الدنيا تغيرت.. وزمان كان القسيس يتلو الصلاة بصوته العالى وكانوا يختارون قسيسا صوته جميل وجهورى حيث لم تكن هناك ميكروفونات.. الآن لدينا ميكروفونات فلا داعى لأن يعتمد القسيس على صوته فقط.. وعليه فلابد أن يلحق التغيير بتراث الكنيسة الجامد: يقول حنا: وقد

يغضب هذا الكلام الكنيسة والمسئول عن ملف الأقباط.. لكنى أصر عليه فلا أنا بستانى ولا أنا جزء من سلطة الاكليروس.. أنا مفكر وأزعم أنى مهتم بقضية الوحدة الوطنية.. لكن اهتمامى فيها ثقافى وليس دينيا.

خشيت أن يفهمنى د. ميلاد خطأ.. فهو لا يحظى بقبول داخل الكنيسة وبالتالى فإن كلامه قد يكون غير مقبول كذلك.. قلت له : إنك ذهبت إلى الكنيسة فى بداية أزمة وفاء قسطنطين.. لكن الشباب لم يرحبوا بك فأصر أن يحكى لى ما حدث كاملا قال: أنا ذهبت ولم أعرف شيئا عما حدث.. كنت خالى الذهن لا أعرف شيئا عن الموضوع، فلست جزء من المؤسسة.. كنت ذاهبا للعزاء فى سعيد سنبل، دخلت ولما انتهى العزاء وخرجنا لتلقى العزاء فوجدنا الشباب الهائج قادما من البحيرة وداخلا على الكنيسة.. لم تفهم ما هى الحكاية.. ولم يكن أمامنا من سبيل، لا نحن ولا البابا شنودة إلا أن نخرج من الأبواب الجانبية للكنيسة.. وخرجت وكان معى حسب الله الكفراوى.. قال لى: أنا مش فاهم إيه الحكاية.. هذه ليست إلا فرقعات من الحاجات اللى بتحصل وهذا شىء مؤسف.. قلت له: «يا كفراوى بيه هل ما حدث معقول الناس جاية تؤدى العزاء يقوموا يقلبوها غم».

ويواصل ميلاد حنا تذكره.. يقول: وجدت أن الأصوات تعلو والهتافات تركز على «خطفوا مرات أبونا وبكرة هيخطفونا» فعدت مرة أخرى إلى الكنيسة محاولا تهدئة الشباب.. وتصورت أنى كقبطى وأدافع عن الأقباط فيمكن أن يحترمونى.. وصلت إلى الرجل الذى يحمل الميكروفون.. فوجدت من حوله يقولون لى: لا.. لا.. يا د. ميلاد مالكوش دعوة بينا.. إنتم مش قادرين تعملوا لنا حاجة إحنا موجوعين وتعبانين وشاربين المر وأنتم هنا فى مصر مش عارفين ماذا يحدث لنا.. سيبونا ننفس عن نفسنا.. وجدت لو أنى دخلت معهم فى سجال يمكن أن أخسر وأتهزأ.. لكنى عملت محاولة وخلاص.. وجدت الهتافات تتعالى فعدت إلى منزلى دون أن أعرف ماذا حدث.

بعد أن عاد د. ميلاد إلى منزله اتصل به محمد فريد حسنين عضو مجلس الشعب السابق الذى قرر أن يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية وقال له: كيف لا تكون موجودا الآن

فى الكاتدرائية يا د. ميلاد، فرد عليه قائلا: أنا لا استطيع أن أتدخل فإذا كنت تريد أن أذهب للكنيسة فلابد أن يتصل بى أحد الكهنة المسئولين ليستدعينى.. فأنا ليس لى صفة ولست عضوا فى مجلس ملى ولست مسئولا ولست فى مجلس حكماء وأنا رجل كبير فى السن وفى المقام ولا أستطيع أن أتحرك بمفردى، وبالفعل تحدث أحد آباء الكهنة لميلاد حنا وطلب منه أن يذهب إلى الكنيسة وقال له ربنا يخليك تيجى.

فى نفس اليوم ذهب ميلاد حنا إلى الكاتدرائية ودخل بالليل وجلس مع الأنبا يؤانس سكرتير البابا، قابله بترحاب شديد وسأله ميلاد عن الموضوع فقال له الحكاية إن فيه قسيس عنده مرض السكر قطعوا له رجله ومراته مش طايقة تعيش معاه.. لكن الست متدينة ومسيحية ولا يمكن تسلم وقالوا إنهم خطفوها وخلوها تسلم.. وأسامةالباز جلس مع البابا وقال له سوف نحضر لكم هذه السيدة بعد ثلاث ساعات وسافر البابا.. ويبدو أن د. الباز ومعه د. مصطفى الفقى بدلا محاولات ضخمة لكنهما لم يستطيعا أن يفعلا شيئا.. ولم تظهر السيدة وفاء.

يقول ميلاد حنا: طبعا أنا لا أعرف ماذا قيل لأسامة الباز.. لكن الأنبا يؤانس قال لى: يعنى هو كلام عيال.. ده كلام ناس كبار ومسئولين.. وتصاعدت الأحداث بعد ذلك إلى أن جاء البابا وألغى محاضرته وذهب ليعتكف.. وكأنه قال لهم «أنا أحتج بطريقة سلمية لن أجلس داخل المقر أنا ذاهب إلى الدير.. وأنتم تصرفوا مع الأولاد».. وملخص الموقف أن المسئول عن الملف أفلس فذهب الموضوع إلى رئيس الجمهورية وقال له البابا شنودة: هات لنا البنت ونحن كفيلون بها فقال له خلاص، البنت تعود.. الله، يعنى لازم نروح لرئيس الجمهرية علشان رغبة البابا شنودة تتنفذ.

قلت له: أنت قابلت الشباب ومن رآهم أكد أن المحرضين على الشغب كانوا حوالى أربعين شابا بين العشرين والخامسة والعشرين ويبدو عليهم الاكتئاب والاحباط.. هل أثار هؤلاء الشغب حتى ينتقموا من المجتمع الذى ظلمهم وسحقهم؟ قال: هذا جائز بالطبع.. فشجرة الوحدة الوطنية ليست مرهقة فقط.. بل الأرض التى تنبت منها تعبانة أيضاً.. المجتمع تعبان وفيه مشاكل بطالة.. وبعدين هو فيه فى الدنيا بلد محترم يخلى شبابه

وهم فى العشرين يمارسون العادة السرية.. ولا يمارسون الجنس إلا بعد الزواج.. فهل هذا شباب يمكن أن يحارب.. كيف يحارب؟! هذا مجتمع مريض.. فحتى لو مارس الشاب الجنس يعتبرونه فى الإسلام زنى وفى المسيحية من المعاصى الكبرى.. أنا عندى ٨٠ سنة لكنى أرى المجتمع وأقول لك بثقة أننا أمام تربة مريضة ولن تنتج إلا المرض.

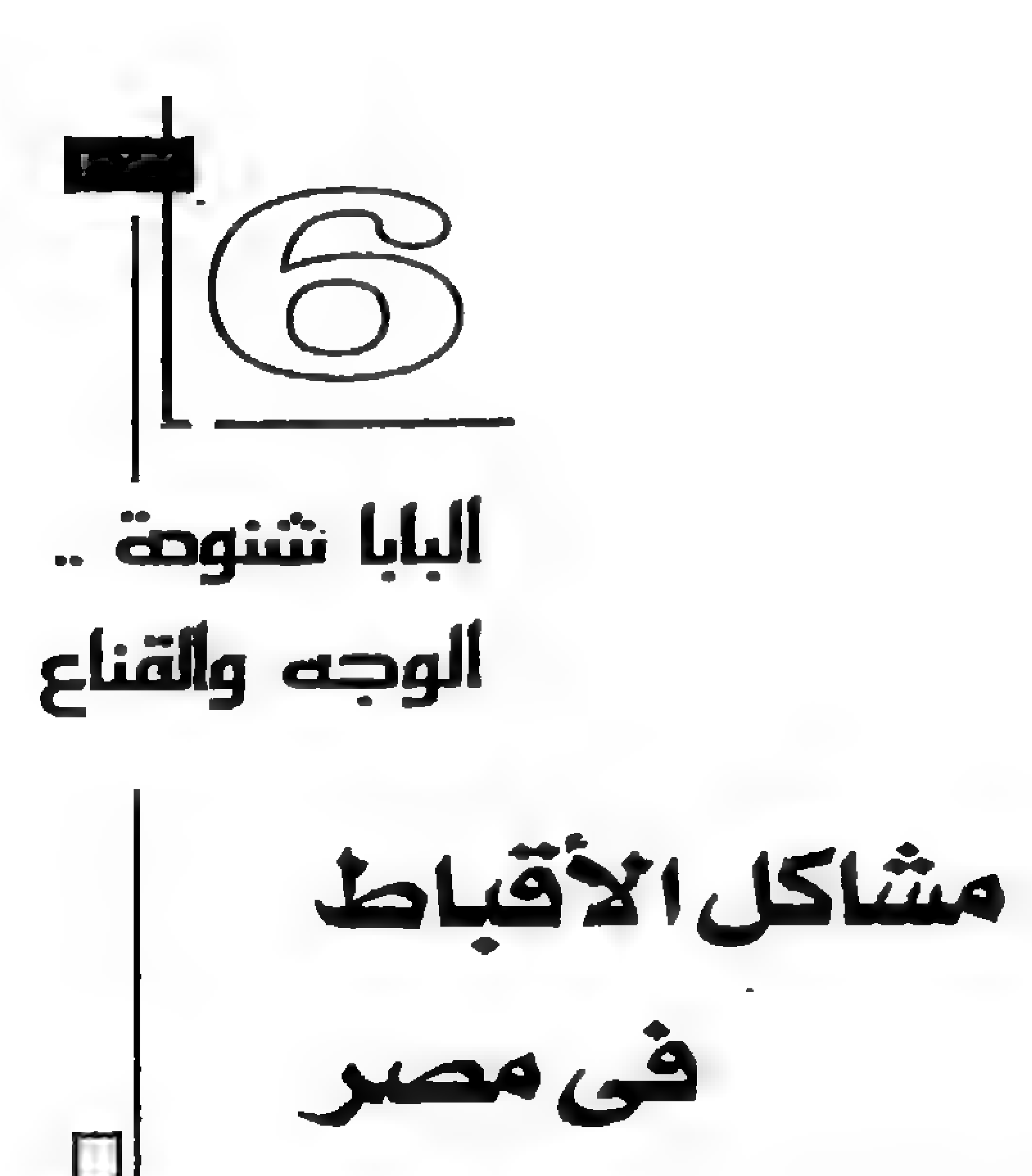
وقبل أن تعتبر أن ما يقدمه ميلاد حنا حل.. فهو ليس حلا ولكن توصيف للمجتمع ويقول: نحن نريد حكماء حتى يحلوا مشاكلنا.. لأن المشكلة معقدة للغاية.. فلو أن أزمة وفاء قسطنطين حدثت فى أوروبا كان اللى طلع فى مظاهرة ٦ أفراد..أما الباقى فسيقولون: واحدة تسلم ولا ما تسلم جوزها يريحها ولا ما يريحها أنا مالى.. ما تروح تتطلق يا أخى.. لكنها عندنا لن تستطيع أن تحصل على الطلاق لأن الكنيسة تقف ضد ذلك.

ويقترح ميلاد حنا بهدوء شديد أن يعقد البابا شنودة اجتماعات مطولة للمجتمع المقدس ورموز من الاكليروس ومن الكهنة ومن المجالس الملية.. ويكون ذلك فى شكل مؤتمر يعقد فى أحد الاديرة لبحث الصياغات التراثية التى لا تتفق مع العصر فيطورها .. فالكنيسة ليست أقل من الأزهر الذى يعمل الآن على تجديد الخطاب الدينى.. والكنيسة المصرية ليست كذلك أقل من الفاتيكان الذى عقد مجمعا لعدة سنوات متواصلة لبحث جميع المشاكل المعاصرة التى تواجه الكاثوليك فى العالم.. لأنهم اكتشفوا أن الكنيسة الكاثوليكية تتآكل فتعدادها ٨٠٠ مليون لكن من يمارسون النشاط الدينى ملايين قليلة ولهذا قاموا بتجديد الأفكار التى تتعلق بالاجهاض والزواج والتنظيمات الدينية.. كان زمان القسيس الكاثوليكى لا يتزوج فأطلقوا حرية الزواج الآن.

ينادى ميلاد حنا إذن بالاصلاح داخل الكنيسة.. ويجب أن تقوم به كل الكنائس.. لا يجب أن يقف البابا شنودة أمام التراث ويعتبره عقيدة.. فما معنى أن الأقباط يصومون ٦١ يوما فى السنة هل هذا معقول؟!.. إن هذا الكلام يمكن أن يجعل البابا شنودة لا يصلى على لكنى لن أتراجع عنه.. فلابد أن يعترف أن هناك أشياء كثيرة تحتاج إلى مراجعة وعلى رأسها المجلس الملى.

قلت له: وما هى حكايته هو الآخر؟ فقال: المجلس الملى هذا تنظيم ابتدعه الباب العالى أثناء الخلافة الاسلامية.. وقال إن كل ملة يكون لها مجلس يدير شئونها ويساعد رئيسها فى إدارتها وكان هذا عام ١٨٥٦.. وفى هذا الاطار تكون مجلس ملى مصرى منتخب أقوى منى.. فلابد أن أجعلهم اقل منى.. فاخترع فكرة القائمة.. وهذه القائمة تنتخب ورسم أعضاءها بدرجة شمامسة وهى رتبة ضعيفة فى الكنيسة للغاية.. بل هى أقل الرتب وأصبح البابا هو رئيسه ويدعو أعضاءه إلى الاجتماع ويكتب جدول أعماله.. وعليه فالمجلس الملى الحقيقى مات.. وأصبح مجرد وجاهة اجتماعية.. يقول لك أحدهم: أنا عضو مجلس ملى.. عضو مجلس شورى.. أو عضو مجلس شعب.. ولهذا السبب لم يظهر أعضاء المجلس فى الأزمة الأخيرة.. هو موجود.. لكن ليس له صفة.. والحل أن يكون هناك مجلس ملى قوى له أساليب فى المناورة السياسية.. ولأن المجلس ضعيف فالبابا شنودة لم يجد أمامه سوى أن يحتج ويعتكف، فهو رجل دين، ولا يستطيع أن يقود مظاهرة لأنه مربوط بالزى الذى يرتديه والدرجة الكهنوتية تفرض عليه ممارسات معينة أما المجلس لو كان قويا فيمكن أن يتصرف ويناقش ويعترض.. وقبل تقوية المجلس الملى لابد أن يصدر الرئيس قرارا فوريا بتشكيل المجلس الأعلى للوحدة الوطنية.. قلت له: الأمر أصبح ملحا.. قال: لا يوجد حل آخر والا ستخرب مصر.. فالمسألة ليست هزار.. فالأزمة انتهت لكن لن تمضى ستة شهور إلا تظهر أزمة أخرى أو حتى أقل.

والأهم من ذلك أن يعاد تأهيل البستانى الذى يشرف على الملف من منطلق أمنى فقط.. فعندما اشتعلت أزمة الاقباط فى الثمانينيات دفع السادات الثمن.. قدم روحه فداء لمصر وقلت يومها أنه أخذ الشر وراح.. فهل ننتظر حتى تقع كارثة أخرى.. أم نتحرك من الآن؟ التساؤل أطرحه على مائدة من بأيديهم الأمر.. ولا أزيد على ما قاله ميلاد حنا شيئا.. ولله الأمر من قبل ومن بعد. ■



6

البابا شنودة ..
الوجه والقناع

مشاكل الأقباط في مصر

رؤية قبطية

▯ فى أحد حواراته الكثيرة قال البابا شنودة إن أقباط مصر لا يعيشون منفصلين عن المجتمع المصرى بأزماته ومعاناته؛ فكما أن الأقباط لهم مطالب ومشاكل، فإن للمسلمين مطالب ومشاكل أيضاً، وطوال السنوات الماضية لم ينقطع الحديث عن مشاكل الأقباط، لافى داخل مصر ولا فى خارجها.

كان الحديث عن المشكلات فى الداخل هادئاً وعقلانياً ورافضاً لمقولة «عنصرى الأمة» حيث إن المصريين عنصر واحد ونسيج واحد، وعلى العكس تماماً فقد كان الحديث فى الخارج والذى كان قادماً من أقباط المهجر.. عصبياً متشنجاً تنقصه الحكمة ومعرفة أبعاد الصورة الواقعية للأقباط فى مصر، وبين الهدوء الشديد والعصبية الشديدة ضاعت قضية الأقباط، فلا هى بسيطة بساطة القبلات المتبادلة والمستمرة بين شيخ الأزهر والبابا شنودة، ولا هى معقدة وغارقة فى الاضطهاد واغتصاب فتياتهم وإجبارهم على الدخول فى الإسلام كما يعتقد أقباط المهجرين عن جهل!

هذا التناقض فى الرؤية ظهرت إلى جواره رؤى أخرى كانت أكثر واقعية، منها رؤية د.مصطفى الفقى الذى صرف جزءاً كبيراً من حياته الدراسية فى البحث حول قضية الأقباط فى مصر، حتى أنه أخذ منها موضوعاً لدرجة الدكتوراه التى حصل عليها منذ ربع قرن.

أدرك الفقى وقتها أن مسألة الأقباط فى مصر تحتاج إلى حلول غير تقليدية يتعرف فيها كل طرف بوضوح على مشاعر الآخر وهمومه ومصادر القلق لديه، كما أن الأمر يحتاج أيضاً إلى شيوع ثقافة اجتماعية تكرس مفهوم قبول الآخر والإحساس بالغير.

رؤية الفقى لم تكن نهاية المطاف ففى السنوات الأخيرة وتحديداً فى عقد التسعينيات، أصبح ملف قضية الأقباط مفتوحاً والحوار حولها مطروحاً، ولم يعد النقاش فيها محظوراً، لأن اكتشاف الأعراض المرضية هو السبيل إلى تحديد العلاج الصحيح والقضاء على أسباب الداء، والمناقشة حول قضية الأقباط مسألة حيوية ومهمة للغاية، لأن العلاقة بين المسلمين والأقباط فى مصر خضعت دائماً لموجات من المد والجزر، الازدهار والانزواء، وكان ذلك يحدث وفقاً لشخصية الحكام أو نوعية نظام الحكم أو مساحة الحرية المتاحة فى المجتمع المصرى.

لقد أصبح راسخاً فى الوجدان المصرى الآن أنه كلما اتسعت مساحة المشاركة السياسية وطال قطر دائرة الديمقراطية فإن الوحدة الوطنية تزدهر ويقبل الأقباط على المشاركة فى الحياة العامة بشكل ملحوظ، بينما تمثل فترات غياب التعددية عن الحياة السياسية، وسيطرة الأحادية على نظام الحكم عودة الشعور السلبى الكامن الذى يدفع القبطى إلى الابتعاد عن مسرح الحياة العامة والاكتفاء بلعب دور خاص فى الحياة الاقتصادية من خلال عمل تجارى أو مهنة حرة وراء الكواليس.

قدم الفقى رؤية الطرف المسلم، أما رؤية الطرف القبطى فيقدمها د.نبيل لوقا بباوى فى كتابه الذى منحه عنواناً دالا وموحياً وهو «مشاكل الأقباط فى مصر وحلولها» وترجع أهمية رؤية نبيل بباوى للقضية من كونه صاحب دور معروف ومهم فى لحياة العامة فى مصر وخصوصاً ما يتصل منها بقضية الوحدة الوطنية.

ينطلق بباوى من أنه فى فترة الرئيس السادات تم استقطاب التيار الدينى من أجل محاربة التيار الناصرى والشيوعى، وكانت النتيجة ارتفاع صوت التيار الدينى المتطرف باسم الإسلام، وخلق توترا بين بعض أبناء مصر من المسلمين والأقباط، وكان الحل غريباً وهو الزج برموز كثيرة من البلد فى الاعتقال، ولم يهدأ الحال بهذا الاعتقال بل زادت التوترات والصراعات الطائفية وزاد منحنى التطرف إلى الحد الذى قضى على الرئيس السادات نفسه فى واقعة المنصة الشهيرة.

وعندما تولى الرئيس مبارك الحكم فى ١٩٨١، كانت أمواج التطرف مازالت عالية لدى قلة من التطرف الإسلامى والتطرف المضاد لدى قلة من الأقباط بدون سلاح، وفى عدم قبول المناخ العام المتوتر، بدأ مبارك فى محاولة السيطرة على تصاعد التطرف الدينى بإخراج جميع المعتقلين وبدأ فى ضبط إيقاع الحياة للعودة لأيام الوحدة الوطنية التى كان المصريون يتغنون بها أيام ثورة ١٩١٩.

ورغم هذه الجهود التى آتت بعض ثمارها، بقيت بعض المشاكل للأقباط من الحكمة أن تحل داخلياً لأنها فى الأصل مشاكل داخلية أمام الحكومة مثل أى مشاكل داخلية كمشكلة العشوائيات أو مشكلة إهمال التنمية فى صعيد مصر أو مشكلة التصدير، وجميعها مشاكل داخلية يجب أن تحل من خلال الشرعية الدستورية والشرعية القانونية، بحلول متدرجة للحفاظ على التوازنات أمام الحكومة وعدم استفزاز المزايدين من المتطرفين سواء المسلمين أو الأقباط، على أن يكون الحل تحت راية بيضاء وهى الولاء لمصر من خلال المواطنة وأن الأقباط جزء من نسيج الأمة.

فالأقباط والمسلمون عنصر واحد هو العنصر المصرى، وليسا عنصرين كما يدعى البعض، فلا يوجد عنصران فى مصر، ولكن عنصر واحد، فالمصريون مصريون قبل دخول الديانة المسيحية إلى مصر عام ٥٥ ميلادية، وقبل دخول الإسلام عام ٦٤٠ ميلادية، وهم كذلك مصريون بعد دخول الديانات، لذلك فإن حلول المشاكل يجب أن تكون صناعة مصرية مع رفض التدخل الأجنبى فى العلاقة بين المصريين سواء أكانوا مسلمين أو أقباطاً.

إن ما يفعله بعض المهاجرين من الضغط على ممثليهم فى الكونجرس الأمريكى لقطع المعونة عن مصر، تصرف قد يسمح به المناخ الأمريكى من الديمقراطية، ولكنه يلقى كل الرفض من نسيج الأمة المصرية المسلمين والأقباط، لأن قطع المعونة لن يضر المسلمين وحدهم، بل سوف يضر الأقباط أيضاً.

ورغم كل محاولات الإصلاح التى لا تقصر فيها الحكومة، لكن تظل مشاكل الأقباط فى مصر قنبلة موقوتة، من الممكن أن تنفجر فى أى وقت، فلماذا لا ننزع فتيل الأمان من

هذه القنبلة الموقوتة الموجودة منذ مئات السنين، بحيث تحل هذه المشاكل لأنها لا تخص الأقباط وحدهم، بل تخص الوطن بأسره مسلمين وأقباطاً، فهى تمس وبقوة تجانس المجتمع المصرى وتلاحمه ومستقبل وحدته.

إن الخطاب الحكومى الرسمى فى كل العهود خطاب واحد لا يتغير، وهو عدم وجود مشاكل للأقباط، وهو قول يضر القضية أكثر مما يفيدها، فليس من المصلحة تأجيل مناقشة مشاكل الأقباط بحجة أن الظروف التاريخية لا تسمح بمناقشتها لأن أمامنا مشاكل أهم فى التنمية، وليس من المصلحة حل مشاكل الأقباط انطلاقاً من أرضية طائفة كالتى انطلق منها السابقون فى المؤتمرات القبطية لا تنقطع بل لابد أن تحل مشاكل الأقباط من أرضية وطنية.. لأن مشاكل الأقباط وللمرة الثالثة لا تنفصل عن مشاكل الوطن ككل، وحلول هذه المشاكل لن تنفصل بالضرورة عن حلول الوطن مسلميه وأقباطه.

لكن وحتى تحل مشاكل الأقباط - حسب ما يقوله - بباوى فى كتابه الذى من المؤكد أنه سيجر عليه المشاكل من كل ناحية، فإن على الأقباط أن يراعوا أن هناك توازنات أمام الحكومة يجب أن تراعيها، وعليهم ألا يغفلوا أن هناك ثقافات موروثة وخاصة فى صعيد مصر يجب أن تراعى، الأهم من ذلك كله أن يقبل الأقباط بالحلول الجزئية والتدريجية تبعاً للمناخ العام السائد فى قبول الحلول، وحتى تكون حلول مشكلات الأقباط مثالية وواقعية فعليهم أن يندمجوا فى الجماعة الوطنية المصرية وأن يخرجوا من شرنقة السلبية!

قد تعتقد أن الحديث عن المشكلات سيطول دون أن نحددها ونشير إليها بدقة، لكن هذا لن يحدث، فهناك عشر مشكلات حقيقية وواقعية يعانى منها الأقباط فى مصر لا يكتف بباوى برصد المشكلات وبلورتها، ولكنه وضع الحلول التدريجية والجزئية لها، قد يجر هذا عليه القلق ووجع الدماغ، لكنها فى النهاية رؤية قبطية للمشاكل القبطية لابد من الأخذ بها، ورغم أن البعض حذرنا من اتجاهات لوقا بباوى وأنه يرغب فى أن يكون له دور فى الحياة المصرية وتسلط عليه الأضواء من خلال الفرقعات التى يقوم بها من

وقت إلى آخر، لكن هذا لا يعنينا فى شئ.. فالأفكار لابد أن تطرح على طاولة النقاش، حتى ولو كانت مجنونة، فالجنون أحياناً يكون فيه شئ من العقل.

تبدأ مشاكل الأقباط فى مصر بمشكلة الخط الهمايونى، وقد صدر قرار بالخط الهمايونى - لمن لا يعرف - من الباب العالى فى الأستانة فى فبراير ١٨٥٦ من السلطان عبدالمجيد سلطان الدولة العثمانية، لتنظيم عملية بناء وترميم الكنائس فى جميع الولايات التابعة لها، بحيث يطبق على جميع الطوائف والملل والأديان غير الإسلامية، سواء أكانوا أرثوذكس أو كاثوليك أو بروتستنت أو غيرهم من الملل، وكذلك اليهود، وهو خاص بتنظيم بناء الكنائس والمستشفيات والأبنية والمحلات والمكاتب والمقابر لجميع الطوائف غير الإسلامية.

وينظم الخط الهمايونى بناء معابد اليهود ويتعلق بانتخاب البطاركة لجميع الطوائف المسيحية ويتعلق بالتوظيف فى الوظائف المدنية والعسكرية ويتعلق بالخدمة العسكرية للمسلمين والمسيحيين وإنشاء الدفاتر المالية للولايات التابعة للحكم العثمانى.

بعض الأقباط مازالوا يرددون أن الخط الهمايونى الصادر من الدولة العثمانية مازال مطبقاً حتى الآن، ويحكم التراخيص ببناء الكنائس، بل هناك من الأقباط حينما يقابلون البابا شنودة، أو عندما يقابلون أى مسئول مصرى فى الخارج حتى رئيس الجمهورية يثيرون موضوع الخط الهمايونى وأنه موجود فى نظامنا القانونى، ويسير على هداه الترخيص ببناء الكنائس.

والحقيقة أن الخط الهمايونى غير موجود فى نظامنا القانونى ولا تطبقه أى محكمة فى مصر أو تستند إليه فى حالة وجود نزاع على الترخيص ببناء أى كنيسة، وهذا واضح فجميع القرارات الجمهورية الصادرة ببناء الكنائس لا تذكر فى ديباجتها أنها تستند إلى الخط الهمايونى، وذلك أكبر دليل على أن الخط الهيمايونى لا وجود له فى نظامنا القانونى، وحتى لا يكون هناك كلام يسمى بالخط الهمايونى، فإنه يجب أن يكون الترخيص ببناء الكنائس بموافقة المحافظ فقط، بعد موافقة الجهات الأمنية، وبعد عمل

التحريات لأن القضية ليست حرية بناء الكنائس، ولكن القضية الأساسية فى المناخ العام فى بعض الأماكن، وخاصة أن التعصب موجود لدى بعض المسلمين وموجود كذلك لدى بعض الأقباط.

فلو تصورنا أن أحد الأقباط اشترى قطعة أرض لبنائها كنسية بجوار جامع السيد البدوى بطنطا، أو بجوار جامع سيدى القناوى بقنا، فمن المؤكد أن رد الفعل فى ظل المناخ العام السائد فى هذه المناطق لن يكون إيجابياً، بعكس لو اشترى قطعة أرض لبنائها كنيسة بجوار جامع فى جاردن سيتى أو مصر الجديدة أو الزمالك، فإن رد الفعل سوف يختلف، لذلك لابد أن يكون هناك معيار يحقق العدل ويحقق الأمن والاستقرار، لذلك تكون موافقة المحافظ على بناء الكنيسة بعد الاسترشاد برأى الجهات الأمنية.

المشكلة الثانية هى مشكلة إذاعة القداس وصلاة الجمعة فى الإذاعة والتليفزيون، عدد كبير من الأقباط يسألون: لماذا لا يذاع القداس على القنوات التليفزيونية والإذاعية حتى يصل إلى الأقباط فى الخارج، فيحمى أبناءهم فى الخارج من العادات والتقاليد الغربية التى تخالف العادات والتقاليد المصرية والشرقية التى يجب أن يربى عليها أبناء الجاليات المصرية فى الخارج، وحتى يصل القداس إلى الأقباط فى الداخل حتى يزداد الولاء لمصر والحفاظ على السلوكيات الدينية!

لقد بدأت إذاعة القداس فى مصر عام ١٩٥٠ بإذاعة قداس عيد الميلاد وعيد القيامة، وكذلك بدأ إذاعة القداس فى التليفزيون لمدة نصف الساعة على القناة الثانية فى اليوم التالى لعيد الميلاد وعيد القيامة، لكن الأقباط يرددون: لماذا لا يذاع القداس يوم الأحد من كل أسبوع على الهواء مباشرة من أحد الكنائس مثل إذاعة صلاة الجمعة، وخاصة بعد التطورات والتقدم فى مجال الإعلام والإذاعة والتليفزيون.

لوقا بباوى يرفض هذه المطالبة بإذاعة القداس، لأن هذا سوف يحدث من الضرر أكثر من النفع، لأن هناك نسبة كبيرة من الجهل فى الثقافة الدينية نظراً لتفشى الأمية فى كثير من القرى والمحافظات بحيث لا يستطيع هؤلاء تفهم بعض المسائل اللاهوتية فى

الديانة المسيحية، وهذه المسائل الخلافية بين الديانات قد تحدث مشاكل فى الوقت الحالى من نقاش لا ينفع ولكن يضر مثل التثليث والتجسيد والفداء ولاهوت المسيح وصلبه وأسرار الكنيسة، لأن كل ديانة لها معتقداتها التى يعتز بها كل من يتبع هذه الديانة أو تلك، ولن يجدى النقاش فيها بالإقناع بين الأميين أو المثقفين لأنها مسائل عقائدية متوارثة لن يسمح لأحد بالمساس بها.

. ولو كان هناك إصرار من جانب الأقباط على إذاعة القداس، فإنه يمكن إذاعة قداس كل يوم أحد عن طريق البث المباشر، على أن يتم بث القداس من أحد القنوات الفضائية سواء القناة الفضائية المصرية أو قناة النيل الدولية، وهذه القنوات تصل فى إرسالها إلى القارة الأوروبية وشمال أفريقيا، وشرق البحر المتوسط والعالم العربى والقارة الأفريقية وغرب آسيا والساحل الشرقى لأمريكا الجنوبية ومصر طبعاً، وذلك حتى يمكن مخاطبة أقباط المهجر فى العالم الخارجى، وخاصة فى أوروبا وأمريكا، ويمكن من خلال إذاعة القداس توجيه العظة لتوضيح الحقيقة من خلال الرد على ما يثار فى الخارج وخاصة أمريكا، وذلك لذكر الحقيقة من أمور يتعرض لها الأقباط فى مصر، وليس لها أساس من الصحة، وحتى لا يتعرض أقباط المهجر للشائعات التى تثيرها القوى المضادة وخاصة اللوبى الإسرائيلى فى أمريكا، حتى لا يتأثر أقباط المهجر بالأخبار الضالة.

الأهم من ذلك أن تصدر أوامر للمتحدث فى الإذاعة والتليفزيون بعدم التعرض للأديان السماوية فى المسائل الخلافية سواء أكان المتحدث من المسلمين أو الأقباط، وكذلك عدم التشكيك فى العقائد السماوية، لأن هذه الموضوعات موضوعات متعلقة بالعقيدة، وتخلق مناخاً عاماً غير سوى، لا يعرب عن الوحدة الوطنية، ولها صدى غير إيجابى فى نفوس الأقباط والمسلمين، لأن الديانات السماوية تركز على التوحيد والإيمان بالله واليوم الآخر، واجتناب الكبائر كالقتل والزنا والسرقة والحض على الحب والتعاون والصداقة والتسامح بين أصحاب الديانات المختلفة!

مشكلة إعادة الأوقاف القبطية تحتل مكاناً كبيراً من هموم الأقباط، وهى مشكلة قديمة منذعام ١٩٥٢، حيث تم الاستيلاء على الأوقاف القبطية، ولم يصرف ريع هذه

الزوقاف لهيئة الأوقاف القبطية حتى اليوم، الأوقاف ذاتها لم تبدأ الحكومة فى إعادتها إلا فى عهد الرئيس مبارك، وسوف تعاد الأراضى الزراعية الموقوفة لهيئة لأوقاف القبطية وسوف تعاد العقارات الموقوفة لهيئة الأوقاف القبطية، والباقى من الأراضى الزراعية والعقارات التى لم يتم إعادته يتم فحص مستندات بين لجنتى الأوقاف المصرية والأوقاف القبطية.

الحل ببساطة لهذه المشكلة يتمثل فى سرعة تشكيل لجنة من هيئة الأوقاف المصرية وهيئة الأوقاف القبطية والهيئة العامة للإصلاح الزراعى لفحص مستندات الأراضى الزراعية الموقوفة وتحت يد هيئة الإصلاح الزراعى، وإذا تعذر استعادتها لوجود مزارعين من هيئة الإصلاح الزراعى قد تسلموها بموجوب عقد من هيئة الإصلاح الزراعى فإنه يتحتم تقدير ثمنها وتعويض هيئة الأوقاف القبطية بدلاً منها.

الحل يأتى أيضاً من خلال سرعة فحص المستندات بالعقارات الموقوفة وعددها ستة عقارات، حيث إن اللجنة المشتركة لم تجتمع منذ عامين وهى موجودة بالمحلة الكبرى والقاهرة وأسيوط والاسكندرية.

تعداد الأقباط فى مصر والمهجر يبدو أنه يشكل هما كبيراً من هموم الأقباط، فالبعض يقول إن الأقباط عددهم أثنا عشر مليونا، والبعض يقول إن عددهم عشرة ملايين والبعض يقول إنهم ثمانية ملايين، فأين الحقيقة من بين كل هذه الأرقام؟ وقد تسأل لماذا يريد الأقباط أن يعرفوا تعدادهم بدقة والإجابة بسيطة فهم يربطون بين التعداد وبعض المطالب السياسية التى هى من حق الدولة فقط مثل تعيين الوزراء وغيرها من المطالب السياسية التى هى من مطلقات القرار السياسى أو من مطلقات القرار الإدارى فى تولى الوظائف، ويصل الأمر بالبعض إلى المطالبة بتوزيع المناصب السياسية والإدارية فى الجامعات والشرطة والجيش ومختلف الوزارات على أساس طائفى!

لوقا بباوى حاول أن يضع المشكلة فى حجمها، فالإحصاءات التى تم بها حصر أعداد المسيحيين داخل مصر وخارجها بمعرفة الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء فى تعداد عام ١٩٧٦ كانت نسبة المسيحيين بالنسبة لتعداد الشعب المصرى هى ٩,١٥٪، وكذلك فى

تعداد ١٩٨٦ استطاع الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء تحديد عدد المسيحيين داخل مصر، والمهاجرين خارج مصر، فقد كانت نسبة المسيحيين إلى تعداد الشعب المصرى هى ٩,٤٢٪ وعلى ذلك فالنسبة تتحرك ما بين ٩٪ إلى ١٠٪.

فى عام ٢٠٠٦ القادم سوف يقوم الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء بإجراء الإحصاء العشرى، ويجب أن يحدد فيه بدقة عدد المسيحيين داخل مصر وعدد المسلمين، وعدد المسيحيين المهاجرين خارج مصر، وكذلك عدد المسلمين المهاجرين، هذا التعداد لن يمثل خطراً بالمرة طالما أن توزيع المناصب والمراكز الرئيسية لا يتم طبقاً لتعدد الطوائف الدينية، بل يتم على أساس الكفاءة والتخصص، وعلى المتظلم بعد ذلك اللجوء للشرعية القانونية لرفع الظلم عنه سواء بالنسبة للمسلمين أو بالنسبة للمسيحيين.

مشكلة التعداد تسلمنا مباشرة إلى مشكلة اختيار الوزراء والمناصب المختلفة وموقف الأقباط منها، ففى مصر يتم اختيار الوزراء بعيداً عن العنصر الدينى، وإن كان ينظر إلى العنصر الدينى فى بعض الأزمنة والعهود، ومراعاة النسبة العددية للأقباط فى بعض الأوقات وفى عهد الوزارات الوفدية، ولكن فى الغالب يتم اختيار الوزراء بعيداً عن هذا المعيار، لأنه لا يمكن أن يترك وزير فاشل فى وزارته لمجرد أنه قبطى ومن الملاحظ أن جميع الوزارات تراعى النسبة العددية سواء بقصد أو بدون قصد، ولكن المهم فى النهاية الكفاءة.

المفاجأة أن لوقا بباوى يطالب الأقباط بألا يفكروا فى مشكلة اختيار الوزراء منهم طويلاً، لأن الأيام أثبتت - كما يقول - إن الوزراء الأقباط لا يشغلون أنفسهم كثيراً بحل مشاكل الأقباط، رغبة منهم فى عدم الصدام مع المسئولين، ورغبة منهم فى البقاء أطول فترة ممكنة على كرسى الوزارة، فمشاكل الأقباط لا يجب النظر إليها على أنها مشاكل طائفية مثلما حدث فى مؤتمر الأقباط الذى عقد عام ١٩١١، بل لابد أن يكون حل المشاكل منطلقاً من أرضية وطنية، فالوطن ليس فيه مشاكل للأقباط فقط، بل يوجد مشاكل أخرى لطوائف كثيرة.

هناك - على سبيل المثال لا الحصر - مشاكل الأوقاف الإسلامية ومشاكل الدعاة والمشايخ، ولذلك لابد أن يتم حل مشاكل الإقباط فى إطار من الحلول الشاملة التدريجية، وذلك فى ظل مبدأ المواطنة الذى أكدته المادة ٤٠ من الدستور، فالمصريون متساوون فى الحقوق والواجبات، لا فرق بينهم بسبب الديانة.

بعض الأقباط يعترفون كذلك على أن المادة الثانية من الدستور الحالى تنص على أن «الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع»، ومصدر قلق الأقباط من هذا النص أنهم يخشون تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية فى مسائل الأحوال الشخصية الخاصة بالأقباط، والتى هى مرتبطة أساساً بالعقيدة المسيحية، وبعضهم يعترض على نص المادة من منطلق متعصب بحت، فكيف تكون مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر التشريع فقط، وبعضهم يعترض على أن يكون هناك نص بالدستور يحدد دين الدولة بالإسلام فقط، والدولة بها كثير من الأديان المخالفة.

وحقيقة الأمر - والرؤية المطروحة مازالت لبباوى - أن هذا النص فى مصلحة الأقباط، ففيه حماية لهم، فمبادئ الشريعة الإسلامية سوف تطبق عليهم وأولها حرية العقيدة لغير المسلمين من أهل الكتاب تطبيقاً لمبدأ «لا إكراه فى الدين»، وعلى ذلك تطبق على غير المسلمين شرائع ملتهم فى نطاق الأحوال الشخصية المرتبطة بالعقائد، لذلك صدر قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين فى نطاق الأحوال الشخصية مثل الزواج والطلاق، لأنها مسائل مرتبطة بالعقيدة وشرائع الملة، ونص التعديل الدستورى على أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع يحقق ما تضمنته الشريعة الإسلامية بالنسبة للمسيحيين من أن المسلمين وغير المسلمين متساوون فى الحقوق والواجبات إعمالاً للمبدأ الإسلامى لهم ما لنا وعليهم ما علينا.

ولا يمكن تجاهل ما ورد فى الدستور من نص المادة ٤٠، من أن المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس

أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة، وكذلك ما نصت عليه المادة ٤٦ من الدستور، على أن تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وهذان النصان قاطعان حاسمان فى تقرير أهم مبدأين بالنسبة للمسيحين وهما: لا إكراه فى الدين ولأهل الكتاب ما للمسلمين وعليهم ما علينا، ولذلك فإن غير المسلمين من أهل الكتاب يخضعون فى أمور أحوالهم الشخصية لشرائع ملتهم، وقد استقر على ذلك رأى فقهاء الشريعة الإسلامية، منذ أقدم العصور نزولاً على ما ورد فى الكتاب والسنة، لذلك فإنه بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية لا توجد أى شبهة فى حق تولى الوظائف والمناصب العامة وحرية العقيدة، وعلى ذلك فإن نص المادة الثانية من الدستور فيه حماية لغير المسلمين.

إن من ينادى بتعديل هذا النص - الشريعة مصدر رئيسى للتشريع - غير منصف، فهذه الدعوة فتنة أو دعوة ظاهرها الحق وداخلها الباطل، لأن من يفهم فى القانون يدرك أن نص المادة الثانية يقول إن مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، ولم يقل هى المصدر الوحيد، ومعنى المصدر الرئيسى للتشريع أنه يوجد مصادر أخرى للتشريع بجوار المصدر الرئيسى، فما الذى يضير بعض الأقباط الذين يطلبون تغيير نص المادة الثانية من الدستور، طالما أنها لم تقل المصدر الوحيد للتشريع.

المشكلة تنتقل هذه المرة من القضاء إلى التربية والتعليم، نقصد مشكلة التجاهل التعليمى والإعلامى لتاريخ الأقباط ضمن تاريخ مصر، فهناك مشكلة بالفعل يعانى منها الأقباط، بسبب عدم ذكر العصر القبطى ضمن تاريخ مصر فى كتب التاريخ المدرسى وفى الإعلام المصرى، وهو التاريخ الذى يبدأ منذ عام ٥٥ ميلادية تاريخ بدء نشر الديانة المسيحية عام ٦٤٠ ميلادية، عام بداية نشر الديانة الإسلامية فى مصر، وهى حوالى ٦٠٠ سنة تقريباً.

الحل من وجهة نظر بباوى بسيط، وهو أن يقوم وزير التربية والتعليم بتشكيل لجنة من أساتذة التاريخ المصرى، يضم إليها بعض الأساقفة المتخصصين فى التاريخ القبطى، لتدوين تاريخ مصر فى هذه الفترة منذ دخول المسيحية مصر إلى دخول الإسلام مصر ودرجها ضمن كتب التاريخ المدرسى والجامعى، وهناك من يؤكد أن وزير التعليم شكل

لجنة لكتابة تاريخ الأقباط ضمن تاريخ مصر بها بعض الشخصيات العامة مثل د.ميلاد حنا ود.يونان لبيب رزق بكلية الآداب ود.إسحاق تادرس ود.على رضوان ود.زبيدة محمد عطية.

حل المشكلة يمكن أن يأتى أيضاً بالتركيز فى الكتب المدرسية والبرامج الإعلامية فى الإذاعة والتليفزيون على ثقافة التسامح بين الديانات وثقافة الإخاء الدينى وقبول الآخر والتسامح والتركيز على نقاط الاتفاق فى الديانات من المحبة والإخاء والصداقة حتى ينشأ الشباب فى مناخ قابل للطرف الآخر، والبعد فى الكتب المدرسية والبرامج الإعلامية عن النقاط الخلافية فى الديانتين الإسلامية والمسيحية، وعدم التعرض للأديان بالمساس الذى يؤدى إلى خلق مشاكل نحن فى غنى عنها.

ثقافة المجتمع تفرض نفسها على المسلمين والأقباط، تجد فى كل منهما تعصباً يصيب الطرفين بالأذى ويحكى لوقا بباوى فى إطار حديثه عن مشكلة التعصب السائد فى الخطاب الدينى الإسلامى والمسيحى يقول: كنت أسير منذ فترة بسيارتى فى مصر الجديدة، وتوقفت فى إحدى إشارات المرور، وكانت وقفة السيارة أمام أحد المساجد يوم الجمعة، وكان الشيخ الواعظ يعظ بأسلوب عنيف، وأثناء وعظه تعرض لبعض المسائل اللاهوتية الخاصة بالديانة المسيحية للتشكيك فى العقيدة المسيحية بطريقة تستفز الأقباط، وتنال من عقائدهم عن طريق الفتوى والاجتهاد فى بعض المسائل الخلافية بين الديانتين الإسلامية والمسيحية.

بعد هذه الواقعة بعشرة أيام توجه بباوى إلى إحدى الكنائس بمصر الجديدة لحضور قداس يوم الأحد، وإذا بالقسيس الواعظ يتعرض لبعض المسائل الواردة فى القرآن بطريقة تستفز المسلمين، حيث تعرض لمسألة الإسراء والمعراج بالتفسير والتحليل بطريقة تثير أعصاب المسلمين.

هذا التعصب من الوعاظ المسلمين أو الوعاظ المسيحيين يجلب من المشاكل والضرر ما لا طاقة لنا به، مما يؤثر على الوحدة الوطنية فى مصر.. بباوى بعد أن سمع إلى

الخطاب الدينى المتعصب إسلامياً ومسيحياً، يرى أن الغالبية العظمى من المساجد الآن اصبحت تحت إشراف وزارة الأوقاف، وكذلك كل الكنائس تحت إشراف الكاتدرائية القبطية الأرثوذكسية لذلك فإن المشايخ الذين يتعرضون للمسائل الخلافية بين الأديان، أو الذين يشككون فى الديانات الأخرى، يجب أن يصدر قرار من وزير الأوقاف بنقلهم إلى مناصب إدارية بحتة بعيداً عن الاحتكاك بالجمهور بالوعظ، وكذلك القساوسة الذين يتعرضون للمسائل الخلافية بين الأديان أو التشكيك فى ثوابت الديانات الأخرى، يجب على البابا شنودة أن يصدر قراراً بنقلهم إلى مناصب إدارية أو عودتهم إلى الأديرة التى أتوا منها وذلك حفاظاً على المناخ العام، وخاصة أنه صدر القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٠ بأن تتولى وزارة الأوقاف إدارة جميع المساجد فى مصر ويكون من حقها الإشراف عليها خلال عشر سنوات.

ونصل إلى البرلمان وتمثيل الأقباط فى السلطة التشريعية، البداية من عند الأقباط أنفسهم، حيث يجب عليهم أن تكون لديهم الرغبة الحقيقة فى المشاركة فى الحياة السياسية، وهذه لا تفرض على الإنسان، بل هى إحدى سماته الشخصية، قبل أن يتحدث الأقباط عن دخول البرلمان، فيجب أن يقوموا بالقيد فى جداول الانتخابات والحصول على بطاقة ورقم قيدهم فى جداول الانتخابات ومقر اللجنة التى يدلون بها بأصواتهم، والتوجه يوم الانتخابات إلى مقار اللجان لإبداء رأيهم للصالح من المرشحين فى الدائرة سواء أكان قبطياً أو مسلماً بروح الحب والمودة، المهم اختيار الأصلح للدائرة.

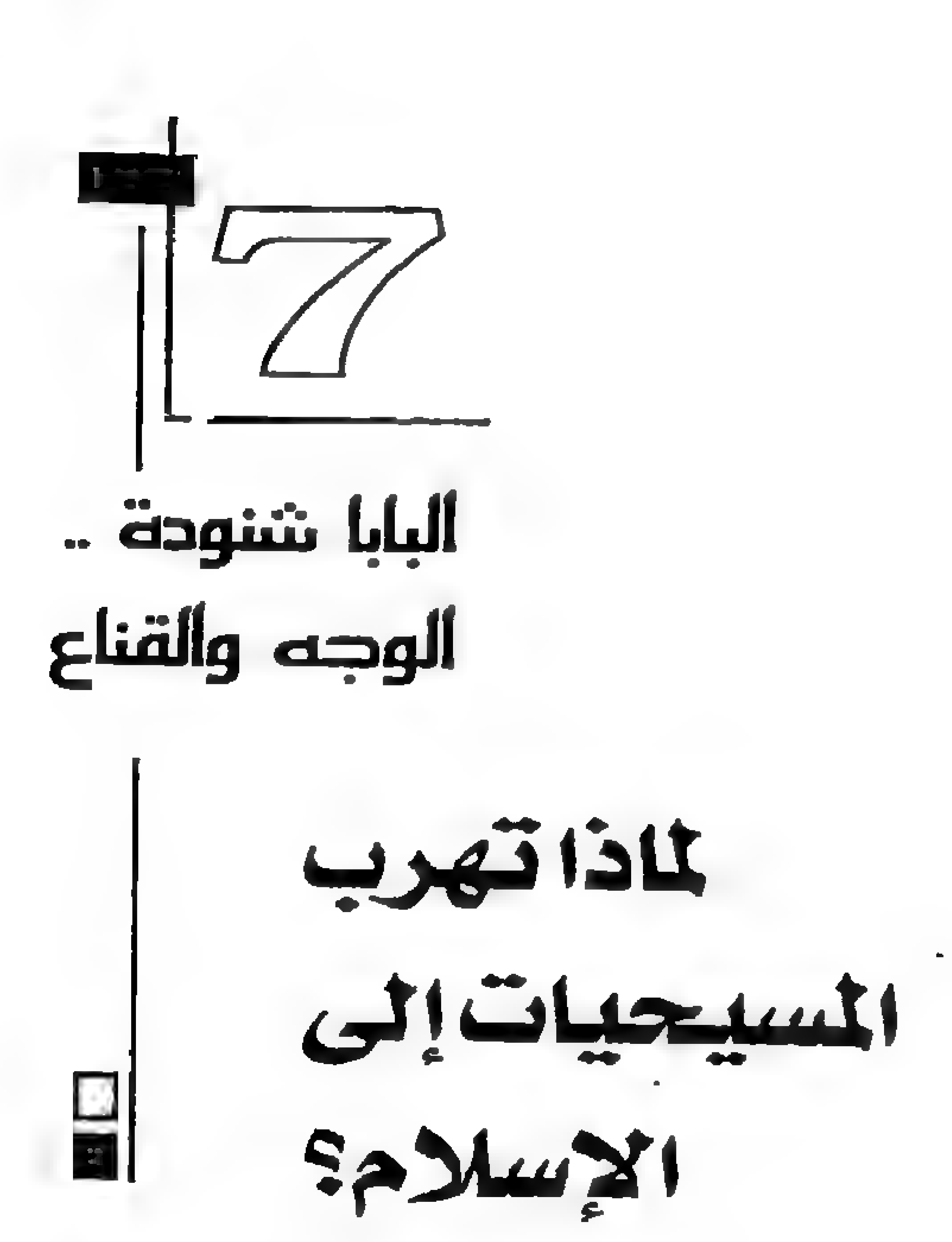
ويلاحظ بباوى أن الأقباط لا يقيدون أنفسهم فى جداول الانتخابات منذ الخمسينيات وحتى الآن، وعندما يقيدون أنفسهم فى جداول الانتخابات فإنهم يتمتعون بسلبية عجيبة، إذ لا يتوجهون إلى صناديق للإدلاء بأصواتهم للمرشح الأصلح، فلابد من الخروج من شرنقة السلبية التى يتمتع بها الأقباط بعد الثورة فى قيدهم أولاً فى جداول الانتخابات ثم التوجه إلى صناديق الانتخابات، وفى هذه الحالة سوف تخطب الأحزاب ودهم، وسوف يسعون إليهم للحصول على أصواتهم ويبحثون مشاكلهم ويرشحون الأقباط على قوائمهم.

المشكلة الأخيرة والخطيرة فى الوقت نفسه هى مشكلة تعدى المتأسلمين على الأقباط فى مصر، وتنحاز رؤية لوقا بباوى إلى تسمية المتأسلمين لأن المسلمين هم الذين يتبعون صحيح الدين الإسلامى فى جميع تصرفاتهم من منابعه الأساسية فى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، أما الذين يشوهون الإسلام فى نظر الآخرين ويفقدون بتصرفاتهم تعاطف الجميع معهم لأنهم ضد مبادئ الإسلام من التسامح والعقلانية، فهم متأسلمون لأنهم بعيدون كل البعد عن الإسلام الصحيح فى علاقاتهم مع المسلمين المتحدين معهم فى الدين!

لقد تراجع اعتداء الجماعات المتأسلمة على الأقباط وعلى غيرهم فى الفترة الأخيرة، فقد كانت عملياتهم الإرهابية ضد كل فئات الشعب المصرى تقريباً، والمرافق العامة والخاصة واستخدمت فيها أحدث التقنيات الحديثة فى الحروب مثل العبوات الناسفة والعربات المفخخة والقنابل الموقوتة والتفجير بالريموت كنترول، مما أحدث أكبر قدر من الخسائر.

وحتى لا يعود الاعتداء على الأقباط مرة أخرى، فإن الدولة مطالبة بوضع استراتيجية شاملة لجميع مؤسسات الدولة وجميع الوزارات فى الدولة، لأن القضية ليست قضية أمنية فقط تخص وزارة الداخلية، لكنها قضية قومية تخص كل الوزارات التى يتكون منها مجلس الوزراء والمؤسسات القومية مثل الأزهر الشريف وجميع الكنائس فى مصر وخاصة الكنيسة الأرثوذكسية ودار الإفتاء ومهمة الجميع وضع خطة شاملة كل فى اختصاصه لمواجهة الإرهاب وضرب قواعده وكوادره وعدم السماح للنشاط الإرهابى بتحقيق أية مكاسب وعدم المهادنة أو التنازل أو التجاور مع الإرهابيين الذين يحملون السلاح.

رؤية نبيل لوقا بباوى الذى يحمل على كتفه دكتوراه فى القانون ودكتوراه فى الاقتصاد دكتوراه ثالثة فى الشريعة الإسلامية، ليست ملزمة لأحد، فهو يقدم جهة نظره الخاصة فى مشاكل الأقباط وحلوله المقترحة.. البعض سيعترض عليها لكنها فى النهاية مغرية بالمناقشة والنقد. ■



7

البابا شنودة ..
الوجه والقناع

لماذا تهرب المسيحيات إلى الإسلام؟

أعرف أن الكنيسة المصرية ليست فى حالتها الطبيعية الآن، فالزوابع التى تحيط بها تكاد تقتلعها من جذورها، الجميع مسلمين وأقباطا وضعوا مسئولية ما حدث فى رقبتها، ويخطئ من يعتقد أن قصة وفاء قسطنطين كانت حكاية شاذة خرجت عن السياق العام لحياة الأقباط فى مصر، فهى قصة معادة ومكررة تشهدها بيوت الأقباط كل يوم.. الفارق الوحيد أن وفاء زوجة لكاهن وإسلامها يعنى زلزلة لأركان الكنيسة والحط من هيبتها، والدليل أن عشرات المسيحيات رحلن إلى الإسلام دون أن نسمع ولو تعليقا قصيرا من رأس الكنيسة؟

تواجه الكنيسة مأزقا شديدا إذن.. فالمجتمع القبطى يعانى وبشدة وأسباب ذلك كثيرة وكل سبب منها ينتهى ومباشرة عند الكنيسة بطقوسها وقراراتها.. فالكنيسة بما لها من قوة تفرض آراءها وأفكارها على كل صغيرة وكبيرة فى حياة الأقباط.. فهى لا تتراجع عن قرار ذهبت إليه حتى لو كان هذا القرار يلهب ظهور الأقباط ويزيد همومهم ويؤرق منامهم.

هناك مثلا من يطالبون بتجديد الخطاب القبطى وإعادة النظر فى التراث الكنسى.. فليس كل ما فعله الرهبان السابقون يصبح عقيدة.. فالكنيسة لا تسامح فى أيام الصوم التى تفرضها والتى تصل إلى ٢٦١ يوما كاملة.. ويتساءل القس كيرلس كيرلس فى مقدمة كتابه «أصوامنا بين الماضى والحاضر» الذى صدرت طبعته الأولى عام ١٩٨٢ عن الأجيال الجديدة من الأقباط حيث يراودهم السؤال عن الأصوام وأسبابها والدافع لها ونشأتها التاريخية والأسباب التى دعت إليها.. فهذه الأجيال تلاحظ أن الصوم ظاهرة

متكررة على مدار السنة تستغرق أكثر من نصفها «من سبعة إلى ثمانية شهور تقريبا».. فاذا رجعوا للكتب الكنسية لم يجدوا ما يشبع رغبتهم فى المعرفة أو يرضى فضولهم للإحاطة بالموضوع.. وإذا اكتشف أحدهم أن الدسقولية «تعاليم الرسل» تنص على الصوم الأربعينى المقدس والأربعاء والجمعة فقط.. تساءل عن تاريخ تزايد الأصوام حتى وصلت إلى هذا الحد والظروف التى دعت إلى تلك الأصوام حتى يمارسها المرء فى حرية الضمير واقتناع العقل وإطاعة الإيمان.

لم يحمل القس كيرلس مسئولية هذا الكتاب وحده.. فقد قدمه الأنبا اثنا سيوس مطران بنى سويف والبهنسا.. وقد قال بصراحة أحسده عليها: مبدأ مناقشة العادات الكنسية وفحص أصالتها من جهة ومطابقتها لظروف عصرنا من جهة أخرى مبدأ سليم يجب تشجيعه ولا يمكن أن تكون الكنيسة حية دون حيوية الدراسة فيها، وهناك امور كثيرة فى الطقوس وفى أساليب الخدمة وفى مجموعات القوانين وفى سائر نواحى الحياة والخدمة الكنسية تتطلب دراسة فاحصة ومراجعة.

فظروف الحياة تتطلب نظرة من الكنيسة.. فلقد ظهرت أمراض وحالات فى أجسام الناس وأعصابهم لم تكن شائعة قبلا فإلى أى حد يفيد معها الشك الكثير أو لا يفيد، فهذه مسألة تلزم دراستها، وكيفية طهى الأطعمة تحتاج إلى دراسة بحيث لا تفقد قيمتها الغذائية تكون سهلة على الجهاز الهضمى.

نعود مرة ثانية إلى القس كيرلس الذى يقول: تفشت ظاهرة جديدة فى أوساط متعددة فى الكنيسة ذلك أن عددا ليس بقليل يميل إلى تجاهل الأصوام أو التذرع بمختلف الأسباب حتى يقتطع جزءا من هنا وجزءا من هناك ويكتفى بصوم الفترة التى تناسبه على اعتبار أن كثرتها وطول فتراتها لا تتفق والحياة الراهنة المليئة بالعديد من المشاكل والمتاعب والضغوط النفسية.. وكثيرا ما ينشأ صراع داخل الأسرة الواحدة بين طالبى الصوم ورافضيه فإلى أى مدى يستطيع أب الاعتراف بأن يتصرف وأن يتقن وينصح أبناءه وبناته عندما تطرح أمامه مشكلة الصوم بين المبدأ والعمل أو بين مفهوم الصوم وبين التطبيق العملى فكلها أمور تحتاج إلى إيضاح ومناقشة!

إن الـ ٢٦١ يوما التى يصومها الاقباط تحرم فيها ممارسة الجنس تماما.. وقد تجسدت هذه المأساة فى مشهد رائع قدمه فيلم «بحب السيما» الذى أقام قيامة الكنيسة فتصدت له بكل قوتها وحاولت منعه بكل نفوذها.. فالزوج «قام بدوره محمود حميدة» ملتزم التزاما حرفيا بالصوم لا يكاد يلمس زوجته خلاله.. والزوجة «قامت بالدور ليلى علوى» تعانى معاناة شديدة.. فهى امرأة غير مروية وزوجها يتمنع عليها.. وعندما يحدث ويلتقى بها ينتهى من ذلك بسرعة وكأنه يتخلص من ذنب يقترفه.. يحاول أن يعتذر لها فهو لا يريد أن يعصى الله.. لكنها ترفض اعتذاره فما يفعله معها وبها الحرام بعينه، كان طبيعيا بعد ذلك أن تسقط الزوجة وتسلم نفسها لمن يراودها عن نفسها.. صحيح أنها اعترفت بذنبها وتابت.. لكن هذه التوبة لم تنف المأساة التى تتعرض لها المرأة القبطية بسبب قسوة الصوم وحدة تنفيذه.

بعض من هذه الظلال أحاطت بوفاء قسطنطين.. المرأة التى رغم كل ما قيل عنها فإنها لا تزال لغزا محيرا.. ففى سطور حياتها تفاصيل صغيرة لكنها ذات دلالة.. فبعد أن تزوجها يوسف معوض وقبل أن تشعر بأنها زوجة من حقها أن تستمتع بزوجها تركها وذهب إلى الدير معتكفا أربعين يوما كاملة لم تره خلالها ولو لدقائق قليلة.. فكيف كانت تعيش كل هذه الأيام.. وفى سنواتها الأخيرة معه سقط الرجل مريضا.. صارع السكر لكن المرض اللعين صرعه وبترت ساقه فأصبح مقيدا.. ليس معنى ذلك أن المسيحيات يتركن دينهن ويدخلن إلى الإسلام بحثا عن الجنس.. فكثير من رجال المسلمين تتسول زوجاتهم حقوقهن منهم دون جدوى.. لكنها حالة كان لابد من رصدها.والتأكيد على أنها تسبب صداعا مزمنا فى البيوت القبطية جميعها.

وقبل أن نترك هذا الحق الطبيعى الفطرى الذى يفرضه الإلتزام بالصيام يستوقفنى قرار كنسى آخر خاص هذه المرة بالرجال.. فكثيرا ما تقبل الأديرة بعد فترات اختبار صعبة من يرغب فى الانتظام فى هذا السلك.. لكن ما يلبث أن يكتشف الراهب عدم قدرته على مواصلة السير فى هذا الطريق..أو يلقى فى طريقه ما يضطره إلى مغادرة ديره فيقتنع بأنه أخطأ طريقه فيسرع إلى العودة لحياته العادية وتصبح الفترة التى

قضاها بين صفوف الرهبنة مجرد ذكرى لها انطباعاتها التى تختلف من شخص لآخر حسبما مرت به من أحداث وظروف.

وحين يعود الراهب إلى حياته المدنية ويسعى للارتباط بزوجة يعيش معها حياته يقابل رفضا واستنكارا من القيادة الكنيسية وينظر له كما لو أنه ارتكب جريمة أو اقترف ذنبا لا يقل عن الزندقة أو الهرطقة.. وإذا حدث ووجد الزوجة المناسبة فإنه لا يجد من رجال الكنيسة من يقبل القيام بتزويجه، والويل لمن يجرؤ من القساوسة على تزويجه إذ تلاحقه اللعنات من الرئاسات والتحقيقات والمحاكمات وقرارات الإيقاف وشتى أنواع الحرمانات باعتباره شريكا فى جريمة ارتكبها الراهب السابق ولا تترك الجريمة دون تقنين كنسى فاسمها «كسر النذر» الذى سبق وقطعه الراهب على نفسه حين دخل الرهبنة وجعل منها نمطا لحياته.

هذا ليس تصورا نظريا فهناك عشرات الرهبان الذين تركوا أديرتهم لأسباب مختلفة وأعرف بعضهم بالاسم وقد اطلعت على ما عانوه من ويلات.. وحين أعيتهم الحيل فى الحصول على تصاريخ زواج سلكوا واحدا من طرق ثلاث: تغيير الملة أو الطائفة أو تغيير الديانة كلية أو ارتكاب الخطيئة.. وكانت لدى كل واحد منهم مبرراته أمام الله والناس والضمير.. وتعرف الكنيسة أسماء وحالات هؤلاء.. والسؤال: أليس من الافضل النظر إلى هؤلاء الرهبان السابقين نظرة أبوية وواقعية أفضل من إجبارهم على اللجوء إلى طرق ملتوية لا ترتضيها ضمائرهم.

ويذهب القس إبراهيم عبد السيد يرحمه الله فى كتابه «الخطبة والزواج والطلاق عند المسيحيين.. رؤية واقعية» الذى صدر عام ١٩٩٩ إلى أن «كسر النذر» خطيئة ككل الخطايا التى يغفرها الله تعالى ودور الكنيسة العلاج لا الاعدام والأخذ بيد الخاطئ للنهوض من كبوته وليس قطعه من جماعة المؤمنين أو تكفيره، والزواج يقينا علاج لمن لا يحتمل البتولية وخير للمرء أن يسعى لخلاص نفسه، فإن كان قد سبق له ان اختار الرهبنة طريقا للوصول إلى الابدية الصالحة والحياة الافضل لكنه لم يحتمل البكاء بين صفوفها فمما لا شك فيه أن العودة إلى الحياة الطبيعية أفضل من المكابرة والسلوك غير

السوى الذى يأباه صاحب الضمير الحى، والتصريح للرهبان السابقين بالزواج الشرعى القبطى الأرثوذكسى أمر يتحتم تيسيره وليس وضع العراقيل أمامه إن كنا نسعى لخلاص التسوس حقا.

وما يحدث مع الراهب السابق يحدث مع زوجات الكهنة الذين توفوا.. فالقانون الكنسى يمنع زوجة الكاهن المتوفى من الزواج بعده.. والحجة أنها صارت أما للمؤمنين فلا يليق بها الزواج بأحد ابنائها.. وهو كلام مردود عليه، فالأمومة هنا روحية وإلا صار ابناؤها من زوجها الكاهن المتوفى أخوة للمؤمنين ويبطل زواجهم ذكورا وإناثا من أى من أبناء كنيستهم، لكن هذه أخوة روحية لا تمنع من الزواج.. فأى ذنب لهذه الأرملة فى حرمانها من الزواج مرة ثانية اذ لا يوجد فى الكتب المقدسة ولا فى قوانين الكنيسة ما يمنعها من هذا الزواج حفظا لطهارتها وتجنيبا لها من الغاية والسقوط فى الخطيئة.. وعليه فلابد من إعادة النظر فى هذه التقاليد البالية التى ليست من الدين فى شىء.. فالزواج على ما أعلم ليس نجاسة ولكنه سر مقدس من أسرار الكنيسة السبعة.

ومرة أخرى تقفز أمامى قصة وفاء قسطنطين.. فكونها زوجة كاهن قامت الدنيا ولم تقعد فها هى أم روحية للمؤمنين تخرج من دينها إلى الإسلام وهو ما يعنى هدما جزئيا للقوانين الكنسية ولو كانت وفاء هذه زوجة موظف أو إبنة تاجر أو أخت مدرس لما قامت الدنيا بهذه الصورة.. وهو ما يعنى أيضا أن الكنيسة القبطية تعانى من طبقية دينية يجب أن تتخلص منها.. فكل الاقباط أبناؤها ولا يجب أن تفرق بينهم على أى أساس مهما كانت قوتهم وأهميتهم.

ثم نصل إلى الكارثة الكبرى وهى الطلاق وحتى يكون الكلام منطقيا وموضوعيا فلابد ان نبدأ من عند البابا شنودة الذى يقول: الطلاق قضية محسومة فى الإنجيل، والمسيحية لا تبيح الطلاق إلا فى حال ثبوت الخيانة الزوجية أو فى حالة تغيير الدين ولا يمكن إباحة الطلاق لغير ذلك أبداً.. وأنا مقيد بآيات صريحة فى الكتاب المقدس.. فماذا يمكن أن تفعل الكنيسة أمام النصوص.. ومن الممكن أن يكون أحد الزوجين حاد الطبع وسريع الغضب أو يريد إرغام الآخر على الخضوع لإرادته.. لكن تمسك الاثنين بالدين يجعلهما يحتملان مثل هذا الموقف «!!» وعلامات التعجب من عندى بالطبع.

يكمل البابا شنودة رؤيته ويقول: إذا كان العيب هو سرعة الغضب فهذا سيكون سببا للطلاق فى كل مرة ويفشل الزواجان الثانى والثالث.. وعليه فنحن نعالج الشخص المتوتر وندعو الطرف الآخر إلى احتماله إلى أن يحدث التوافق بينهما وتدوم العشرة ونحمى الاسرة أفضل من أن نعجل بهدمها.. ورغم أن البابا شنودة يعترف بأن من أسباب بطلان عقد الزواج أن يكون أحد الزوجين مختلا عقليا قبل الزواج.. إلا انه يرفض الطلاق إذا حدث واختل احد الزوجين عقليا بعد الزواج وحجته فى ذلك نصا: أنه لو سمحنا بذلك فسوف يسعى من يريد الطلاق إلى الضغط على الآخر إلى أن يفقده عقله وتكون هذه حيلة ووسيلة غير اخلاقية للحصول على الطلاق.

هذا كلام نظرى بحت يخرج من رجل لم يجرب الزواج.. ولم يعرف كيف تسير الحياة الزوجية.. فعندما تستحيل العشرة لا يمكن أن يعالجها شىء حتى ولو كان الدين نفسه.. والمشاكل التى يعانى منها الاقباط تؤكد ذلك وتدعمه فلو كان صحيحا لما وقف مئات بل آلاف الاقباط على بابا الأنبا بولا ينتظرون لقائه ليريحهم من حياتهم الزوجية القاسية.. والانبا بولا هو عضو المجلس الملى ورئيس اللجنة الكنسية المسئولة عن تسوية النزاعات الزوجية وتعقد جلستها كل يوم أربعاء.. لكن الأنبا بولا عادة ما يتغيب ولا ندرى هل هو غياب مقصود أم بفعل الظروف؟!.. لكن النتيجة فى النهاية أن كل المشاكل والمآسى تتأجل دون وضع كلمة النهاية لها.

القصص كثيرة أمام باب الأنبا بولا وهذه بعضها نهديها لضمير الكنيسة وقلب البابا شنودة فهذا شاب تزوج منذ حوالى ستة شهور وفى ليلة الدخلة امتنعت زوجته عن معاشرته وفى الصباح اختفت ثم عادت بعد أسبوع ولم تمكث معه سوى يومين رحلت بعدهما مرة أخرى وعلم الزوج انها هربت مع زوج شقيقتها.. ويقول الزوج: استمرت فترة الخطوبة سنة كاملة كانت تؤكد لى أنها تحبنى.. ثم تغير كل شىء بعد الزواج.. ذهبت إلى الكاهن بحثا عن حل لمشكلتى فنصحنى بأن أصالحها وأعيدها إلى البيت ولا اعرف كيف أعيدها وكيف تقبلها نفسى حتى لو عادت؟..

وهذا تاجر ميسور الحال اكتشف أن زوجته تخونه فى منزل الزوجية بعد فترة وجيزة من زواجهما ولم يتردد فى اللجوء إلى المحكمة حتى يطلقها واستمر الامر خمس سنوات ليحصل على الطلاق باعتباره هجرا ولم يكتشف المشكلة التى وقع فيها إلا عندما قرر الزواج مرة ثانية فعند محاولته الحصول على التصريح لأن الكنيسة لا تعترف بطلاق المحاكم.. يقول الزوج: طلبوا منى فتح ملف فى المجلس وأبونا قال إن طلاق المحكمة مبنى على الفراق والكنيسة لا تعطى الطلاق إلا لحالة الزنى فقط.. وطلبوا منى شاهدين على واقعة الزنى ثم شهادة من أب اعتراف الشاهدين بأنهما ملتزمان يصومان ويصليان ومشهود لهما بحسن السير والسلوك..

ثم فى النهاية طلبوا منه احضار شاهدين آخرين.. وأصبحت المشكلة التى تواجه الزوج أن ملفه موجود فى المجلس الملى وقد انتقل من كاهن إلى كاهن حتى ضاع ولم يعد يعرف مع من يوجد الملف.. ويتوقع أن ينتهى الموضوع بعد ثلاثة أو اربع سنوات إلا إذا غير ملته لكنه لا يريد ان يلجأ إلى هذا الحل.. وفى الوقت نفسه يريد أن تنتهى مشكلته سريعا حتى يتزوج لأن عمره يتجاوز الأربعين عاما.

المشاكل ليست للرجال فقط فهذه سيدة فى أوائل الثلاثينيات من عمرها متزوجة منذ سبع سنوات ولديها طفل عمره خمس سنوات، لم يستمر زواجها سوى سنة وشهرين بعدها سافر زوجها إلى أمريكا حيث تزوج هناك زوجة أخرى وأنجب منها طفلا.. كل ما تريده هذه السيدة أن تحصل على الطلاق لكن دون جدوى.

وهذه سيدة أخرى تقول: عشت مع زوجى ١٤ سنة دون إنجاب لم أحاول مضايقته أو إشعاره بانه هو السبب فى حرمانى من الأمومة التى تحتاجها أية امرأة.. حاولت معه تبنى طفل لكن ملاجئ الأقباط اشترطت أن تتم رعاية الطفل وهو فى الملجأ دون انتقاله للإقامة معنا.

سافرنا للعلاج فى الخارج.. لكن الطلب أكد عدم قدرة زوجى على الانجاب لذلك فكرت فى الطلاق.. لكن يبدو أنه حلم لن استطيع تحقيقه أو الوصول إليه.

قسوة الزوج وعنفه تجعلان الزوجة تفكر فى الطلاق..تقول إحدى السيدات: عشت مع زوجى ثلاث سنوات من العذاب كان يضربنى ويمنعنى من زيارة أهلى.. منعنى من حضور زفاف أختى، ولم يكتف بذلك بل أخذها معه إلى قسم الشرطة بحجة أنه مدان لبعض الأشخاص وعليها الذهاب معه لضمانه.. وفعلت ما طلب نها ثم اكتشفت أنه جعلها توقع على محضر الشرطة الذى حرره ضدها مدعيا أنه ضبطها فى حالة تلبس بالزنى مع بعض الاشخاص..

ويبدو أن هذا الزوج كان محترفا فقد استأجر فتاة من الشارع لتذهب إلى المحكمة وتقول إنها الزوجة التى ضبطت فى حالة زنى.. وبعد حصوله على حكم بالطلاق تقدم إلى الكنيسة يطلب السماح له بالزواج لأنه حصل على الطلاق من المحكمة لعلة الزنى.. وأكد للكنيسة أنه لم يلمس زوجته طوال إقامتها معه ولم يعاشرها معاشرة الأزواج، لكن الزوجة تقدمت بمستندات تؤكد كذب زوجها حيث سبق لها الحمل منه وانجاب توأمين توفيا بعد الولادة عام ١٩٩٩ وقالت إن لديها شهودا من الجيران على سوء عشرة زوجها وادمانه الخمر وتعوده اصطحاب بعض الساقطات إلى منزل الزوجية فى حضور زوجته وأمه.. ورغم ذلك كانت تريد الزوجة العودة إليه لتثبت براءتها أمام أهلها وجيرانها.

شخص آخر وأخير هذه المرة يحاول الحصول على الطلاق من زوجته منذ ١٧ عاما.. هربت زوجته من بيت الزوجية وسمع أنها تزوجت من شخص آخر بعد أن غيرت ديانتها ويبدى اندهاشه من نصيحة الأب له بأن يصالحها.. وقد طلب منه المجلس الملى إثبات أنها غيرت ديانتها ورغم ذلك فهو يحضر إلى المجلس كل أربعاء فى انتظار حل معقول لمشكلته.

كل هذه الحكايات تعلمها الكنيسة جيدا فهى تدور على ساحتها.. ويعرف البابا شنودة تفاصيلها بدقة فهى تصب بين يدى معاونيه.. لكن لا أحد يريد أن يتحرك ويرحم هؤلاء الضعفاء والمساكين الذين عندما ستضيق بهم الحياة لن يترددوا فى تغيير ملتهم أو الهروب من دينهم بشكل نهائى إلى الإسلام.. وهو أمر رغم أنه يقلق الكنيسة لكنها لا تريد أن تخطو خطوة واحدة نحو الطريق الإيجابى.

لقد قال البابا شنودة رأيه وانتهى الامر.. وهو كما نعرفه لا يتراجع فى قرار أو رأى مطلقا.. لكن معى رؤية أخرى قدمها القس ابراهيم عبد السيد الذى يؤكد أن الطلاق فى المسيحية جائز.. وهناك قاعدة قانونية مهمة وهى أن الطلاق فى المسيحية كان جائزا منذ أقدم العصور، فقد كان ابراهيم متزوجا من سارة ولما لم تلد له ابنا لشيخوختها تزوج جاريتها هاجر وبموافقة سارة ودون أن يطلقها وولدت له إسماعيل، كما كان يعقوب متزوجا من لئيه وراحيل ابنتى خاله لابان، الأولى بخديعة والثانية برضاها.

ويؤمن المسيحيون على اختلاف مذاهبهم الثلاثة وطوائفهم العديدة المتفرعة من كل مذهب « ٤ فى الارثوذكسية و٧ فى الكاثوليكية و١٦ فى البروتستاتية» أن المصدر الأول للتشريع عندهم هو الكتاب المقدس بعهديه القديم «التوراة» والجديد «الإنجيل» معا لما أوضحه السيد المسيح نفسه بقوله: «لا تظنوا أنى جئت لأنقض الناموس أو الأنبياء.. ما جئت لأنقض بل لأكمل» وقوله: «السماء والأرض تزولان لكن حرف واحد أو نقطة واحدة من الناموس لا يزولان».. وفى مجال الأحوال الشخصية فان ما ورد فى العهد القديم من أحكام منظمة للخطبة والزواج والنسب والحضانة والطاعة والنفقة والوصية والإرث والفرقة والطلاق وغيرها تعتبر سارية فى المسيحية ما لم تكن قد جاءت بأحكام معدلة لها..

ومن بين ما جاء فى العهد القديم: أنه اذا أخذ رجل امرأة وتزوج بها فان لم تجد نعمة فى عينيه لأنه وجد فيها عيب شىء فيكتب لها كتاب طلاق ويدفعه إلى يدها ويطلقها من بيته» بأن تكون غير أمينة مع زوجها أو فاسقة أو غير وفية أو غير مؤمنة.. وكان الطلاق مباحا للرجل دون المرأة الا انه لم يكن جائزا للرجل ان يطلق امرأته لأى سبب بل من أجل عيب انكره عليها من نوع الدنس أو القباحة، وقد سمح موسى بالطلاق منعا لشر أعظم وهو قتل المرأة إذ كان اليهود يجنحون لسفك الدماء.

ويناقش إبراهيم عبد السيد آية «لاطلاق إلا لعلة الزنى» مناقشة موضوعية.. فقد جاء فى نفس الاصحاح: «إن أعثرتك عينك اليمنى فاقلعها وألقها عنك لأنه خير لك أن يهلك احد اعضائك ولا يلقى جسدك كله فى جهنم» والسؤال: من من البشر لم تعثره

عينه بنظرة شريرة أو شهوانية؟ فهل يكون كل البشر زناة ومطلقين من زوجاتهم، وهل يمكن لمسيحى أن ينفذ الوصية ويقلع عينه؟ إن المسيحية ضد بتر الأعضاء لأنها أعضاء مقدسة ممنوحة من الله للإنسان وينبغى الحفاظ عليها ولا اصلاح لفرد يبتر عضو من اعضائه.. فتقويم الإنسان يبدأ من القلب والفكر بتعديل فساد الأهواء وابتعاده عن الشهوات.

فالزنى بالمفهوم المسيحى الروحى والعقيدى يكون أيضا بالكفر بالله وانكاره عبادة آلهة أخرى غيره وقد ورد بالمواد من ٥٢ الى ٥٨ من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الارثوذكس التى أوقف البابا شنودة العمل بها لعدة أسباب تجيز طلب التطليق والحكم به لغير علة الزنى.. لكنها فى النهاية تقود كلها إلى السقوط فى خطيئته ومنها:

- غياب أحد الزوجين خمس سنوات متتالية بحيث لا يعلم مقره ولا تعلم حياته من وفاته وصدور حكم بإثبات غيابه والحكم على أحد الزوجين بعقوبة الاشغال الشاقة أو الحبس لمدة سبع سنوات فأكثر وقد لا يحتمل الطرف الآخر الحرمان من المعاشرة الجنسية فيسقط فى الزنى.

- إصابة أحد الزوجين بجنون أو بمرض معد يخشى منه على سلامة الآخر ومضى ثلاث سنوات وثبوت عدم القابلية للشفاء أو إصابة الزوج بالعجز الجنسى الدائم وثبوت استحالة الشفاء وكون الزوجة فى سن يخشى عليها من الفتنة وعدم امكانية ضبط النفس.. وفى هذه الحالة ألا يستحق الطرف الآخر الحكم له بالتطليق أم نجبره على بقاء علاقته الزوجية الميئوس من علاجها ونحمله أحمالا لا قدرة لها أو له على حملها حتى يقع الزنى.

- اعتداء أحد الزوجين على حياة الآخر أو اعتياده ايذاءه ايذاء جسيما يعرض صحته للخطر.. ألا يستحق التطليق؟ وألا يستحق هذا الطرف النظر إليه بعين الحنان حتى لا يلتمس العطف لدى طرف غريب ويسلمه جسده فيمارس معه الزنى.

- اساءة سلوك أحد الزوجين وفساد أخلاقه وانغماسه فى حياة الرذيلة وعدم جدوى توبيخ الرئيس الدينى وكذا سوء التفاهم بين الزوجين إلى حد الكراهية وعدم اقتصار

هذا الحد على الضرب والجرح، بل قد يؤدى إلى القتل.. فكيف نجبر الطرفين على الحياة معا وروح البغضة والانتقام قد تؤدى إلى ارتكاب المزيد من الاخطاء أقلها الزنى انتقاما من الطرف الآخر.

ـ أساءة أحد الزوجين معاشرة الآخر أو اخلاله بواجباته نحوه اخلالا جسيما مما يؤءى إلى النفور بينهما وافتراقهما عن بعضهما لمدة تزيد على ثلاث سنوات، فهل ننتظر حتى يسقط الطرف البرئ فى القتل أو الزنى من أن نحكم له بالتطليق نحكم عليه كجان وأثيم.. ولماذا نتخلى عن هؤلاء ونجبرهم على الحياة قسرا مع ازواج أشرار والطبيعة تلاحقهم بمطالبها النفسية والجنسية والاجتماعية والاقتصادية.

لقد كان إبراهيم عبد السيد حكيما للغاية.. فقد قرأ لائحة المجلس الملى الصادرة عام ١٩٣٨ بعين الخبير المجرب فلم تكن أسباب الطلاق فيها مجرد أسباب والسلام ولكن لأن المجلس رأى أنها يمكن أن تقود فى النهاية إلى الزنى.. ومعنى ذلك أن المجلس الملى تعامل مع آية الزنى بروحها وليس بنصها.. ولذلك يذهب إبراهيم عبد السيد والكلام هذه المرة نصا يقول: اعتقد انه لا يمكن ان يكون السيد المسيح قد قصد المفهوم الضيق أو الافق الغبى حين قال «لا طلاق إلا لعلة الزنى» وعلينا أن ندافع عن النصوص الحكيمة التى أوردتها لائحة ١٩٣٨ المفترى عليها التى يعارضونها إرضاء لنزعة تحكمية مريضة.

ملاحظة.. قال البابا شنودة عن هذه اللائحة: لائحة ٣٨ أصدرها المجلس الملى من العلمانيين وقوبل هذا الامر باحتجاج كبير فى الأوساط الدينية وحدث هذا فى عصر البابا يؤانس التاسع عشر، فلما أتى بعده البابا مكاريوس السادس فى بداية الاربعينيات «يعنى بعد هذا القرار بثلاث سنوات أو أربع» جمع المجمع المقدس وصدر المجمع المقدس قرارا بأنه لا يجوز الطلاق إلا لعلة الزنى.. وبقيت لائحة ٣٨ لانها اعتمدت لائحة رسمية اذا لم تصدر لائحة اخرى، ولكن حينما اجتمعنا سنة ٧٨ وسنة ٧٩ لاستصدار مشروع قانون موحد للاحوال الشخصية، وقدمت هذا المشروع لصوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب فى يناير ١٩٨٠ وقلنا فى هذا الامر لا يجوز للمسيحيين الطلاق إلا لعلة الزنى.. أما بالنسبة للكاثوليك فلا يجوز الطلاق لأى سبب، فالذى حدث هو كما قلت لائحة

قدمها العلمانيون من أعضاء المجلس الملى والكنيسة لا توافق عليها ولا تزال حتى الآن لا توافق عليها ولا تسير على هذه اللائحة لأسباب الطلاق.

لقد حاول البابا شنودة تسفيه هذه اللائحة.. فهو يستخدم دائما كلمة العلمانيين.. وكانهم شياطين أرادوا إفساد العقيدة المسيحية.. لكن ليس هذا هو المهم.. أعود بكم مرة ثانية إلى اجتهاد ابراهيم عبد السيد فانه يرى أنه من الغباء الأخذ بالتفسير لمعنى كلمة الزنى إذ لا يمكن التفريق بين انواعه التى تتيح الطلاق والتى تمنعه اذ يكون كل البشر «زناة» ويكون كل المتزوجين قد ارتكبوا الزنى الحكمى أو الادبى أو الروحى ويستوجب الامر تطليقهم من أزواجهم، وبالطبع لا يستقيم هذا التفسير السقيم.. ولذلك فعلى الكنيسة ان تستخدم سلطانها فى الحل والربط استخداما حكيما فلا تتعقد الأمور وتتراكم المشاكل، ومن ناحيته وقبل أن يمضى، يجمل ابراهيم عبد السيد الأسباب التى يراها موجبة للطلاق وهى: الموت والزنى والارتداد والسجن والمرضى والإيذاء والانحراف والنفور وتعمد منع الحمل والعمل بالسحر.

قد لا تنصت الكنيسة لما قاله القس إبراهيم عبد السيد ـ رغم انه مجتهد كبير ـ وضع افكاره كلها من أجل تطوير الكنيسة والنهوض بها.. ولابد أن يعاد له اعتباره مرة أخرى وتتوقف حملات تشويهه التى تتواصل باصرار وهو ما يمنع بعض الأقباط من قراءة ما كتبه والاستماع لما قاله وقد لا تسمع لصوت العقلاء الذين يطالبونها بدعوة المجمع المقدس ووضع المعلومات أمام الآباء المطارنة والاساقفة لدراسة ومناقشة مشاكل الأقباط الاجتماعية للوصول إلى حل معقول.. لكن لابد أن تسمع الكنيسة لآلام ابنائها وتنظر بعين محايدة إلى معاناتهم الشديدة وأصوات أنينهم المتواصلة.. لابد أن تستجيب لشكاوى الآلاف الذين ضاقت بهم الدنيا والدين.. وذلك حتى لا يأتى يوم تجد الكنيسة نفسها دون شعب أو رعايا.. فالإنسان قد يصبر على الظلم ساعة.. لكنه لن يعيش طوال عمره صابرا. ■



مليارات الكنيسة الغامضة

▯ عندما حذر المسيح عليه السلام تلاميذه من حب المال، كان يدرك ما يفعله المال فى النفوس.. فهو بالنسبة له أصل لكل الشرور وإذا ابتغاه قوم ضلوا عن الإيمان وطعنوا انفسهم بأوجاع كثيرة.. لكن مع الأسف الشديد فإن كثيرين من رجال الدين المسيحى بمختلف رتبهم ومقاماتهم وقعوا فيما حذر منه المسيح وكأنهم يضربون بتعاليمه ووصاياه عرض الحائط.

عندى أمثلة كثيرة موجعة لرجال دين قبل أن يدخلوا الكهنوت، كانوا فقراء يسألون الله الكفاف.. لكنهم وبعد سنوات قليلة تصبح لديهم ثروات هائلة وعقارات فى كل مكان فى مصر.. ولأنى لا أريد الفضح بل التدليل فإنى سأحتفظ بالأسماء التى هى غير مجهولة لجموع الأقباط فى مصر وعلى رأسهم البابا شنودة بالطبع.

فهذا قس كان والده يعمل سائقا ولم يترك له أى ميراث يذكر، التحق بالكلية الاكليركية وتخرج منها عام ١٩٨٥، رفض شعب وأسقف الزقازيق رسامته، لكنه انتقل الى شبرا الخيمة وتزوج من فتاة فى هذه المنطقة عام ١٩٨٨.. سكن فى منطقة المرجوش وتم ترسيمه فى فبراير ١٩٨٨.. وبعد سنوات قليلة انتقل بسكنه إلى شارع النصر بمنطقة ٦ أكتوبر.. ثم اشترى الشقة المقابلة له وفتحهما على بعضهما، وكما تطور سكنه تطورت السيارات التى يركبها.. ففى عام ٨٩ اشترى سيارة سيات وفى ٩٠ اشترى سيارة فيات ١٢٨ وفى ٩٢ اشترى سيارة لاداروس، وفى ٩٣ اشترى سيارة شاهين.. وفى عام ٢٠٠٠ اشترى سيارة SIANA زيرو زرقاء بـ ٧٦ الف جنيه دفعها عدا ونقدا.

هذا القس نفسه لديه ممتلكات أخرى.. دع عنك شقته بمنطقة ٦ أكتوبر التى يطلب فيها حاليا ١٠٠ ألف جنيه.. فلديه لذلك شقة بمدينة نصر اشتراها بـ ٢٢٠ ألف جنيه وهى مغلقة بفرشها، وشقة أخرى بالخلفاوى بشبرا مصر ثمنها ١٧٥ ألف جنيه قام «بتوضيبها» بـ ٥٠ الف جنيه وفرشها بـ ٤٠ الف جنيه.. هذا غير بيت على الطريق الدائرى عبارة عن ثلاثة أدوار خال تماما ومساحته ٢٥٠ مترا.. والسؤال المنطقى جدا هو من أين لهذا القس بكل هذه الأموال؟.وكيف ربحها؟

وهذا قس آخر تم ترسيمه فى فبراير ١٩٩٦.. ويعتبره الأقباط رجل أعمال.. لديه شقة فى شارع الترعة البولاقية ثمنها ١٩٠ ألف جنيه ولديه كذلك شركة سياحة تمتلك ٤ اتوبيسات.. أحدها شركة بين هذا القس وبين إيبارشية شبرا الخيمة.

قس ثالث رغم أن عائلته كانت فقيرة فقرا ظاهرا للجميع.. لكنه دخل كلية الهندسة وظل فيها ثلاثة عشر عاما كاملة حتى تخرج منها.. بعد دخوله الكهنوت بسنوات قليلة أصبح يمتلك شقة تمليكا فى شبرا.. ومنذ فترة ليست بعيدة افتتح مع أخوته محلين لبيع الذهب.

القس الأخير لدينا من بنى سويف التحق بالكلية الاكليركية وتخرج منها عام ١٩٧٧ وتم ترسيمه كاهنا فى يوليو ١٩٧٩ بمرتب ٣٠ جنيها فقط.. كان أول سكن له فى منطقة بيجام بشبرا الخيمة لكنه انتقل بعد ذلك إلى شقة تمليك فى الظاهر بـ ٧٥ ألف جنيه.. يصل راتبه الحالى إلى ٨٥٠ جنيها فقط.. ومع ذلك فعنده ابنة دخلت إحدى كليات الطب فى جامعة خاصة لا تقل مصروفاتها السنوية عن ٢٥ ألف جنيه.. ومما يرتبط بهذا القس انه قبض عليه عام ١٩٩١ ومعه دفاتر تبرعات طبعها لنفسه وكان يجمع بها تبرعات لحسابه.. وعندما سألوه لماذا فعل ذلك قال: إن أمه مريضة ويحتاج إلى مال لرعايتها.

الى جانب هذه الأمثلة التى تعتبر غيضا من فيض هناك تصرفات غريبة وقد تكون مريبة تحدث فى الكنائس المصرية.. ففى احدى كنائس الصعيد حدث خلاف بين اللجنة المسئولة عن تصريف شئون الكنيسة المالية والادارية وبين الكاهن.. فكل تبرع يدخل الى

الكنيسة يتم عن طريق ايصال.. ثم يذهب إلى أمين الصندوق الذى يسجله كايراد.. وعندما يريد الكاهن أى مبلغ فعليه أن يعود الى أمين الصندوق وساعتها لابد أن يقول له ماذا سيفعل بهذا المال، ولكن الكاهن لم يعجبه هذا التضييق.. فبدأ من خلال علاقاته الشخصية فى جمع التبرعات التى دفعها أصحابها على انها للكنيسة بالطبع.. وبدلا من أن يعطى الكاهن هذه الأموال لصندوق الكنيسة اشترى بها اتوبيسا وكتبه باسمه ليضع بذلك مشكلة كبيرة.. فالاتوبيس من أجل رحلات الكنيسة لكنه ليس ملكا لها.. بل ملك للكاهن الذى لو مات فسيعتبر هذا الأتوبيس ورثا لأولاده ولن تستطيع الكنيسة استرداده إلا اذا تنازل لها الورثة عنه.. وهذا أمر متروك لهم بالطبع.

ما حدث بعد اغتيال الرئيس السادات كان غريبا أيضا.. ففى المنصة كان يوجد الأنبا صموئيل وهو أحد الخمسة الذين تشكلت منهم اللجنة الخماسية التى عينها السادات لإدارة الكنيسة فى غياب البابا شنودة الذى تم ابعاده إلى دير وادى النطرون.. قتل الانبا صموئيل.. وبعد وفاته اكتشفوا أن فى حسابه الشخصى ١١ مليون دولار.. وهى من أموال الكنيسة وكان السؤال الذى ظل حائرا حتى الآن هو كيف خرجت هذه الملايين الكثيرة من حساب الكنيسة إلى حساب الانبا صموئيل الشخصى؟.. وهل هناك أخرون من آباء الكنيسة لديهم حسابات شخصية من أموال الكنيسة؟.. وهل يعرف عنها أحد شيئا.. وما هو وضعها بعد أن يتوفى أصحابها.. فهل تعود إلى الكنيسة مرة أخرى.. أم ترثها عائلة الكاهن؟.. وهل كان ما يلزمهم بإعادة هذه الأموال أم أن القانون يكون فى صفهم ويعينهم على عدم إعادة هذه الأموال.

هناك كذلك واقعة مريبة ذكرها الراهب السابق جاورجى المقارى الذى ترك الرهبنة وعاد إلى العالم والى اسمه القديم وهو فائق زكا بولس وقد قابلته عام ٢٠٠٠ وهو يعد مذكراته عن أيامه فى الدير ونشرت بعض أجزاء منها قبل أن تصدر فى كتاب بعنوان «اعترافات راهب مصرى» فى ديره كان هناك مشروع «تحسين البقرة المصرية» وتقوم فكرته على التهجين فالذكر فريزيان والانثى بقرة مصرية، وتؤخذ العجول المولودة من هذا التهجين «الجيل الأول» وتلقح ايضا بفريزيان أصيل وهكذا حتى الجيل السابع الذى

سيحمل مواصفات إن لم تكن كصفات الأب فهى قريبة جدا منها .. والفرق بين الفريزيان والبلدى هائل.. فعلى سبيل المثال يصل وزن ذكر الفريزيان الى ما فوق ١٣٠ كيلو وأنثاه من ٨٠٠ الى ٩٠٠ كيلو.. أما الذكر البلدى فلا يصل وزنه الى ٩٠٠ كيلو وأنثاه لا تزيد على ٦٠٠ كيلو وأنثى الفريزيان تجلب ما يقرب من ٢٥ كيلو جراما لبنا يوميا والبقرة البلدى لا تحلب أكثر من ٤ كيلو جرامات يوميا كما أن من فوائد التهجين أن الأجنة تحمل المواصفات الوراثية للتكييف مع البيئة من الأم..

تم انتخاب بقرات مصرية وذكور فريزيان جلبوها من المانيا وولد الجيل الأول والجيل الاول ولد والثانى حتى وصل مشروع البحث الى الجيل الرابع وفى بطونها الجيل الخامس.. وفى هذا الوقت ظهرت الجامعة الامريكية فى الدير.. وسمع من بالدير أن الاب الروحى فى الدير باع البحث ومشروعه للجامعة الأمريكية حملت أبقار الجيل الرابع الحوامل والأوراق وكل ما يخص البحث وكانت فاجعة لكل من عمل فى هذا المشروع الهائل.

وتساءل جاورجى المقارى: أيا خذونه جاهزا؟! أليس نحن أصحاب الفكرة وأصحاب العمل حتى كاد يكتمل؟! يشترون عرقنا وأملنا بالنقود وهم لم يتعبوا فيه ولا ترجوه ولا ترقبوه مثلنا، وضعنا آمالنا عليه.. إننا لا نرغب فى النقود اطلاقا.. إن مكسبنا المعنوى أثمن بكثير من المادة.. فيكفى أنه بعد عدة سنوات لن تطول إن نجحت مصر فى تطبيقه سوف يتوفر لدينا اللبن والجبن واللحم وسوف نتحول من بلد نستورد اللحوم الى بلد يصدرها على المدى البعيد.

لقد أخذ الذهول الموجودين فى الدير، فالمعروف عن الأب الروحى أنه لا يفرط فى أى حق من حقوق الدير ولا فى شبر أرض وتشهد عليه القضايا فى المحاكم التى انتزع بها الارض من أيدى العرب المجاورين له ووقفته أمام حسب الله الكفراوى الذى أراد ضم أرض تخص الدير الى مدينة السادات، فلماذا باع أفكاره؟! لقد كان متابعا للمشروع بنفسه.. أفيكون الثمن المدفوع باهظا وهل الثمن مهما بلغ يغير ضمير الروحانى المتسامى عن المادة والنقود والمتمسك بالمبادئ والقيم؟

إن هذه الواقعة تطرح العديد من التساؤلات.. فهل كان هذا المشروع خاصا بالدير ولم تعرف عنه رأس الكنيسة شيئا؟.. وهل تصرف الأب الروحى بالبيع فى المشروع وأجيال الابقار من تلقاء نفسه أم كان هناك إتفاق مع جهات كنسية أعلى..؟ إن الجامعة الأمريكية أخفت هذا المشروع نهائيا ولم يخرج للنور وهو ما يؤكد أن الهدف كان اجهاض المشروع وعدم النهوض بانتاج اللحوم فى مصر، وهو ما يعنى أن نظل محتاجين دائما الى استيراد اللحوم.. فهل كانت الدولارات التى حصدها الدير من بيع المشروع أهم عند قيادة الدير من المصلحة الوطنية؟..

هذه بالطبع مجرد تساؤلات أراها مشروعة ولابد من أن نسمع اجابات عنها.

إن الدير الذى عاش فيه جاورجى المقارى أحد عشر عاما كان له نشاط اقتصادى هائل.. فكان يزرع وحده ٧٠ فدان طماطم و٢٥٠ فدان بطيخ.. وكان المحصول يسوق أولاً بأول للأسواق والفنادق ويعود بدخل هائل على الدير.. وهذا النشاط الذى تمارسه كل الأديرة مجرد مصدر واحد من مصادر المليارات التى تصب فى خزانة الكنيسة.. فهناك مصادر أخرى تبدأ برسوم فتح الكنائس للمناسبات الاجتماعية ولا تنتهى بالتبرعات والإعانات التى يتطوع بها أقباط المهجر والأخيرة بالطبع بالملايين.

لقد كانت قاعات الكنائس تفتح للأقباط لإقامة مناسباتهم الاجتماعية بمبالغ زهيدة لكنها فى السنوات الأخيرة أصبحت مصدرا مهما للتمويل.. فالقاعة تفتح فى الزمالك مثلا بـ ٥٠٠ جنيه وفى كنائس وسط البلد تصل التعريفة الى ٢٥٠ جنيها أما فى المنطقة الفقيرة وبعض المحافظات فلا تقل عن ٥٠ جنيها.. والغريب أن هذه الاسعار تخضع للتفاوض والفصال أيضاً.. ويعمد بعض الكهنة الى عدم تسليم ورقة الزواج الموثقة إلا بعد دفع ما عليه وهو ما يعنى أن الازواج الاقباط يمكن أن تتعطل حياتهم الطبيعية لأنهم لم يسددوا مستحقات قاعة الكنيسة.

لدى الاقباط أيضاً مزارات تاريخية هائلة تدر الملايين.. منها مزار عبد المسيح المناهرى فى المنيا وهو قديس يزور الاقباط كنيسته.. ويقدمون هناك العطايا العشور والملابس والخرفان.. وكانت هذه كلها تذهب الى أسقف المنيا.. لكن منذ سنوات جعل

البابا شنودة مزار عبد المسيح المناهرى يتبعه شخصيا.. وهو ما يعنى أن دخل المزار لن يذهب الى إيبارشية المنيا.. لكن يذهب الى الكاتدرائية مباشرة وهو نفس ما حدث مع دير مارمينا بوادى النطرون.. فبعد أن كانت ايراداته تدخل إلى ادارة الدير اصبحت تذهب إلى الكاتدرائية حيث البابا شنودة شخصيا.. وقد يعتقد البعض أنه ليس من حقنا أن نسأل لماذا فعل البابا ذلك.. لكننا نطرح السؤال ليس تشكيكا فى ذمة أحد.. ولكن من أجل أن تكون الشفافية هى سيدة الموقف.

مصدر آخر من مصادر تمويل الكنيسة لفت النظر إليه القس الراحل ابراهيم عبد السيد فى دراسته المهمة عن «أموال الكنيسة القبطية.. من يدفع ومن يقبض».. هذا المصدر هو الموالد.. فالكنيسة المصرية تؤمن بمبدأ الشفاعة التوسلية للسيدة العذراء مريم والملائكة والقديسين، ومعنى الشفاعة هو طلب توسط من له مكانة خاصة أو منزلة مميزة لدى صاحب النعمة لصالح شخص يرى نفسه غير مستحق أن يسأل لذاته شيئا بدون واسطة أو شفاعة شفيع.. وقد اعتاد الاقباط أن يقيموا احتفالات تذكارية لمشاهير القديسين مثل السيدة العذراء ومارجرجس والأنبا شنودة ودميانة وذلك فى مهرجانات شعبية يطلقون عليها الموالد.

وعندما نتأمل الكتاب المقدس أو حتى تراث الآباء الأولين فإننا لا نجد لهذه الموالد أى ذكر أو أثر.. ويسأل إبراهيم عبد السيد: أهكذا نعبد الله ونكرم قديسيه بهذا الإبتذال الرخيص بقضاء أيام وأسابيع فى بطالة وكسل وملء البطون مما ننحره من ذبائح ونذور وسرادقات لبيع الحمص والحلاوة وحب العزيز ومواكب طهور الأطفال وأكشاك بيع الصور والايقونات والطراطير ولعب الأطفال وأشرطة الكاسيت من كل نوع ولكل المغنيين والمطبلين؟ هكذا نحتفل نحن الاقباط بتذكارات القديسين والشهداء فى هذه الخيام المتراصة التى تتمدد فيها الأجساد بعد أن تعرت من أثواب الحشمة ثم زحفت الى داخل الكنائس لا لحضور الصلوات والقداسات بل لمجرد التزاحم وما يصحبه من احتكاكات وسرقات حتى صارت معابدنا كما قال السيد المسيح «مغارات للصوص» ويبقى أن يظهر من جديد ويضفر لها سوطا ويطرد من داخلها الصيارفة وباعة الحمام كما فعل فى القديم.

كل هذا يحدث فى الموالد ومع ذلك تصر عليها الكنائس بل وتحرص عليها وتخاصم من يعارضها وعندما تبحث عن سبب ذلك تجده عند إبراهيم عبد السيد الذى يقول: الموافقة على إقامة هذه الموالد أساسها محبة المال التى هى أصل لكل الشرور.. فهيئات المنتفعين بما تدره هذه الموالد بالألوف والملايين هى التى توافق على إقامتها وتسمح بل وتشجع على الاكثار منها.

ايرادات الكنيسة لا يستطيع أن يحددها أحد أو يحصيها أحد.. لكنها بهذه الصورة تصل إلى مليارات الجنيهات كل عام.. والسؤال الآن هو: أين تذهب كل هذه الأموال؟.. ومن المسئول عن انفاقها؟.. لا يمكن لأحد أن ينكر على البابا شياكته وارتدائه الملابس الجديدة الغالية.. لكن الذى يستفز عدد كبير للغاية من الأقباط هو أن البابا شنودة يرتدى فى احتفالات عيد الميلاد المجيد زيا جديدا يتكلف كل عام حوالى ٢٠ الف جنيه.. رغم أنه يمكن أن يرتدى الزى لواحد عدة سنوات ويوفر ثمنه لفقراء الأقباط ولما تحتاجه الكنيسة.. لقد كان البابا كيرليس السادس مثالا وقدوة فى ذلك فقد ظل يعيش فترة طويلة من حياته وهو يتحرك بنعل مخروم ورفض أن يرتدى ملابس فاخرة أو فخمة فى الاحتفالات بعيد الميلاد رغم أنها اهديت له فأين تقشف البابا كيرلس السادس من فخامة البابا شنودة؟ وهذا أيضاً سؤال برئ حتى لو فهم البعض غير ذلك.

أموال الكنيسة تنفق كذلك على السيارات الضخمة التى يركبها الاساقفة، وفى مجلة الكرازة التى تصدرها الكنيسة.. وتحديدا فى عددها الصادر فى ١٦ ستبمر ١٩٩٤ وتحت عنوان «خطية العربة المرسيدس» كتبت الجريدة: أن الاسقف يحتاج إلى عربة قوية تحتمل أسفاره الكثيرة فى الافتقاد لإيبارشيته التى يزور كل ما فيها من مدن وقرى ونجوع والتى قد تكون فيها طرق غير ممهدة كما أن السيارة ضعيفة الصنع قد تتلف بسرعة وتحتاج الى صيانة متوالية التى قد تكلف الكثير من المال ربما أكثر من المرسيدس والتى تقف أحيانا فى الطريق وتسبب تعطيلا لصاحبها وللخدمة وتعويقا لها.

وهو كلام ساذج وهش لأن السيارات المرسيدس مازالت تستخدم حتى الآن ويطلق عليها البعض تندرا «نيافة الانبا مرسيدس» فليس أمامنا الا أن نقول إن المسيح عليه

السلام الذى ينتسب اليه هؤلاء الأساقفة كان يمشى على قدميه ساعات طوال لكى يرد النفوس من طريق الشر الى طريق النور والحق.. والمسيح الذى يفترض أن يتمثل به الاسقف صاحب المرسيدس دخل أورشليم والجموع المحبة له محيطة به راكبا على اتان وجحش ابن أتان ليكون قدوة مثلا ولأن بعض الجبهات المعارضة فى صفوف الأقباط لم يعجبها سيل السيارات المرسيدس التى تحيط بالكنائس فقد صدرت بعض المنشورات كان أشهر منشور عنوانه، «عربية وعربية».. وبه واقعة طريفة عن أسقف مصرى زار أمريكا تطوع قبطى من مسيحى المجر لتوصيله من مكان لآخر واذا بالأسقف يقف مترددا أمام السيارة ناظرا إليها بتأفف واشمئزاز قائلا: إن العربيات اللى بتركبوها. فقال له: دى وماشية كويس وعمرها ما وقفت ولا تعطلت؟ وسأل الأسقف عن السيارة التى يركبها فى مصر فأجابه الأسقف: إحنا من مدة بنركب المرسيدس.

وكان لأسقف آخر سيارة واحدة لكنها لم تشبع رغبته فقام باستيراد سيارة أخرى بمواصفات خاصة أى بالتليفون والفاكس والأنسر ماشين والراديو والمسجل والتكييف، وحين وصلت السيارة الجديدة إلى مدينته، رأى مسئول كبير فيها أنه من غير اللائق ان يكون للمطران سيارة أفخم من سيارته، فاضطر صاحبها أن يتركها فى محافظة أخرى تابعة لايبارشيته ليتبادل استعمالها وسيارته الأولى بعيدا عن سلطة هذه المسئول. وأسقف ثالث يمتلك سيارتين مرسيدس ضايقه أن يكون لأحد كهنته سيارة قديمة متواضعة اشتراها بثمن مصوغات زوجته التى أشفقت عليه لمرضه من مشقة الإنتقال لخمس قرى كلفه أسقفه بخدمتها كل أسبوع تحت وهج شمس الصيف الحارقة ووابل مطر ووحل شتاء الريف، لكن أسقفه لم يحتمل أن يكون لكاهن يتبعه سيارة مثله مهما كانت قديمة أو متواضعة للغاية.. حتى أنه طلب منه أن يختار أحد أمرين خلال أربعة وعشرين ساعة إما عمامته - أى خدمته - وقوت أسرته وإما سيارته التى تستفز شعبه الفقير.

إن السيارات المرسيدس التى يتم شراؤها بأموال التبرعات والعطايا مخالفة صريحة لتعاليم المسيح عليه السلام.. فبريعها أو بخمس ثمنها يمكن أن تتم إعالة عائلات تتضور

جوعا وإقامة العديد من المشروعات الإنتاجية التى توفر لقمة العيش الحلال لعدد كبير من الكادحين وتخفف عن الدولة أعباء تئن من حملها ميزانيتها المثقلة بأعباء الذين تطحنهم أزمات البطالة والاسكان.

ليست السيارات وحدها هى التى تلتهم أموال الكنيسة وهذه واقعة مسجلة باسم د. جمال وجدى عضو الهيئة العليا لحزب مصر العربى.. حيث كان فى زيارة الى شاطئ «أبو تلات» بالساحل الشمالى بالإسكندرية وأثناء تجواله رأى مبنى فاخرا لا يمكن وصفه بأنه فيللا بل هو قصر هائل وقلعة شامخة محاطة بسور فاخر وحوله حديقة كبيرة.. وسأل عن صاحب هذا المبنى فقيل له إنه مخصص للرئيس الدينى لطائفة من طوائف هذا الشعب المسكين. والمذهل أن المئات من أبناء هذه الطائفة من جامعى القمامة ومنهم من ماتوا ومنهم من أزيلت ودمرت منازلهم عندما انهارت عليهم صخرة من جبل المقطم فى منشية ناصر.

لقد أعلن البابا شنودة بنفسه فى مجلة «الوسط» عدد ٥ ديسمبر ١٩٩٤.أنه أيام البابا كيرلس السادس الذى سبقه كانت حالة البطريركية المالية منهارة لدرجة ان الرئيس جمال عبد الناصر تبرع عام ١٩٦٧ بمبلغ ٣٠ ألف جنيه لسداد العجز فى مرتبات الموظفين، وزاد انهيار الحالة المالية حين صدر قانون برفع الأجور بينما لم يكن لدى الكنيسة ما تسدد به هذه الزيادة، لقد بذل البابا شنودة ـ كما قال ـ جهودا جبارة لاصلاح الوضع المالى فى الكنيسة وتجاوز هذا الوضع وتم فى عهده سداد الديون إلى جانب زيادة الايرادات الموجودة فى البنوك باسم الكنيسة، وأشار البابا كذلك الى أن كل الحسابات جاهزة وليس فيها أى خلل ومنضبطة ولا يوجد ما يعيبها.

كلام البابا هنا عائم جدا.. فقبل حوالى خمسة أشهر من حديث مجلة «الوسط» تحدث البابا لمجلة «أكتوبر» وقال إن هذه آخر مرة يتكلم فيها فى الأمور المادية وانه يجب أن يكرس وقته للرب وللشعب وأنه طلب من المطارنة والأساقفة التوقف عن مناقشة ما ينشر من أمور مقصود بها إحداث الفرقة والانقسام.. وقد التزم البابا بهذه القاعدة.. ففى اغسطس ١٩٩٤ ذهبت إليه مجلة «صباح الخير» لتجرى معه حوارا.. سأله المحرر

عن دور أقباط المهجر فى دعم الكنيسة الأم فى مصر، لم يجب البابا بصراحة على السؤال لكنه لف ودار.. فأعاد المحرر عليه السؤال مرة ثانية.. وسأله عن تبرعات أقباط المهجر الكثيرة التى تصل الى الكنيسة المصرية لكن البابا ضاق بالالحاح على هذه النقطة وقال للمحرر: أرجو ألا ندخل فى هذه الخصوصيات.

البابا شنودة يعتبر أمور الكنيسة المالية إذن أمورا خاصة لا تجب مناقشتها.. لكن هذا لم يمنع ظهور اقتراحات محددة منها على سبيل المثال:

إنشاء بنوك تقوى مسيحية لتلقى الأموال الوفيرة من التبرعات المتدفقة على الكنيسة لتوظيفها فى مشروعات من أجل النفع العام.

أموال التبرعات القبطية فى الخارج كثيرة ووفيرة وفى بقائها بحسابات غير معروفة حتى لو كانت باسم رئيس الكنيسة ما يعرضها للضياع إذا ما توفى، فتصبح من نصيب ورثته الشرعيين من بعده وعليه فلماذا لا يتم تحويل هذه الأموال إلى مصارف مصرية فى حسابات باسم الكنيسة لا باسم رئيسها شخصيا لتكون فى خدمة الاقتصاد القومى طوال حياته ومن نصيب الكنيسة بعد رحيله عملا بقوانين الرهبنة التى لا تسمح لورثة الراهب بأن يرثوه بل ترثه الكنيسة التى ينتمى إليها ويكفى أن هذه الاموال ظلت لسنوات طويلة بغير استثمار.

الجميع يريد أن تكون هناك شفافية فى أمور الكنيسة المالية.. فلابد أن تعلن عن أرقام وقيمة التبرعات التى تصل الى الكنيسة من الداخل ومن الخارج.. والأموال التى تدخلها من مصادرها العديدة الأخرى.. وفى أى وجوه تنفق هذه الأموال.. وهل تنفق فى وجوهها التى تستحقها.. أم رجال الدين المسيحى يفوزون بنصيب الأسد منها؟ واذا كان ذلك يحدث فبأى حق؟ وهل أصبح العمل الدينى الروحى تجارة.. وتحولت الكنيسة إلى سوق؟.. وهل من الطبيعى أن يتصالح الأساقفة والرهبان مع الدنيا ويعيشون بكل هذا البذخ.. أم أن الزهد يجب ان يكون طريقهم ومنهاجهم؟

هذه أسئلة لا أهدف بها الضرب فى أساس الكنيسة.. لكن أسعى وراء اصلاح الكنيسة التى يعيش الملايين من رعاياها فقراء محبطون يرون أمامهم كل مظاهر

الوجاهة والأبهة فى الكنائس وفى وجوه وعلى أجساد الأساقفة وهم لا يجدون ما ينفقونه.. إن البابا شنودة يجب أن يتحرك وأن يقول لشعب الاقباط - كما يحلو للبعض أن يسميهم الآن رغم أنهم أولا وأخيرا مواطنون مصريون - من أين تأتيه الأموال؟ وفى أى شىء ينفقها؟ وأعتقد أن هذا من حق الوطن الذى يقول عنه البابا أننا لا نعيش فيه.. بل يعيش فينا. ■



البابا شنودة ..
الوجه والقناع

حرب الكنائس والمساجد

ماذا يريد الأقباط فى مصر؟ أصارحكم أن هذا سؤال صعب للغاية.. تحتاج الإجابة عنه إلى معرفة النوايا الحقيقية.. وليس مجرد التصريحات الإعلامية الاحتفالية التى تعكس حالة من النفاق المتبادل بين المسلمين والأقباط، البابا شنودة نفسه يتحدث كثيراً عن أن الأقباط فى مصر لديهم مشكلات والمسلمون أيضاً يعانون من نفس المشكلات.. وهو ما يعنى أن الرجل يعى جيداً أننا نعيش جميعاً فى وطن واحد.. لكن فى لحظات حاسمة تفلت من البابا شنودة تصريحات تؤكد أنه لا يعنى ما يقوله.. بل يصل به الأمر إلى أن يطالب بحصص للأقباط فى مجلس الوزراء والمجالس النيابية ومنصاب القضاء والنيابة العامة والجامعات والوظائف الحكومية.. وهو تصور يجعلنا نحسب مصر مجرد جمعية تعاونية تصرف السلع بالبطاقة وليست وطناً له تاريخ وحضارة يجب أن تحترم.

وفى كل مرة تتفجر قضية قبطية.. ويقع صدام بين المسلمين والأقباط يظهر على السطح حديث عن بناء الكنائس فى مصر.ويظهر من يقول أن المشكلة الأساسية التى يعانى منها الأقباط فى مصر هو عدم تمكينهم من بناء الكنائس كما يريدون.. يشعرون من ذلك بأن هناك اضطهاداً وتضييقاً يقع عليهم.. فهم يريدون أن يمارسوا عباداتهم كما يشاءون ويلزم لذلك عدد كبير من الكنائس.. لكن الدولة ترفض.

وأصبح راسخاً الآن أن الحكومة تحارب الأقباط وترفض كل طلب لهم ببناء كنيسة وهو ما يدفع الأفراد إلى محاولة بناء الكنائس ولو بالقوة أو شراء منزل صغير وإحضار قس للصلاة فيه وبذلك يتم تدشين الكنيسة.. لكن سرعان ما يحدث صراع عنيف ينتهى

بقتلى وضحايا من الجانبين.. وفى خضم الأحداث يظهر ما يعرف بالخط الهمايونى.. ورغم أن الكثيرين يرددون الكلمة.. لكن قلة قليلة هى التى تعرف معناها.

والخط الهمايونى لمن لا يعرفه عبارة عن مرسوم صدر من الباب العالى فى الأستانة فى فبراير ١٨٥٦ فى عهد السلطان عبدالمجيدسلطان الدولة العثمانية لتنظيم عملية بناء وترميم الكنائس فى جميع الولايات التابعة للدولة العثمانية بحيث يطبق على جميع الطوائف والملل والأديان غير الإسلامية سواء كانوا «أرثوذكس أو كاثوليك أو بروتستانت» أو غيرهم من الملل وكذلك اليهود ويختص بكل ما يتعلق ببناء الكنائس والمستشفيات والأبنية والمحلات والمكاتب والمقابر بجميع الطوائف غير الإسلامية.

يتعلق الخط الهمايونى كذلك ببناء معابد اليهود وبانتخاب البطاركة لجميع الطوائف المسيحية وبالتوظيف فى الوظائف المدنية والعسكرية وبالخدمة العسكرية للمسلمين والمسيحيين وإنشاء الدفاتر المالية للولايات التابعة للحكم العثمانى..

ويدعى البعض أن الخط الهمايونى بصورته التى صدر بها مازال مطبقاً حتى الآن فى مصر وهو كلام يحتاج إلى نظر.. ففى عام ١٩٣٤ أصدر وكيل وزارة الداخلية فى مصر عشرة شروط للتصريح ببناء الكنائس يجب توافرها قبل الترخيص ببناء الكنائس وهى:

- هل الأرض التى يرغب بناء الكنائس عليها من أرض فضاء أو زراعية وهل هى مملوكة للطالب أم لا وتقديم سندات ملكية؟

- إبعاد القطعة المراد بناء الكنيسة عليها من المساجد وعن الأضرحة الموجودة بالناحية.

- إذا كانت القطعة المراد البناء عليها وسط أماكن المسلمين أو المسيحيين.

- إذا كانت بين مساكن المسلمين فهل لا يوجد مانع من بنائها.

- هل يوجد للطائفة المذكورة كنيسة بهذه البلدة خلاف المطلوب بناؤها.

- إذا لم يكن بها كنائس ما هو مقدار المسافة بين البلدة وبين أقرب كنيسة لهذه الطائفة بالبلدة المجاورة.

- ما هو عدد أفراد الطائفة الموجودين بهذه البلدة.

- إذا كان المكان المراد بناء الكنيسة عليه قريباً من جسور النيل أو الترع أو المنافع العامة أو مصلحة الري يؤخذ رأى تفتيش الري وإذا كانت بالقرب من خطوط السكة الحديد ومبانيها يؤخذ رأى المصلحة المختصة.

- يعمل محضر رسمى عن هذه التحريات ويبين فيه المحلات المجاورة لبناء الكنيسة.

- يجب على الطالب أن يقدم مع طلبه رسماً عملياً بمقياس واحد فى الألف يوقع عليه من الرئيس الدينى للطائفة ومهندس معتمد.

لا وجود إذن للخط الهمايونى.. وهذه الشروط مازال معمولاً بها حتى الآن.. لكن قبل أن يتشنج أحد ويقول إن هذه الشروط وحدها كفيلة بألا تقوم أى كنيسة جديدة.. فإن هناك عشرة شروط وضعتها وزارة الأوقاف لبناء المساجد وهى:

- منع إقامة المساجد أسفل العمارات السكنية.

- ألا تقل مساحة المسجد عن ١٧٥ متراً مربعاً.

- أن يضع المتبرع ببناء المسجد مبلغاً لا يقل عن خمسين ألف جنيه فى أحد البنوك ضماناً لجدية العمل.

- أن تكون المنطقة فى حاجة حقيقية للمسجد.

- ألا تقل المسافة بين أى مسجدين عن ٥٠٠ متر أى نصف كيلو متر تقريباً.

- ألا ينشأ مسجد إلا بموافقة صريحة من وزارة الأوقاف.

- أن يبنى تحت المسجد دور أرضى لمزاولة أنشطة الخدمة الاجتماعية والصحية.

- أن توافق وزارة الري إذا كان المسجد أو الزاوية على شاطئ النيل.

هناك شروط عشرة للكنائس تقابلها شروط عشرة للمساجد.. وقد فعلت الدولة خيراً بذلك بعد أن حدثت حالة انقلاب ضخمة فى بناء المساجد والكنائس.. لدرجة أصبحت

تهدد السلام والأمن والاستقرار فى مصر.. للدرجة التى يمكن أن نقول فيها إن المسألة أصبحت عندا بين المسلمين والأقباط.. فكيف تبنى كنيسة ولا يبنى أمامها أو بجوارها مسجد فخم ضخم وكأن المبانى وحدها هى التى تؤكد إسلام المسلم أو مسيحية المسيحى.

لقد راعت الحكومة هذه الحساسية وعملت على منح بعض التسهيلات.. ولذلك ففى عام ١٩٩٨ صدر القرار الجمهورى رقم ١٣ الذى نص على أن يكون الترخيص بترميم الكنائس من اختصاص المحافظين بعد أن كان فى الماضى الترخيص بترميم الكنائس بقرار من رئيس الجمهورية.. وبعد هذا القرار أصبح القرار بترميم الكنائس بموافقة المحافظ وظل الترخيص ببناء الكنائس فقط بقرار من رئيس الجمهورية.. لم يكن هذا كل ما حدث ففى عام ١٩٩٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٣ وينص صراحة على أن يكون ترميم جميع دور العبادة من المساجد والكنائس والمعابد من اختصاص الإدارات الهندسية بالمراكز والمدن.

معنى ذلك أنه لا وجود للخط الهمايونى فى مصر.. ولا يجرى العمل به ولا تطبقه أى محكمة فى مصر أو تستند إليه فى حالة وجود نزاع على الترخيص ببناء أى كنيسة.. لكن يبدو أن البعض يستغل جهل الناس ويدس عليهم ما لا يعرفون.. فلا توجد تعقيدات مقصودة أمام بناء الكنائس فى مصر.. لكن يظل فى ذهن الأقباط أن هناك حظراً على بناء دور العبادة لهم وكأن الدولة تريد أن تحرمهم من ممارسة شعائرهم..

وتعالوا نكون صرحاء.. ونتحدث دون حياء.. فالأقباط فى مصر فى معظم الأوقات إن لم يكن كلها يعتبرون أنفسهم فوق الدولة.. بل أنهم يريدون أن تكسر القوانين من أجل تحقيق ما يريدونه.. وإذا لم يتحقق لهم ذلك أعلنوا راية الاضطهاد حتى يتم لى ذراع الدولة وهو ما حدث كثيراً خلال السنوات الماضية.. ولولا أن الدولة تتعامل بحكمة فى أوقات كثيرة لتم كسر القانون دون وجه حق من أجل الأقباط.. وهو ما لا يرضاه أى عقل.. فنحن دولة لها دستور ويحكمها قانون ويجب أن يخضع الجميع له مسلمون وأقباط.

لقد اعترضت فئات عديدة على الشروط العشرة لبناء المساجد واعتبر البعض أن هذه حرب جديدة على الإسلام تقودها أمريكا التى أوقفت بناء المعاهد الأزهرية وها هى تقف أمام بناء المساجد بالشروط التعجيزية.. لكن أحداً لم يخرج فى مظاهرة ولم يتهم أحد الحكومة بأنها بذلك تحارب المسلمين أو أنها تريد أن تقضى على الإسلام.. فإن هذا قانون يجب أن يخضع له الجميع ومن يعترض عليه فأمامه القنوات الشرعية التى يعترض من خلالها.. إن شروط بناء المساجد تعنى أن مصر لن يبنى فيها مسجد بعد اليوم.. لدينا مساجد كثيرة، فى كل شارع مسجد ولذلك فشرط أن يكون بين كل مسجد والثانى ٥٠٠ متر، لن يسمح ببناء أى مسجد جديد.. كما أن القانون سيمنع التوسع فى إنشاء المساجد أسفل العمارات السكنية وهى الظاهرة التى انتشرت منذ سنوات عديدة وكانت لها تأثيرات بالغة الضرر.

ليس مهما عندى من يبنى ومن يهدم.. ولكن يهمنى أن يخضع الجميع للقانون وأن نسمع كلام العقل، لقد هاجم الشيخ الشعراوى يوماً ظاهرة بناء المساجد وانتشارها بشكل ضخم وقال إن هذه ظاهرة غير صحية بالمرة.. وكانت وجهة نظره محددة فى أن وزارة الأوقاف المصرية بإمكاناتها المحدودة لن تستطيع أن تسيطر على كل المساجد.. وعليه فسوف تترك إدارة عدد ضخم من المساجد لجهات معينة تديرها.. وساعته ستصبح هذه المساجد مفرخة للإرهاب والإرهابيين.. لم يقل أحد وقتها أن الشيخ الشعراوى يحارب بناء المساجد.. وما يسير على المساجد يسير على الكنائس.

ثم وهذا هو المهم هل نحن فى حاجة إلى مساجد وكنائس فعلاً.. إن أزمة وفاء قسطنطين وما تبعها من تحليلات وتفسيرات تؤكد أن الحالة الإيمانية لدى المسلمين والأقباط فى مصر فاسدة للغاية.. فلا يوجد مسلمون حقيقيون ولا يوجد مسيحيون حقيقيون ولكننا متدينون قشرة.. نهتم بالتدين الظاهرى فقط دون أن يترجم هذا الإيمان إلى جوهر ومضمون حقيقى.. وإلا فليقل لى الذين يطالبون ببناء المساجد والكنائس.. لماذا ينتشر كل هذا الفساد فى مصر.. من فساد مالى إلى فساد سياسى.. ومن فساد إدارى إلى انحلال وانحراف جنسى تشهد عليه شبكات الدعارة التى تسقط كل يوم.

إن يد الدولة يجب أن تكون قوية بما فيه الكفاية وبدلا من أن تضع شروطاً صارمة تقلل بها من بناء المساجد والكنائس عليها أن تصدر قراراً ملزماً بمنع بناء دور العبادة لمدة عشر سنوات قادمة.. ومن يرد أن يبنى مسجداً أو كنيسة فما عليه إلا أن يوجه ماله لبناء مستشفى أو مدرسة أو ملجأ للأيتام.. وساعتها سيكون جزاؤه عند الله أوفى وأوفر. إن المشكلات التى تعانى منها مصر فى الخدمات الصحية والتعليمية ليست هينة مطلقاً.. وبدلاً من الحملات التى تتسول من الناس التبرع.. لماذا لا يبادر أصحاب الإيمان والتقوى ويتبرعون بأموالهم من أجل وجوه الخير المختلفة؟.. لا أطالب الدولة بأن تجبر أحداً على التبرع أو زخذ الأموال التى ستدفع فى بناء المساجد والكنائس وتوجيهها إلى بناء مؤسسات عامة.. ولكن لابد أن نفعل ذلك من تلقاء أنفسنا.

لقد قابلتنى آية فى الإنجيل هزتنى بعمق تقول: «متى أردت أن تصلى فادخل مخدعك وأغلق بابك وصل لأبيك الذى فى الخفاء فهو يجازيك علانية» إن هذه دعوة عظيمة للإخلاص فى العمل وأن تكون العبادة من أجل الله وحده.. إذا أردت أن تصلى لا تذهب إلى الكنيسة ولكن إدخل مخدعك.. ليس هذا فقط ولكن أغلق عليك بابك.. حتى تكون أنت وأبوك وحدكما تصلى له دون أن تحرص أن يراك أحد أو يشهد لك أحد أو يشير لك أحد بأنك مؤمن أو رجل بتاع ربنا.. ما يحدث فى الكنائس شئ غير ذلك تماماً.. فهناك مبالغة فى أداء طقوس العبادة.. ومبالغة فى البكاء.. ورفع الأيدى إلى السماء.. وكأن من يفعل ذلك يريد أن يقول إنه يعبد الله بجدية ومن يشك فى ذلك فليرنى وأنا أصلى.. ليس هذا من الدين فى شئ ولم يقل به الإنجيل مطلقاً.. فمن يرد أن يجتهد فى العبادة فليجتهد فى بيته لكن هذا ورغم أنه كلام من الدين فإنه لن يعجب رجال الدين لأن بناء الكنائس وانتشارها فيه خير وافر ووفير لهم.. فكلما زادت الكنائس وزاد المترددون عليها زادت التبرعات والهبات والعطايا وكله عند أبينا مكاسب.

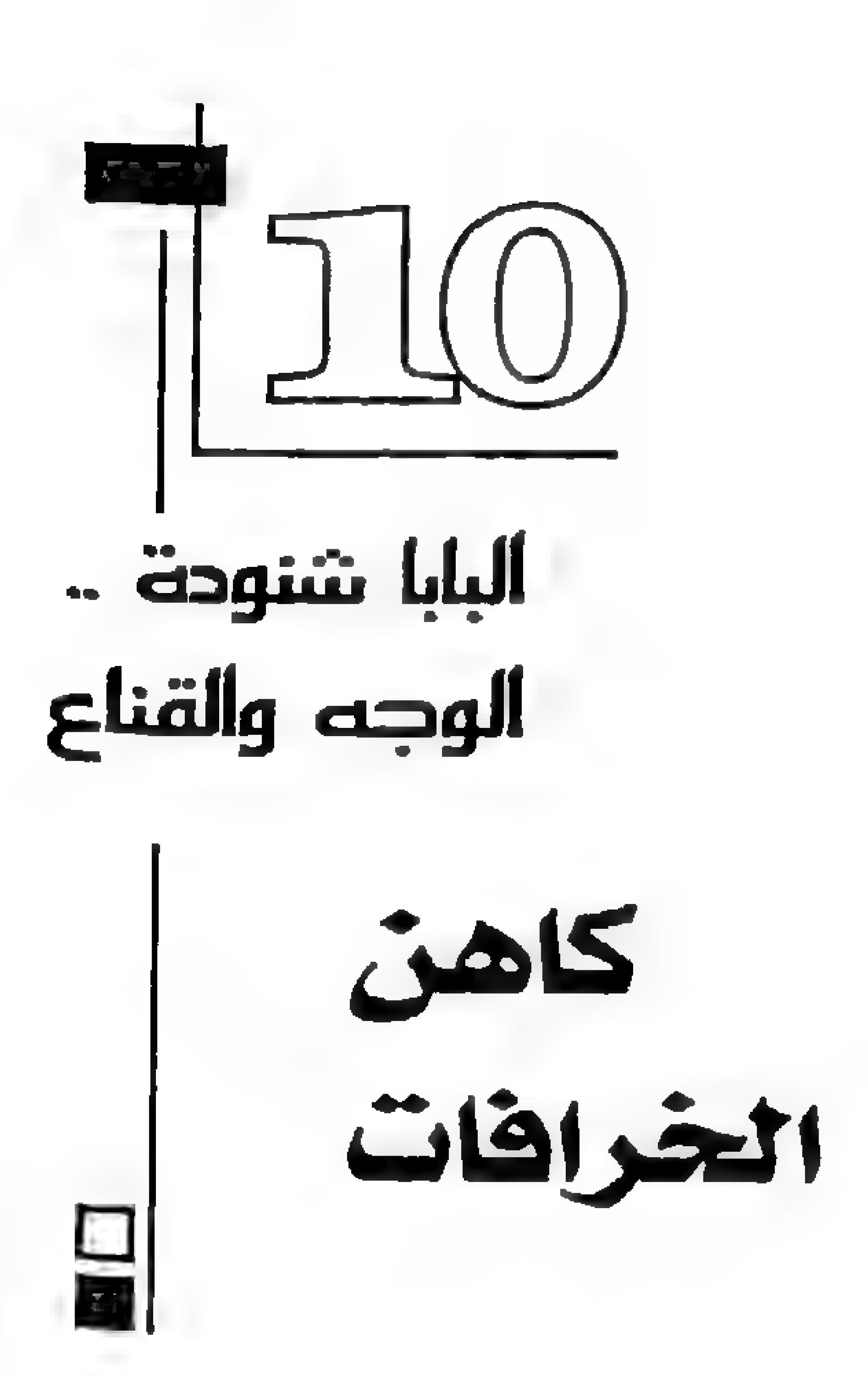
ما يحدث فى المسيحية يحدث فى الإسلام.. فهناك حالة نفاق جماعية تشهدها المساجد وفى الانفاق على الدعاة وعقد جلسات وعظ لهم.. وأعتقد أن كل هذه المظاهر

الزائفة والكاذبة لا يمكن أن تنتهى إلا إذا تم تقنين بناء دور العبادة.. فلا الكنائس تمتلئ بالأقباط دائماً ولا المساجد تمتلئ بالمصلين فى كل وقت.

لقد فكرت للحظة أن الدولة يمكن أن تفسد على الأقباط والمسلمين رغبتهم الملحة التى تحرقهم بالتوسع فى بناء دور العبادة.. بأن تفتح الباب كاملاً وتاما أمام الجميع فمن يرد أن يبنى مسجداً فليفعل ومن يرد أن يبنى كنيسة فلا يتردد.. فكل ممنوع مرغوب.. ولا يتحدث الطرفان عن المنع إلا لأن هناك المنع.. فإذا بطلت الحجة بطل الكلام كله.. لكنى تراجعت بشدة فالمصريون يعيشون بمزاجهم وعلى مزاجهم الخاص.. ولو فتح الباب فسوف تضيع مئات الملايين هدراً على مظاهر كاذبة ولذلك فلا داعى لأن نفتح هذا الباب الذى لن تأتى منه راحة أبداً.

وحتى لا يعتقد البعض أنى وضعت مشكلة بناء المساجد على خفتها إلى جوار مشكلة الكنائس على حدتها حتى أفرغ مشكلة الأقباط من مضمونها.. فإننى لا أختلف على أن المشكلة عند الاقباط أعنف.. لكن الواقع يؤكد أن كل ما يثار عن بناء الكنائس ما هو إلا حجة للدخول إلى ساحة مطالب أخرى ومحاولة لتفتيت هذا الوطن.. الذى لا يريد أولاده أن يرحموه أو يتقوا الله فيه.. وأحداث السنوات الماضية تؤكد ذلك.. فعندما تكون المشكلة دخول مسيحية الإسلام. وعندما تكون أزمة فى أحوال الأقباط الشخصية.. وعندما يقع صراع فى أى مؤسسة بين مسلمين وأقباط تظهر ورقة الكنائس وبنائها.. وهو ما يجعلنا نتعامل معها على أنها ورقة فقدت تأثيرها ولم تعد لها أهمية.. فالقانون مفروض على الجميع ويجب أن يسير ويطبق على الجميع!

من يريد أن يصلى فليصل.. ومن أراد أن يعبد الله فليعبد الله كما يشاء.. لكن لا تحولوا الدين إلى تجارة.. ودار العبادة إلى سوق.. ولا تنزلوا بالله من سمائه لنتفاوض عليه.. فالله أسمى من ذلك لو كنتم تعقلون! ■



10

البابا شنودة ..
الوجه والقناع

كاهن
الخرافات

أعرف أن القمص مرقص عزيز راعى الكنيسة المعلقة سيفرح للغاية وينام قرير العين بعد أن أكتب عنه.. فهو رجل مدمن شهرة.. ويبدو أنه معجب بنفسه للغاية والدليل يأتيك من صورته التى يوزعها بنفسه على الصحف لتنشر مع أخباره ومقالاته.. وهى الصورة التى تعلوها ابتسامة حاقدة لا تتناسب مطلقاً مع دور رجل دين.. هذا غير إقحام نفسه فيما يفهمه ولا يفهمه وما يعنيه وما لا يعنيه.. ولأنه من تدخل فيما لا يعنيه لقى ما لا يرضيه.. فلدى هنا لمرقص عزيز ما لا يرضيه.. لن يرضى أمام الناس وسيصرخ ويرغى ويزبد.. لكنه بينه وبين نفسه سيكون سعيداً للغاية.. فقد تحقق حلم عمره وأصبح نجماً تكتب عنه الصحف.

فمنذ أن صدرت «صوت الأمة» ومرقص عزيز يعيش عليها ويستمد منها شرعيته وأهميته.. يتلقف أى خبر نكتبه.. أو أى فكرة نطرحها.. أو أى رؤية نعرضها للمناقشة ويظل يبكى على الإساءة التى وجهتها «صوت الأمة» للمسيحية والأقباط.. وليته يفعل ذلك بأدب واحترام ولكنه يستخدم أحط ألفاظ وأقذر التشبيهات الله.. أما أسخف ما يتهم به مرقص عزيز من لا يعجبونه هو أنهم جهلاء.. رغم أنه بما يفعله يؤكد أنه لا يقرأ الكتاب المقدس ولا يفهم آياته ولا يدرك معانيه.. فأنا أشك أن مرقص عزيز قرأ «عيشوا بالسلام وإله المحبة والسلام سيكون معكم فالمحبة لا تطلب ما لنفسها» ولا أعتقد أنه سمع إلى «أحبوا أعداءكم.. باركوا عنيكم وأحسنوا معاملة الذين يبغضونكم وصلوا لأجل الذين يسيئون اليكم ويضطهدونكم» ولم يمر عليه «بمثل ما تريدون أن يعاملكم الناس

عاملوهم انتم أيضاً فإن أحببتم الذين يحبونكم فأى فضل لكم فحتى الخاطئون يحبون الذين يحبونهم».. هذه التعاليم الدينية السمحة يجب أن يلقيها مرقص عزيز على رعاياه.. لكنه يجهلها ولا يحس بها ولا يعمل بما فيها.

أشعر أحيانا بأن مرقص عزيز يعانى من عقدة خاصة من «صوت الأمة» تدفعه لأن يختلق كلاما ويلصقه بنا.. فنحن فى الأزمة الأخيرة التى ألمت بالأقباط بعد أن أسلمت وفاء قسطنطين واستعادتها الكنيسة لم نتجاوز الحدود المهنية التى تسعى وراء الخبر.. ولأننا نملك رأيا وفكراً ورؤية فقد طرحناها دون خوف ودون تملق ودون خضوع لابتزازات قبطية مارسها رجال دين من المفروض أن يكونوا بعيدين عنها.

افترى مرقص عزيز علينا أننا نتعمد الإساءة إلى نساء الأقباط وسود فى ذلك مقالا نشرته له جريدة الميدان.. وبعد ساعات اتصل بى المهندس أسامة نجيب لبيب برسوم من المنيا قال لى أنا مسيحى أرثوذكسى ولم يعجبنى ما كتبه مرقص عزيز عن «صوت الأمة» وعندى رد محدد أريد أن أبعثه إليكم قبل أن أذهب للاحتفال بالعيد.. جاءنى الرد وكان هذا نصه: نعم سيدى جناب القمص اتفق مع سيادتكم بأنه سوف تدق أجراس الكنائس ويكون المسيح حزيناً كما فى الأعوام السابقة فهناك الزلازل والمجاعات والحروب وقد أضيف اليها خطاب جديد لبعض من ينتمون إلى المسيحية، فبدلا من المحبة والتسامح نرى الاتهامات بالبذاءات والتحقير والتفكير واتهام الشرفاء بعدم معرفة فضيلة الطهارة والعفة ولى الحقائق وابتسار المعلومات.

سيدى القمص ليس من حق أى إنسان مهما علا شأنه أو مقامه الدينى أن يفتش فى ضمائر البشر.. سيدى ألا نتذكر من الذى تصدى إلى تيارات العنف للجماعات المتطرفة ودعاتهم.. هم هؤلاء الشرفاء.. من الذى فتح ملفات الفساد السياسى والاقتصادى.. وعندما اجتهد أخونا فى الوطن وتساءل عن صيام الـ٢٦١ يوماً للأقباط وعدم زواج الرهبان السابقين وزوجات القساوسة المتوفين.. هو قرأ مثلى الكتاب المقدس وأيضاً كتاب القس كيرلس «أصوامنا بين الماضى والحاضر» لم يجد ذكراً لكل هذه الأمور.. بل

وجد كلام رهبان سواء سابقين أو لا حقين.. ووجد فى إحدى رسائل معلمنا بولس الرسول أن من شروط الأسقف أو المطران أن يكون بعلا متزوجاً لامرأة.. أى ليس راهباً وعن تأويل كلماته إلى اتهاه خاص بالمسيحيات فهو يقول بالنص فى مقاله: ليس معنى أن المسيحيات تركن دينهن بحثاً عن الجنس.. إنما العار ياسيدى فى الصمت وعدم إدانة العنف لأى من فئات النسيج الوطنى المصرى الواحد مثلاً كعدم التصدى للإشاعة الكاذبة بخطف الزوجة المعنية والصمت فى إدانة التحرش البدنى ببعض السياسيين والصحفيين ورجال الشرطة.. إنها مصرنا كلنا ياسيدى القمص».

سيصرخ مرقص عزيز وسيسارع كعادته دون أن يتيقن أو يتبين الحقيقة ويقول إن هذه رسالة ملفقة كاذبة.. ولأننى أعرف أن هذا أول ما سيلقى فى خاطره فإننى أقول له: وعندى ياسيد مرقص عنوان المهندس أسامة وتليفوناته إذا أردت أن تتأكد منه أنه صاحب الرسالة.. أو على الأقل لتسمع منه بنفسك رأيه فيك وفى سلوكك وفيما تفعله بالحق والباطل.

ما يفعله مرقص عزيز طبيعى جداً وعادى للغاية بل يتناسب مع شخصيته.. فهو ومن تلقاء نفسه يرمى بآرائه فى أية قضية مشتعلة دون حتى أن يطلب منه أحد المشاركة.. ظهر بقوة فى أزمة «بحب السيما» وظهر ضيق صدره بأى رأى مخالف له.. لقد صنع من نفسه متحدثاً رسمياً باسم الاقباط وحاميا لحمى الكنيسة وشوه بصورة فظة غليظة كل معارضيه.. بل إنه لم يردد فى الوصول إلى قاعات المحاكم ليجرجر المبدعين ويحاكمهم على أفكارهم.

وفى أزمة وفاء قسطنطين ظهر بصورة متعالية للغاية.. صدر نفسه كمتحدث رسمى باسم البابا شنودة، ينقل عنه آراءه وأخباره ويصدر الأوامر للجميع.. انه يعانى من عقدة اضطهاد هائلة.. فهو يكتب فى أوقات معينة بمنطق الضعيف الذى يعانى من الظلم ويطلب من كل خلق الله أن يرفعوه عنه.. وعندما يشعر بلحظة قوة ولو عابرة تجده ينفش ريشه ويتعمق ويقول أنا هنا وكأنه شجيع السيما المزيف.. تجده يقطع فى سيرة من

يعارضه.. فالفرصة لن تأتيه مرة ثانية.. ونسى أنه بذلك يسيئ إلى الزى الذى يريدته والعمامة التى يضعها على رأسه.. ورغم أن مرقص عزيز يعرف الحقائق كاملة.. ولديه التفاصيل لكنه يغالط ويدور ويناور ويقلب الأمور رأساً على عقب حتى يكون هو فى النهاية على حق.. رغم أنه أبعد ما يكون عنه.

كل ذلك لم أتعجب منه.. ولم استغربه بعد أن ضبطت مرقص عزيز وهو متلبس بترويج الخرافات والدفاع عنها والتأصيل لها.. حدث ذلك فى برنامج بثته قناة «العربية» الفضائية الإخبارية فى ٢٤ ديسمبر الماضى.. كان البرنامج «مشاهد وآراء» يعرض للظواهر الغريبة فى الكون وكيف يتعامل معها البشر فى مختلف الديانات.. عرضت الكاميرا لمشاهد مختلفة من كنيسة مصرية يقف فيها كاهن يرتدى الزى الكنسى ويمسك بيده صليباً كبيراً ويقف بين يديه عدد كبير من المتشنجين والزائغى الأبصار.. يردد على مسامعهم بعض الترانيم والآيات ويضرب على رءوسهم بالصليب برفق.

كان المشهد مذهلاً.. المئات يصرخون.. والنساء تبكى بل وتولول.. وتهتف إحداهن.. الحقنى يا أبونا.. أنا تعبانة ياأبونا.. يذهب إليها الأب ويقول لمن حولها اتركوها ويقوم هو بعلاجها على طريقته وبعد لحظات تقوم وهى صحيحة سليمة وتتحدث لمراسل البرنامج لتشرح له الفرق بين ما كانت تحس به وما تشعر به الآن.. وهى محاطة بعدد كبير من رواد الكنيسة الذين يصفقون للأب المعجزة.

استضاف البرنامج هذا الأب واسمه مكارى يونان الذى تحدث باستفاضة عن عمله وعن الحالات التى قام بعلاجها وأنقذها من الشرير.. لخص ما قام به.. فهو يعالج باسم يسوع الناصرى.. يقوم بإلقاء عظة ويصلى ويطلب العون للعلاج.. وضرب أمثلة عديدة على الذين عالجهم من المجانين والخرس والذين يركبهم عفاريت.

مفاجأة البرنامج كانت فى مرقص عزيز الذى تحدث كثيراً عن الجن والعفاريت وطرق إخراجها من الجسم ولم يكتف بذلك بل أخذ ينظر للمس الشيطانى وكيف يعانى منه الإنسان.. وحتى يظهر نفسه خبيراً قال: هو اللى بيخرج الروح بيخرجها مش بقدرته

هو لكن باسم السيد المسيح.. فالشرير لا يحتمل علامة الصليب ولا يحتمل اسم السيد المسيح.. أما اللى يدخل بقوته فلا يستطيع أن يفعل شيئاً.. كان يقطع كلام مرقص عزيز مشاهد للأب مكارى يونان وهو يرش ثلاث رشات فى وجوه الممسوسين حتى يشفيهم وبعد كل مرة كان يظهر مرقص عزيز ليعلق ويشيد بما يحدث هو يبتسم ابتسامة واسعة لا ندرى سببها ولا مصدرها.

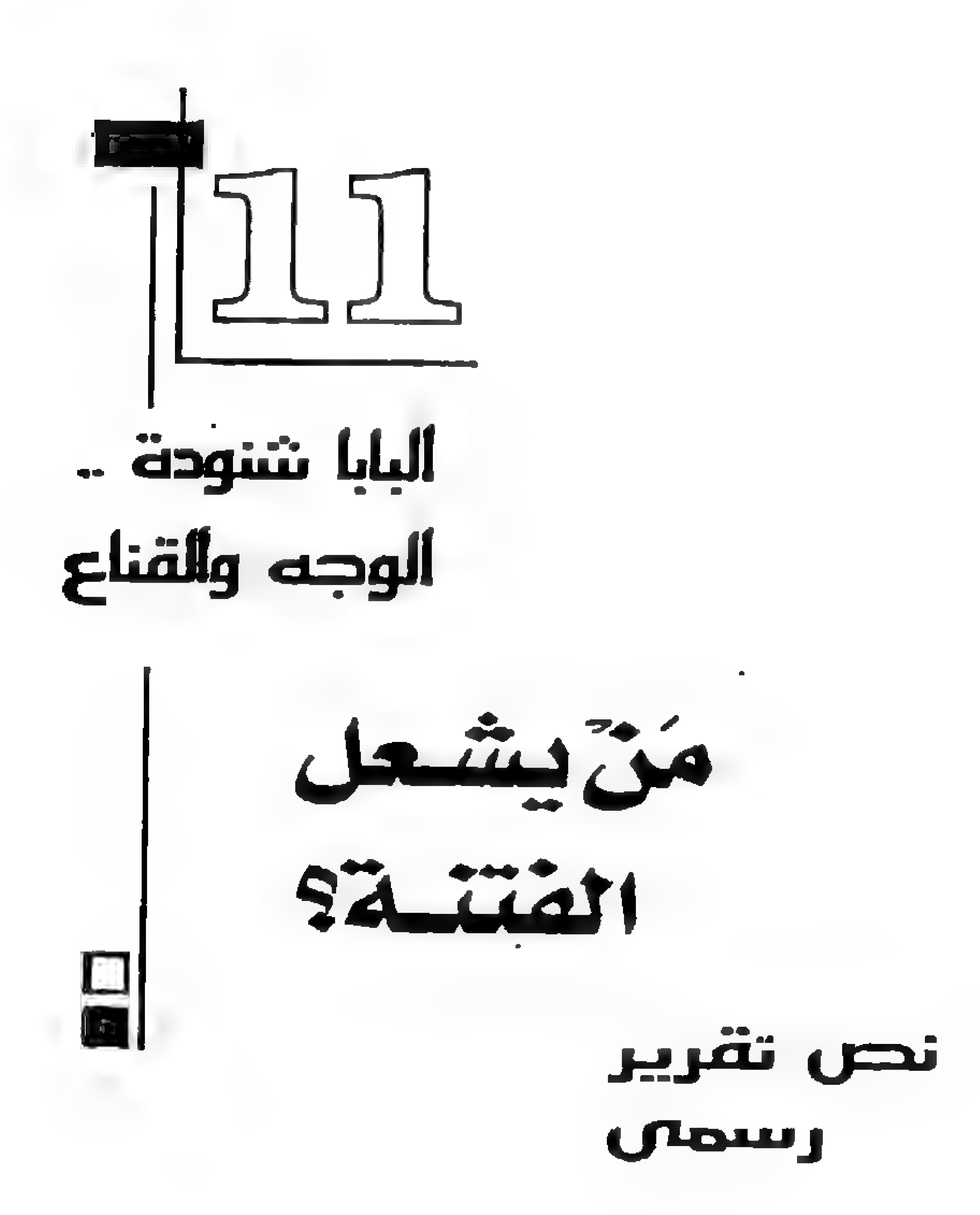
إننى لا ألوم هؤلاء الذين ذهبوا إلى الكنيسة طالبين الشفاء فهؤلاء لا يعرفون أو لا يدركون ما يجرى لهم.. لكن ألوم على مرقص عزيز الذى يستغل ضعف الناس وجهلهم ويتاجر فى الخرافات.. فمن مصلحته أن يعتقد الناس أنهم أسرى للجن ومسكونون بالشياطين حتى يكونوا طوال الوقت فى حاجة ماسة إلى رجال الدين الذين يعالجونهم ويجنون من وراء ذلك مبالغ طائلة لا يمكن أن نحصيها أو نعدها.. لقد ظهر بين المرضى طالبات وموظفات وأقباط بسطاء لا يريدون إلا السكينة والطمأنينة وبدلاً من أن يمنحها لهم رجال الدين من خلال التعاليم السمحة يغرقونهم فى الخرافات والخزعبلات واللامرئيات.

لقد اكتشفت عقلية مرقص عزيز وهو يتحدث عن الجن والعفاريت والشيطان وإخراجهم من جسم الإنسان.. لا يعرف شيئاً عن الطب ولا عن العلاج النفسى.. وكل ذلك كله بقدميه وجلس يأخذ من جيبه القريب ليخدع البسطاء الذين يلقون بأنفسهم فى بيت الله فإذا بهم يجدون أنفسهم فى مغارة ولست أدرى هل يذهب مرقص عزيز إلى فراشه وهو مستريح الضمير.. هل ينام وهو مطمئن إلى أنه يرضى الله.. إنه يؤذى رعاياه فليس غريباً أن يؤذى من يعارضهم ويسئ إليهم ويكذب عليهم ويلفق لهم التهم والأكاذيب ويستعدى عليهم الناس مستعرضاً عضلاته ومتوعداً لهم وكأنه فتوة فى حارة شعبية وليس رجل الدين له دور محدد يجب ألا يتعداه ولا يتجاوز حدوده فيه.

إننى أعرف رجال دين مسلمين ومسيحين فضلاء.. لكن لم يرد على مثل مرقص عزيز الذى يتباهى بقدرته على الشتائم والسباب.. أعرف أن رجل الدين يهتم بأن يطور

نفسه يبحث فى مشاكل من يعظهم يحاول أن يحلها وييسر لهم حياتهم.. وأن يلتفت لذلك طالباً رضا الله وحده وليس رضا الناس.. إننى أنصح مرقص عزيز بأن يركز فى عمله أفضل له عند الله.. فلن يجنى من وراء ما يفعله إلا الأشواك.. وساعتها لن يسمع له أحد.. فقد احترف الشكوى بشكل مزعج حتى لمن حوله معتقداً أنه مسنود.

ومسنود هذه تحتاج إلى إيضاح فمرقص عزيز يقوم بدور محدد ومعلوم تعرفه الكنيسة جيداً وليس غافلة عنه.. فهى تطلقه كى يسب ويلعن ويتطاول.. وفى وقت معين يظهر رجل دين آخر ليتحدث بالعقل ولا مانع من أن يعتذر عما بدر من مرقص عزيز.. وقد تكرر هذا كثيراً.. فإساءات الرجل كثيرة.. واعتذارات الكنيسة عنه كثيرة أيضاً.. لكن السؤال الذى لابد أن يجيب عنه البابا شنودة.. هو: هل يرضيه ما يفعله مرقص عزيز؟.. هل يعجبه لسانه الزلق؟.. قد يكون الأمر مقبولاً عند البابا شنودة وهذه مصيبته بالطبع.. أنا لا أشكو مرقص عزيز للبابا شنودة لكنى أردت فقط أن أضع نموذجاً فظاً لرجل دين أمامكم.. رجل دين يعظ رعاياه بالفضائل ولسانه رطب بالشتائم.. ويحمل الصليب على صدره ولا يكف عن ترديد الأكاذيب.. هذا وفقط! ■


11
البابا شنودة ..
الوجه والقناع
مَنْ يشعل
الفتنة؟
نص تقرير
رسمى

هذه واقعة تاريخية.. لكن السياق العام يقتضى أن نعيد نشرها مرة ثانية.. لا أطعن بها فى تاريخ البابا شنودة.. ولا أريد أن ألحق بثوبه أى ضرر أو أذى.. كل ما أريده هو إثبات ما حدث فعلاً بلا زيادة ولا نقصان.. كما أورده الباحث نبيل عبدالفتاح كملحق فى دراسته عن المصحف والسيف فى مصر ولا تعليق أيضاً..

ففى ١٢ يناير ١٩٨٢ أقام البابا شنودة دعوى طلب فى ختامها الحكم أولاً وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الجمهورى رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ الذى قضى بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بتعيين الأنبا شنودة الثالث بابا الاسكندرية وبطريركاً للكرازة المرقسية.. والذى قضى بتشكيل لجنة للقيام بالمهام البابوية من خمسة أعضاء من الأساقفة وثانياً فى الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه وما يترتب عليه من آثار مع إلزام المدعى عليهما وهما رئيس الجمهورية بصفته ورئيس الوزراء بصفته.. وحملت الدعوى رقم ٩٣٤ لسنة ٢٦ قضائية.

كان البابا شنودة مازال معتقلاً بدير الأنبا بيشوى بصحراء وادى النطرون.. وقال فى دعواه إنه علم بقرار الرئيس بعزله فى أول نوفمبر ١٩٨١ وتظلم منه أمام المدعى الاشتراكى فى ٢٨ ديسمبر ١٩٨١، ثم أقام دعواه على أساس أن القرار مخالف لأحكام القانون وساق لتأكيد ذلك عدة أسباب منها:

أولاً: إن القرار الجمهورى رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بتعيينه بابا الاسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية قد تم بناء على الإجراءات المنصوص عليها فى لائحة انتخاب البطريرك

الصادر بها القرار الجمهورى بتاريخ ١٩٥٧/١١/٢ المنشور بالعدد ٥٨ مكرراً من الوقائع المصرية فى ١٩٥٧/١١/٣، وأنه طبقاً لأحكام تلك اللائحة تم انتخاب خمسة من الأساقفة والرهبان بمعرفة لجنة مشكلة من ثمان من المطارنة والأساقفة من أعضاء المجلى الملى العام برئاسة قداسة البطريرك، وتم انتخاب ثلاثة منهم بواسطة الناخبين المقيدين بجدول خاص وأجريت القرعة الهيكلية وانتخب قداسته بابا الاسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية وتم اعتماد هذا التعيين بموجب قرار رئيس الجمهورية.

وتقول الدعوى كذلك إنه يتبين مما سبق أن إجراءات تعيين البابا قد تمت سليمة وفقاً لأحكام القانون ومضى على هذا التعيين ما يقرب من ١١ سنة كاملة يمثل الطائفة خلالها أحسن تمثيل سواء فى أوروبا وأمريكا وأفريقيا وذلك بشهادات سفارات مصر فى تلك الدول، حيث كان يعمل على رفع اسم مصر عالياً.. الأمر الذى يؤكد أن القرار خالف أبسط قواعد القانون الإدارى.

ثانياً: إن القرار لم يتضمن الأسباب التى استند إليها.. ولكن هذه الأسباب ظهرت فى الأحاديث والخطب التى صدرت من رئيس الجمهورية.. وهى أسباب لا ظل لها من الحقيقة وأن السيد رئيس الجمهورية كان ضحية لبعض المتسلقين من المسيحيين وغيرهم من معدومى الضمير.. وقد أظهرت الأحداث الأخيرة أنه لا صلة للبابا بما سمى بالفتنة الطائفية فى الزاوية الحمراء.. بل إنه كان يعمل دائماً على الوحدة الوطنية وصالح مصر قبل كل شئ.

بعد أن تداولت المحكمة دعوى البابا شنودة فى عدة جلسات أحيلت الدعوى إلى هيئة مفوضى الدولة لإعداد تقرير بالرأى القانونى فى الشق الموضوعى منها.. وكان هذا هو رأى مفوضى الدولة الذى بدأ هكذا: حيث إن المدعى - البابا شنودة - يستهدف من الدعوى الحكم له يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ الصادر فى ٢ سبتمبر ١٩٨١ الذى نص فى المادة الأولى منه على أنه: يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بشأن تعيين البابا شنودة بابا للاسكندرية وبطريركا للكرازة

المرقسية.. ونص فى المادة الثانية على تشكيل لجنة للمهام البابوية من الأساقفة ونص فى المادة الثالثة على نشره فى الجريدة الرسمية والعمل به من تاريخ صدوره.

وحيث أنه يتبين من أوراق الدعوى ووقائعها أن القرار المطعون فيه صدر من رئيس الجمهورية إعمالاً للسلطة المخولة له بموجب المادة ٧٤ من الدستور وأن مبررات إصدار هذا القرار ومسوغاته مستثناه من الحكم الصادر من محكمة القيم بجلسة ٢ يناير ١٩٨١.. فى التظلم المقدم من البابا شنودة من القرار المطعون فيه والمقيد بجدول المحكمة المذكورة برقم ٢٢ لسنة ١ قضائية، قد وردت فى مذكرتين لمباحث أمن الدولة قدمهما مساعد المدعى الاشتراكى لتلك المحكمة بجلسة المحكمة أثناء نظر ذلك التظلم ويستفاد مما ورد بهاتين المذكرتين أن البابا شنودة منذ أن تقلد الكرس البابوى عام ١٩٧١ عمد إلى الآتى:

أولاً: تعريض الوحدة الوطنية
والسلام الاجتماعى للخطر:

فقد بدرت منه وقائع محددة تهدف إلى إحياء النعرة الطائفية التى تنادى بأن مصر دولة قبطية استعمرها المسلمون. ففى خلال شهر أغسطس سنة ١٩٧٣ التقى فى دير السريان بأسرة تحرير مجلة الكرازة التى يتولى رئاستها وطالبهم بأن يكون الهدف من المجلة إحياء الكيان الطائفى واللغة القبطية وإثارة مشاكل الأقباط على صفحاتها بجرأة وصراحة، وفى خلال شهر يناير سنة ١٩٧٥ انشأ فصولاً لتعليم اللغة القبطية بأنبا رويس بالعباسية، وأصدر تعليماته إلى الكنائس بإنشاء هذه الفصول بهدف إحياء النعرة القديمة بأن مصر قبطية وأن المسلمين دخلاء عليها، وفى شهر سبتمبر سنة ١٩٧٥ أصدر تعليماته للكنائس بعدم الاحتفال بعيد النيروز يوم ٧٥/٩/١٢، وألقى كلمة فى موعظته الاسبوعية تضمنت أن الكنيسة حزينة جداً ولم يفسر سبب ذلك، وعلى إثر ذلك رددت قيادات مدارس الأحد أن السبب فى ذلك هو مرور الأقباط بمحنة نتيجة اضطهادهم من المسلمين بالإضافة إلى رفض رئيس الجمهورية مقابلة البابا أكثر من

مرة، وبتاريخ ١١ يناير سنة ٧٧ التقى بقساوسة محافظة المنوفية وناشدهم بتوعية أبناء الطائفة لزيادة النسل وحث الشباب على الزواج، انطلاقاً من أن مصر أساساً دولة قبطية استعمرها المسلمون مما ترتب عليه أن دين الدولة الرسمى أصبح الإسلام وأنه كان يجب النص فى الدستور على الدين المسيحى أيضاً، وناشدهم الاهتمام بالتبشير بالدين المسيحى والتحدث خارج الكنيسة بالاشتراك فى المؤتمرات السياسية وزيارة المواقع الحكومية والجماهيرية لإثبات الوجود المسيحى، كما ألقى محاضرة بالكاتدرائية المرقسية بالعباسية بعنوان: «انجيل برنابا وتعارضه مع القرآن»، استشهد فيها بأيات قرآنية وآراء لبعض العلماء المسلمين للتدليل على تعارضه مع القرآن الكريم، مما يشجع باقى الكتاب المسيحيين على إتباع هذا المنهج، وألقى محاضرة أخرى بذات الكاتدرائية بعنوان: «التثليث والتوحيد»، تضمنت بعض الآيات القرآنية المبتورة والمحرفة، للرد على النقد الذى يوجه إلى الديانة المسيحية.

ثانياً: الحض على كراهية النظام القائم:

وذلك أنه بتاريخ ١٩٧٧/٨/٣١ عقد المجمع المقدس اجتماعاً برئاسته وأصدر قراراً بتقديم مذكرة لرئيس الجمهورية تتضمن رفض الطوائف المسيحية تطبيق الشريعة الإسلامية وقانون الرده وضرورة حل مشاكل الطائفة، واقترح قيام أعضاء المجمع بمسيرة تضم أبناء الطائفة وتتوجه إلى مقر رئيس الجمهورية والسفارات ووكالات الأنباء، للتعبير عن استيائهم من اضطهاد المسلمين والمسئولين للمسيحيين إلا أنه أرجئ البت فى هذا الاقتراح انتظاراً لنتائج مقابلة الرئيس لمندوبى المجمع المقدس فى ذلك الوقت، كما أنه استثمر حادث مقتل القس غبريال عبدالمتجلى كاهن كنيسة التوفيقية بالمنيا يوم ١٩٧٨/٩/٢، وذلك بايعاز القمص انطونيوس ثابت وكيل بطريركية الاسكندرية لعقد المؤتمرات والمطالبة بتلبية مطالب الأقباط والتشكيك فى حيدة الشرطة والنيابة لإثارة وتعبئة مشاعر أبناء الطائفة، ومعاصرة ذلك لمباحثات كامب ديفيد، بهدف الضغط على المسئولين لتلبية مطالب الأقباط. وقام فى خلال شهر اكتوبر سنة ١٩٧٩ بإيفاد الانبا

تادرس اسقف بورسعيد إلى قبرص مع عدد من المطارنة لتعبئة الرأى العام المسيحى فى الخارج ضد السلطات والنظام فى مصر ومناشدة تجمعات الأقباط والهيئات القبطية الخارجية للتدخل والضغط على المسئولين المصرين لمنع تطبيق الشريعة الإسلامية، كما أنه استثمر حادث الاعتداء على ثلاثة من الطلبة المسيحيين بالمدينة الجامعية بالاسكندرية بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٨، وأوعز إلى القمص انطونيوس ثابت بعقد المؤتمرات مع الطلبة المسيحيين لتعبئة مشاعرهم وإثارتهم، وقيامه بدعوة المجمع المقدس وإصداره قراراً بعدم الاحتفال بعيد القيامة وعدم تقبل التهانى من المسئولين، مع معاصرة ذلك لزيارة رئيس الجمهورية الأخيرة للولايات المتحدة، وحث تجمعات الأقباط فى الخارج والهيئات القبطية على اتخاذ مواقف معادية أثناء هذه الزيارة بهدف الضغط لتلبية مطالب الأقباط.

ثالثاً: إضفاء الصبغة السياسية على منصب البطريرك واستغلاله الدين لتحقيق أهداف سياسية:

ذلك أنه بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٤ رأس المجلس الملى العام للأقباط الأرثوذكس وأصدر قراراً بأن تجتمع اللجنة القانونية بالمجلس لدراسة قانون الحكم المحلى المطالبة بتمثيل الأقباط فى المجالس المحلية ودراسة قانون الأحوال الشخصية للمطالبة بتنفيذ شريعة العقد وعدم تطبيق الشريعة الإسلامية فى حالة اختلاف الملة، واتفق على إرسال خطابات إلى المسئولين بالدولة للمطالبة بتمثيل الأقباط بالاتحاد الاشتراكى تمثيلاً صحيحاً، وفى ١٩٧٥/٧/١٩ عقد اجتماعاً مع كهنة كنائس الاسكندرية لاستكمال السجل الخاص بالتعداد بالبطريركية، وقام بتكليف الأنبا بيمن - الأسقف العام وقتئذ - بالمرور على ابراشيات الجمهورية للاجتماع بأبناء مدارس الأحد وتكليفهم بسرعة الانتهاء من إجراء الإحصاء العددى للمسيحيين، كما أنه بتاريخ ١٩٧٧/١/٥ عقد اجتماعاً لكهنة القاهرة ببطريركية الأقباط بالعباسية، وألقى كلمة ناشدهم فيها سرعة إعداد مشروع قانون الأحوال الشخصية الموحد للطوائف المسيحية لتقديمه للسلطة التشريعية من أجل

المطالبة بتطبيقه قبل الانتهاء من إعداد قانون الأحوال الشخصية للمسلمين، وانتقد رجال القانون المسيحيين لعدم استثمارهم للمناخ الديمقراطى السائد فى التقدم بمقترحاتهم بشأن قانون الأحوال الشخصية للمسيحيين. وفى خلال شهر أغسطس سنة ١٩٧٧، وبمناسبة ما نشرته الصحف حول تطبيق قانون الردة عقد عدة، اجتماعات لكهنة القاهرة ورجال القانون المسيحيين والمجالس الكنيسية لدراسة آثار هذا القانون على المسيحيين وضرورة التعبير للمسئولين بصورة جماهيرية رسمية بأن هذا القانون مرفوض، وعقد اجتماعاً بتاريخ ١٩٧٧/٩/١ بأعضاء مجالس كنائس القاهرة وعدد من المطارنة بمقر الكاتدرائية واتخذ قراراً بإعلان الصوم الانقطاعى ابتداء من يوم ١٩٧٧/٩/٥ تعبيراً عن رفض أبناء الطائفة لمشروع قانون الردة. وبتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٠ رأس اجتماع المجمع المقدس لمناقشة قانون الأحوال الشخصية الموحد للطوائف المسيحية وأشار إلى أنه حصل على موافقة الأقباط الكاثوليك والانجيليين على القانون، وأن ذلك قد حقق نصراً له وللطائفة، وأكد للمسئولين عدم وجود خلافات بين الطوائف المسيحية المختلفة، وطالب بتشكيل لجنة للرد على نشاط لجنة المطبوعات الإسلامية ونقدها لبعض المعتقدات المسيحية، كما أوعز بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٢٨ إلى القمص أنطونيوس ثابت بالدعوة لعقد مؤتمر عام بالكنيسة بالاسكندرية يوم ١٩٧٩/١١/١ لمناقشة موضوع بتعديل المادة الثانية من الدستور، وذلك للضغط على المسئولين وإشعارهم برفض الشعب المسيحى ذلك، كما عقد بتاريخ ١٩٧٩/١١/٤ اجتماعاً بدير الأنبا بيشوى بوادى النطرون مع عدد من المطارنة ورجال الدين المسيحى لإعداد مذكرة تتضمن اعتراضهم على تطبيق الشريعة الإسلامية، وتوجيه اللوم إلى وكيل بطريركية الاسكندرية لتأجيله عقد المؤتمر الذى كان مقرراً عقده فى ١٩٧٩/١١/١ لموعد لاحق لمناقشات مجلس الشعب، وتكليف وكيل البطريركية بتوجيه الدعوة لعقد مؤتمر مع أعضاء المجالس الملية الفرعية لإعلان رأى الأقباط قبل طرح الموضوع للمناقشة على مجلس الشعب. وفى ١٩٧٩/١١/٢ عقد اجتماعاً بالكاتدرائية المرقسية بالعباسية حضره بعض المطارنة وعدد من أعضاء المجلس الملى العام ومائة عضو من أعضاء المجالس الملية الفرعية لتقديم المقترحات المزمع

إدخالها على المادة الثانية من الدستور لحماية الأقباط ووقع الحاضرون فى نهاية الاجتماع مذكرة بموافقتهم على الإضافة المقترحة على المادة الثانية من الدستور وهى عبارة: «بما لا يتعارض مع شرائع الأقباط»، كما عقد اجتماعاً بتاريخ ١٩٧٩/١١/٨ بالمقر البابوى بالعباسية مع رؤساء الطوائف المسيحية ومندوبين عن الكنائس الكاثوليكية الأجنبية لمناقشة تعديل المادة الثانية من الدستور، وأصدر تعليماته لمطرانية سوهاج بتكليف المثقفين من أبناء الطائفة وخاصة المحامين بتحرير مذكرات تتضمن الاعتراض على تعديل المادة الثانية من الدستور، والتقى فى نهاية شهر ديسمبر سنة ١٩٧٩ ببعض المطارنة بدير الأنبا بيشوى، ودار بينهم حديث حول تعديل المادة المذكورة، وعلق على ذلك بأنه ينتظر نتيجة لقاءاته مع المسئولين بشأن الضمانات التى طلب إدخالها على تعديل تلك المادة لحماية الأقباط، وأنه فى حالة عدم تلبيتها ردد عبارة «حنخليها دم للركب من الاسكندرية إلى أسوان».

رابعاً: الإثـــارة:

إذ أنه فى ١٩٧٢/٧/١٠ عقد اجتماعاً لكهنة الاسكندرية وطالبهم بالتحرك وإشعار الحكومة بهم للعمل على تحقيق مطالبهم ومداومة الاتصال بممثلى الطوائف المسيحية الأخرى بالاسكندرية وإحاطتهم علماً بمظاهر الاضطهاد، لضمانة تعاطفهم معهم وتأييدهم لهم، وبتاريخ ٧٢/٧/١٧ عقد اجتماعاً لكهنة الاسكندرية أيضاً لدراسة مشاكل الطائفة ووجه بعض الكهنة للإعلان عن هذا المؤتمر ورفض الاستجابة لطلب وزارة الداخلية بتأجيله لدواعى الأمن، مدعياً أن أئمة المساجد بالاسكندرية يهاجمون القس ابشواى كامل ويهددون بقتله، كما عقد اجتماعاً بتاريخ ٧٢/١١/١١ لكهنة القاهرة على إثر وقوع حريق بجمعية أصدقاء الكتاب المقدس بالخانكة، وأصدر تعليماته لهم بالتوجه إلى مقر الجمعية وتأديه الصلاة وافتراش الأرض بأجسادهم حتى الاستشهاد فى حالة التعرض لهم، وغادر القاهرة إلى الدير عقب ذلك للظهور بمظهر البعيد عن الأحداث، وقام بدعوة المجمع المقدس وأعلن الصوم الانقطاعى والحداد بالكنيسة احتجاجاً على

ذلك. وبتاريخ ١٩٧٢/١١/١٢ ألقى كلمة بالكاتدرائية العباسية، بمناسبة مرور عام على تقلده للكرسى البابوى، تناول خلالها التنديد بأحداث الخانكة والإدعاء باضطهاد الاقباط وخلال شهر مارس سنة ١٩٧٣ عقد اجتماعاً مع بعض المسئولين بمدارس الأحد، وحثهم على نشر شائعة وسط الأقباط بأن قضايا التهريب المتهم فيها رفلة غرياوى وصادق غبور وآخرين، القصد منها الإضرار بسمعة المسيحين، كما أنه قام بالاعتكاف بدير الأنبا بيشوى وقرر عدم الاحتفال بذكر تقلده الكرسى البابوى الذى كان مقرراً عقده بتاريخ ١٩٧٩/١١/١٤.

وحيث إن الدفاع عن المدعى أودع بجلسة ١٩٨٢/٢/٢٣ حافظة مستندات حوت مذكرة دفاع مقدمة لجلسة ١٩٨٢/١/٢٦ فند فيها المزاعم والادعاءات المنسوبة إلى المدعى فى مذكرتى المباحث سالفتى الإشارة ذكر فيها، أن تقرير المباحث يدعى ان قداسة البابا قال «إنه لا تسمح له بأن يقول ذلك، كما أن ما ورد بشأن المنشور المزور سنة ١٩٧٢ لا صلة له بالحقيقة كما يتضح من تقرير لجنة تقصى الحقائق عن حادثة الخانكة، والتى كان يرأسها الدكتور جمال العطيفى والمنشور بمضبطة مجلس الشعب بالفصل التشريعى الأول - الانعقاد والثانى فى ١٩٧٢/١١/٢٨ وجاء به ص ٩ بأنه:

«بعدما تناقل الناس أخبار تقرير آخر عن تقرير الشيخ إبراهيم اللبان وصف بأنه تقرير لجهات الأمن الرسمية عن اجتماع عقده الأنبا شنودة فى ١٥ مارس سنة ١٩٧٢ بالكنيسة المرقسية بالاسكندرية، وقد أخذ هذا التقرير طريق إلى التوزيع وقد صيغ على نحو يومئ بصحته كتقرير رسمى، وتضمن أقوالاً نسبت إلى بطريرك الأقباط فى هذا الاجتماع ورغم أن هذا التقرير كان ظاهر الاصطناع فقد تناقله بعض الناس على أنه حقيقة، وولد إعتقاداً خاطئاً لدى البعض بأن هناك مخططاً لدى الكنيسة القبطية مما جاء بهذا المنشور تهدف به إلى أن يتساوى المسيحيين مع المسلمين والسعى إلى إفقار المسلمين وإثراء الشعب القبطى حتى تعود البلاد إلى أصحابها المسيحيين من أيدى الغزاة المسلمين كما عاشت أسبانيا النصرانية بعد استعمار إسلامى دام ثمانية قرون..

ورغم خطورة هذا المنشور المصطنع وأثره على نفسية بعض المسلمين يطلعون عليه أو يتناقلون مضمونه، فلم يتخذ إجراء حاسم لتنبيه الناس إلى إفكه ـ واذا كان الاتحاد الإشتراكى قد أصدر أخيراً بياناً بتكذيب ما تتضمنه هذه النشرة، فقد كان من المأمول ألا يقتصر توجيهه على القواعد التنظيمية بالاتحاد الاشتراكى، وقد استغل بعض المتطرفين هذا التقرير المصطنع فراحوا يوزعونه مع تعليق فيه إثارة وحض على الكراهية».

واستطردت المذكرة قائلة بأنه فيما ورد بالتقرير الصادر من المباحث بشأن قانون الأحوال الشخصية الموحدة فالحقيقة إن المسئولين بالدولة هم الذين طلبوا من المدعى تشكيل لجنة لإصدار قانون أحوال شخصية موحد للطوائف المسيحية، وشكلت هذه اللجنة من كل الطوائف، وقدم المشروع إلى وزارة العدل وإلى رئيس الجمهورية، كما أصدر وزير العدل القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٠ بتشكيل لجنة من بعض رجال القضاء والشرعية لدراسة المشروع، على أن يكون تحت نظرها المشروع الذى سبق ان أعدته وزارة العدل، وأتمت اللجنة أعمالها وأرسله وزير العدل إلى المدعى ورؤساء الطوائف الدينية الأخرى فوافقوا عليه إلا أنه لم يقدم إلى مجلس الشعب حتى اليوم.

كذلك فإنه فيما يختص بتعديل المادة الثانية من الدستور، فإن الطوائف المسيحية كلها تقدمت بطلبها أن يضاف إلى التعديل ما يتضمن عدم المساس بحقوق المواطنين غير المسلمين ولكن اللجنة التى كانت مكلفة بدراسة التعديل رأت أن ينص على ذلك فى المذكرة الإيضاحية ووافق مجلس الشعب على ذلك وأصبحت هذه المذكرة وثيقة ملحقة بالدستور.

أما عن حادث قتل القمص غبريال عبدالمتجلى وقول المباحث بأن المدعى استثمر هذا الحادث فقد شكلت لجنة لتقصى الحقائق ثبت منها تلاعب المباحث والنيابة، وقدمت اللجنة تقريراً بتاريخ ١٩٧٨/٩/١٨، أرسل إلى الحكومة وإلى رئيس الجمهورية، وأثبت وزير العدل فى كتابه صحة ما جاء بهذا التقرير، وتقرر على إثر هذا التقرير عدم تعيين أى موظف فى بلده سواء كان فى القضاء أو النيابة أو الشرطة.

ويدلل الدفاع عن المدعى فى مذكرته المشار إيها بانتفاء الاتهامات المنسوبة إليه من واقع المقالات والمحاضرات والخطب التى ألقاها فى المناسبات المختلفة وضمن ما حافظة مستنداته وأن منها قوله فى كلمة له أمام رئيس الجمهورية رقم ١٩٧٧/٢/٨ ما نصه «نريد أن نعلم أولادنا حب بلادهم. يحبون كل شارع من شوارعها وكل مرفق من مرافقها وكل مؤسسة من مؤسساتها. ونريد أن نعلم الناس احترام الغير حتى الذى يخالفنا فى الرأى، وأسهل أن يختلف معك إنسان فى الرأى ويعلمك بأسلوب هادئ رقيق مؤدب محترم رأيه المخالف» وقوله بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١١ أمام الرئيس أيضاً أثناء وضع حجر الأساس لمستشفى مارمرقس «مصر هذه أغنيتنا الحلوة مصر هى وطننا المبارك الذى قال الكتاب فى وقت من الأوقات عن بعض البلاد جنة الله فى أرض مصر.. ونحن نصرح بأن مصر الجميلة هذه على رأسها زعيم عظيم وقائد محبوب هو الرئيس أنور السادات. إننا نصلى من أجله باستمرار فى صلواتنا الخاصة وأيضاً صلواتنا الكنسية لأن الكنيسة تعلمنا باستمرار أن نذكر رئيس الدولة فى كل قداس ونذكر أيضاً صحبه العاملين معه فمحبة الرئيس والصلاة من أجله بالنسبة لنا عقيدة وأيضاً علاقة شخصية».

وخلص الدفاع مما سبق بأن اتهام المباحث العامة للمدعى بإثارة الفتنة الطائفية فى غير محله....

وحيث إنه لما كان القرار المطعون فيه، قد صدر بموجب السلطة المخولة لرئيس الجمهورية فى المادة ٧٤ من الدستور التى تنص على أنه: «لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ويوجه بيانا إلى الشعب، ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يوماً من اتخاذها».

ولما كان القضاء الإدارى، قد استقر على أن الضرورة كسبب للقرار الإدارى، لا تقوم إلا بتوافر أركان ثلاثة:

١ ـ أن يكون هناك خطر جسيم مفاجئ يهدد النظام والأمن.

٢ ـ أن يكون القرار الصادر هو الوسيلة الوحيدة لدفع هذا الخطر.

٣ ـ أن يكون القرار لازماً حتماً فلا يزيد على ما تقضى به الضرورة.

وهذه الأركان الثلاثة ترجع إلى أصلين مسلم بهما من القواعد الأصولية، يقضيان بأن الضرورات تبيح المحظورات وأن الضرورة تقدر بقدر ما وهما مستندتان من قول الحق سبحانه وتعالى ـ فى سورة البقرة ـ الجزء الثانى ـ الآية ١٧٣ ﴿فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه ان الله غفور رحيم﴾ بمعنى أن الخروج عن الأحكام المقررة عند الضرورة يحد ويقدم بعدم البغى أو العدوان، وإنما يكون ذلك بقدر الضرورة الملحة دون شطط أو شطاط.

وحيث إنه عن مدى توافر حالة الضرورة التى استند إليها رئيس الجمهورية فى اصداره للقرار المطعون فيه وغيره من القرارات التي صدرت معه، فإنه يتضح من البيان الذى أذاعه رئيس الجمهورية إلى الشعب مساء يوم ١٩٨١/٩/٥ عن الأسباب الدافعة للإجراءات المتخذة فى هذا التاريخ، أنه أورد فيه بأنه «منذ فترة ليست بالقصيرة حاولت بعض الفئات المخربة على مراحل متعددة إحداث فتنة طائفية بين أبناء الأمة وعملت جاهدة للقضاء على وحدتها الوطنية مستغلة فى سبيل تحقيق أغراضها بعض الشعارات المضللة والوسائل غير المشروعة نفسية ومادية لتعويق مسيرة الشعب عن طريق تنميته وازدهاره وديمقراطيته، وقد تصدت الحكومة لهذا كله بالإجراءات العادية تارة والنصيحة مرة أخرى وبالتوجيه والترشيد مرات، وفى الأونة الأخيرة بصفة خاصة وقعت أحداث جسيمة هددت الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وسلامة الجبهة الداخلية بخطر جسيم، إلا أن هذه الفئة الباغية قد استرسلت فى غيها واستهانت بكل القيم والقوانين وتنكبت عن الطريق السوى وسلكت سبيل العنف والارهاب وسفك الدماء وتهديد الآمنين، كما أن بعض الافراد قد استغلوا هذه الأحداث وعمدوا إلى تصعيدها الأمر الذى وجب معه اتخاذ إجراءات سريعة وفورية لمواجهة هذا الخطر الذى هدد الوطن والوحدة

الوطنية انطلاقاً من مسئوليتنا الدستورية المستمدة من أحكام المادة ٧٣ من الدستور.
وشرح رئيس الجمهورية أسباب ما جاء فى البيان المذكور فى خطابه مساء يوم ١٩٨١/٩/٥ فى اجتماع غير عادى لمجلس الشعب والشورى، الموجود فى مضبطة مجلس الشعب قائلاً: «إن مشكلتين فرديتين بين المسلمين والمسيحيين حدثتا يومى، ١٢، ١٩٨١/٦/١٧ فى الزاوية الحمراء، إلا أن بعض مثيرى الشغب استغلوا هاتين الواقعتين ووضعوهما فى إطار طائفى بعيد عن الحقيقة وبالغوا فى تصويرها وأشاعوا إن وفيات وإصابات حدثت، فاندفع البعض دون تروى لإرتكاب الحوادث المؤسفة التى نتج عنها ١٧ قتيلاً و١١٢ مصاباً، وقد تولت النيابة العامة التحقيق فى الموضوع، كما تولت التحقيق مع المقبوض عليهم فى هذه الأحداث والبالغ عددهم ٢٢٦ شخصاً حتى ١٩٨١/٦/٢٦، أفرج عن ١١١ منهم حتى ١٩٨١/٦/٢٧ وبقى ١١٥ محبوسين على ذمة التحقيق بعد أن وجهت اليهم النيابة تهم التجمهر والقتل والإصابة واتلاف الممتلكات والسرقة وإخفاء الأشياء المسروقة، وانخفض هذا العدد إلى ٢٧ فى سبتمبر، ومازالت التحقيقات باقية على ورود تقارير المعمل الجنائى والطب الشرعى عن ترشيح الجثث وبيان الإصابات وكذا فحص الأسلحة المضبوطة.

واستطرد رئيس الجمهورية «أن النيابة العامة نوهت بدور القيادات الدينية التى كانت على مستوى مسئولياتها حين بادرت بإستنكار هذه الأحداث وإعلان خروج المشاركين فيها عن أحكام الأديان السماوية التى تحض على الإخاء والمحبة والسلام، كما تنوه النيابة بالجهود التى بذلها رجال الشرطة فى السيطرة على الموقف بحكمة مما كان له أثره فى تقليل عدد الإصابات وتلافى المزيد من اتلاف الممتلكات، كما كان لضبط الأسلحة والذخيرة أثره فى ضبط الأمن العام وهو إجراء ضرورى فى مثل هذه الظروف، وكان لما اتخذته النيابة العامة من اجراءات سريعة فور اخطارها بالحادث فى ظل سيادة القانون أثر حاسم فى وضع الأمور فى نصابها وكشف النقاب عن مثيرى الشغب واظهار الحقائق كاملة، حتى لا يستغل مثل هذا الحادث الذى وقع من قلة ضئيلة فى الإساءة إلى وحدتنا الوطنية التى نحرص عليها جميعا وتساءل رئيس الجمهورية قائلاً: «إذا كان أمر

الشرابية أخذ الصورة دى آثار لازم نحلها، يبقى لو جرى فى مرحلة جاية نعمل إية؟ نوصل البلد لإيه؟ أدى السبب اللى خلانى ندهت لكم، عشان أقول لكم، وأضع الأمور قدامكم من خلالكم لشعبنا».

وحيث أنه يتضح من بيان رئيس الجمهورية وخطابه سالفى الذكر، أن الخطر الجسيم المفاجئ الذى يكمن وراء إصدار القرار المطعون فيه هو أحداث الزواية الحمراء وما تهدد به الوحدة الوطنية، أو تنذر بوجود فتنة طائفية، تحوط لها رئيس الجمهورية فأصدر عدة قرارات من بينها القرار المطعون فيه.

ولما كان يتضح مما سلف أنه لم يكن هناك خطر حال فى الوقت الذى صدر فيه القرار المطعون فيه، بعد أن سيطرت الشرطة على الموقف بحكمة واقتدار مما كان له أثره فى صون الأمن العام، وبعد أن باشرت النيابة العامة التحقيق فى الموضوع وكشف النقاب، عن مثيرى الشغب وفى ضوء ما سلف فان دعوى المطالبة بإلغاء القرار المطعون فيه تكون مقبولة شكلاً، فضلاً عن قيامها على أساس سليم من الناحية القانونية، الأمر الذى يتعين معه الحكم بإلغاء القرار - المطعون فيه.

كما أنه إذا قيل - جدلاً بقيام حالة الضرورة، وهى جد غير قائمة، كما سلف بيانه فان الثابت من الأوراق، إن المدعى أقام دعواه، خلال المواعيد القانونية، بعد انقطاعها بتظلمه المقدم أمام المدعى الاشتراكى، واستوفت الدعوى سائر الأوضاع المقررة لقبولها شكلاً، كما أنه فيما يختص بتقارير المباحث العامة، فقد استقر قضاء المحكمة الإدارية العليا، على أن هذه التقارير لا تزيد فى قيمتها على محضر تحريات أو جمع استدلالات، ويخضع تقدير ما جاء فيها لرقابة المحكمة، فلها أن تناقشه وتأخذ به إذا ما اطمأنت اليه واقتنعت به، كما أن لها أن تطرحه من أدلة الثبوت إذا ما استبان لها عدم صحة ما جاء فيه أو عدم ارتكازه على وقائع محددة أو غير مجهلة.

وحيث انه يتبين من الاطلاع على تقارير مباحث أمن الدولة إنها نسبت إلى المدعى بعض الوقائع نفاها الدفاع عنه مستنداً إلى تقرير لجنة تقصى الحقائق الذى حوته

مضبطة مجلس الشعب المرفقة بحافظة المستندات المقدمة بجلسة ١٩٨٢/٢/٢٣ وإلى القرارات الصادرة من الجهات المختصة لدراسة مشروع قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين، كما أن بعضها لا يعدو أن يكون من قبيل المطالب التى يجوز لكل طائفة أو جماعة أن تطلب بها أو تناقشها مادام أنها تمس مصالح هذه الجماعة أو الطائفة، وأنها لا تخرج على حدود الدستور أو القانون فى المطالبة بها ومثال ذلك مطلب الطائفة، التى يقوم على رئاستها المدعى وغير ذلك من الطوائف المسيحية، عند مناقصته تعديل المادة الثانية من الدستور، بأن يراعى فى هذا التعديل، عدم المساس بالحقوق أو المصالح الخاصة بالطوائف المسيحية، ودليل ذلك أن هذا الطلب قد تمت مناقشته بواسطة ممثلى الشعب فى البرلمان، أى من خلال المؤسسات الدستورية للدولة، الأمر الذى يبين منه أن الأعم من الاتهامات المنسوبة إلى المدعى فى تقريرى مباحث أمن الدولة قد اضفت عليها المباحث أوصافاً بعيدة كل البعد عن الحقيقة، ولا تؤدى إلى النتيجة التى انتهت اليها، كما أن بقية الاتهامات الأخرى جاءت مرسلة بغير دليل، مما يجعل القرار المطعون فيه غير مستخلص استخلاصاً سائغاً من الواقع أو الأوراق والتحقيقات.

وحيث إن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملاً بالمادة ١/١٨٤ من قانون المرافعات.

●●

«لهذه الأسباب»..

نرى الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار، والزام الحكومة بمصروفات المقرر.

«مفوض الدولة»

المستشارة/ جودة فرحات

وصل تقرير هيئة مفوضى الدولة إلى المحكمة التى درسته جيداً وفى جلستها التى عقدت يوم الثلاثاء ١٢ ابريل ١٩٨٣ برئاسة المستشار محمد جلال الدين عبدالحميد نائب رئيس مجلس الدولة وعضوية السيدين عبداللطيف أحمد أبوالخير وكيل مجلس

المستشارين والمستشار جودة عبدالمقصود فرحات مفوض الدولة وحضور عبدالعزيز السيد عامر أمين السر أصدرت المحكمة حكمها وكانت هذه هى الوقائع:

أقيمت هذه الدعوى بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة فى ١٩٨٢/١/١٢ طلب المدعى فيها الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ الصادر بتاريخ ١٩٨١/٩/٢ بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بتعيينه بابا الاسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية وتشكيل لجنة للقيام بالمهام البابوية من خمسة أساقفة، وفى الموضوع بإلغاء هذا القرار وما يترتب عليه من آثار مع إلزام المدعى عليهما بالمصروفات والاتعاب.

وقال المدعى شرحاً لدعواه إنه علم بالقرار المطعون فيه بتاريخ ١٩٨١/١١/١ وتظلم منه فى ١٩٨١/١٢/٢٨ وأن هذا القرار معدوم ومشوب بعيب عدم الاختصاص ومخالف للعادات - والتقاليد - المرعية منذ قيام المسيحية بمصر ودخول الاسلام اليها، فالقرار الجمهورى رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بتعيين البابا والبطريرك كان خاصاً باعتماد اجراءات تمت طبقاً للائحة انتخاب البطريرك الصادر بها قرار رئيس الجمهورية فى ١٩٥٧/١١/٢ المنشورة بالوقائع المصرية العدد ٨٥ مكرراً ١١ بتاريخ ١٩٥٧/١١/٣ وقد تم انتخاب خمسة من الاساقفة والرهبان بمعرفة لجنة مشكلة من ثمان من المطارنة والاساقفة وثمان من أعضاء المجلس الملى العام الحاليين والسابقين برئاسة قائمقام البطريرك وتم انتخاب ثلاثة منهم بواسطة الناخبين المقيدين بجدول خاص ثم أجريت القرعة الهيكلية فاسفرت عن إنتخاب المدعى بابا الاسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية وجرى العمل على ان يصدر قرار جمهورى باعتماد هذه الاجراءات فصدر القرار رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ومن ذلك يتضح أن كافة الاجراءات تمت صحيحة ومطابقة للقانون وهناك نظرية بديهية هى أن القرار الإدارى يتحصن بمضى ستين يوما ولا يجوز المساس به بعد انقضاء هذه المدة ومنذ صدور القرار المطعون فيه كانت قد انقضت على قرار تعيين - البطريرك مدة تقارب أحد عشر سنة قام فيها المدعى بمسئوليات منصبه

داخل مصر وخارجها ومثل مصر فى اوروبا وامريكا وافريقيا احسن تمثيل ولذلك فإن القرار المطعون فيه مخالف لأبسط قاعدة فى القانون الادارى ورئيس الجمهورية لم يفصح فى قراره المطعون فيه سبب القرار ولكن افصح عنه فى خطبه واحاديثه وكل ما قيل لا ظل له من الحقيقة وانما كان رئيس الجمهورية الراحل ضحية بعض للمتسلقين من المسحيين ممن لا ضمير لهم وكشفت الحوادث الاخيرة عدم وجود صلة المدعى أو احد من الاقباط بما سمى الفتنة الطائفية بل كان الاقباط ضحية اعتداءات . جسيمة وخطرة آخرها بالزاوية الحمراء وغيرها ولم يقم المدعى او أحد من الأقباط باى عمل وذلك حفاظاً على مصر وعلى وحدتها بل كان المدعى يعمل دائماً وبكل جهده للحفاظ على الوحدة الوطنية لصالح مصر قبل كل شئ. وأضاف المدعى انه يطلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه بصفة مستعجلة لما يترتب عليه من نتائج يتعذر تداركها إذ مس القرار حرية المدعى فى مباشرة مهام منصبه بل وصل الامر بالجهة الإدارية الى تحديد اقامته بدير بوادى النطرون ويمنع الاتصال به.

وقدم المدعى تأييداً لدعواه ثلاثة حوافظ مستندات بجلسة ١٩٨٢/١/٢٦ وحافظة مستندات رابعة بجلسة ١٩٨٢/١٢/٢٣ تضمنت صورة تظلم المدعى إلى رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٨ ومضبطة. مجلس الشعب الجلسة ٧٧ بدور الانعقاد العادى الأول يوم ١٩٨٠/٤/٣٠ وثابت بها أن اللجنة المشكلة للنظر فى تعديل الدستور انتهت بعد دراستها للاقتراحات المقدمة لتعديل المادة ٢ من الدستور أنه لا توجد ثمة شبهة فى أن حق تولى الوظائف والمناصب العامة وحرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية تعد من الحقوق العامة للمصريين التى يتمتعون بها فى ظل الدستور وطبقاً لأحكام القانون دون أى تمييز أو تفرقة بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة وطالب الطوائف الدينية تعديل المادة ٢ من الدستور احدها موقعة من المدعى وصورة مضبطة مجلس الشعب فى ١٩٧٢/١١/٢٨ المحتوية على تقرير لجنة تقصى الحقائق عن الحوادث الطائفية بالخانكة وقد جاء به أن الناس تناقلت أخبار تقرير لجهات الأمن الرسمية عن اجتماع عقده الانبا شنودة فى ١٩٧٢/٣/١٥ بالكنيسة المرقسية بالاسكندرية وقد صيغ

على نحو يوحى بصحته كتقرير رسمى وتضمن أقوالا نسبت إلى البطريرك فى هذا الاجتماع ورغم أن هذا التقرير كان ظاهر الاصطناع فقد تناوله بعض الناس على أنه حقيقة ومذكرة للاستاذ مريت بطرس غالى عن الاقباط فى مصر وصورة مذكرة محامى المدعى عن الحوادث التى اضطرت المجمع المقدس لأستصدر قرار ١٩٨٠/٣/٢٦ وصورة مذكرة الكنيسة القبطية التى قدمها المجمع المقدس بخصوص حد الردة وجاء بها ما يلى «إننا أمام ضمائرنا لن نستطيع ان نقبل مشروع هذا القانون - يقصد قانون الردة - ولن تخضع له اذا نفذ وبحكم ضمائرنا سنسعى وراء كل مسيحى ترك مسيحيته لكى نرده اليها مهما حكمت مواد هذا القانون بالقتل على التحريض ونحن مستعدون أن ندخل فى عصر استشهاد جديد من أجل ديننا والثبات فيه ولن يلومنا احد لأن هذا هو عملنا كرعاة وآباء بل تلومنا ضمائرنا إن تركنا إنسان يرتد عن مسيحيته دون ان نحاول ارجاعه» وصورة قرار المجلس الملى العام بجلسته ١٩٧٥/٢/٧ بضرورة تمثيل الأقباط باللجنة المركزية وتشكيلات الاتحاد الاشتراكى.

وقدم المدعى حافظة مستندات رابعة بجلسة ١٩٨٢/٢/٢٣ تضمنت مذكرة بدفاعة جاء بها أن الدعوى مقبولة شكلاً لأنه علم بالقرار المطعون فيه يوم ١٩٨١/١١/١ وتظلم منه إلى محكمة القيم ذات التاريخ كما تظلم منه الى رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٨ وبذلك تكون الدعوى رفعت فى الميعاد وفضلاً عن ذلك فإن الميعاد ممتد بالنسبة للمدعى لأنه معتقل فى دير الأنبا بيشوى وجاء بها عن موضوع الدعوى أن المدعى كان ضحية لتقارير لا أساس لها من الصحة وأنه تحمل فوق طاقة البشر ولم يفكر يوما فى ان يهاجم الحكومة لتقصيرها الشديد فى تحقيق حوادث الاعتداء على الكنائس والمسيحيين ولم يفكر يوماً فى الرد على الرئيس الراحل رغم هجومه الشديد عليه وإتهامه بأمور لا أساس لها من الصحة وأن القرار المطعون فيه معدم ومشوب بعيب عدم الاختصاص وبعيب الانحراف، فالثابت من الخط الهمايونى أن البطريرك يعين مدى حياته ولا يجوز عزله أو تعيين غيره مادام على قيد الحياة وأن عزل المدعى معقود للمجمع المقدس الذى له أن ينحيه لأسباب صحية أو غيرها وأن الرئيس السابق لم

يلحظ أن المدعى معقود للمجمع المقدس الذى له أن ينحيه لأسباب صحية أو غيرها وان الرأى السابق لم يلحظ أن المدعى بطريركا للاقباط ليس فى مصر وحدها بل فى الحبشة والسودان واوروبا وامريكا واستراليا ولبنان والعراق وغيرها وعدد الاقباط فى الخارج أضعاف عددهم فى مصر والقرار المطعون فيه لم يبتغ الصالح العام بل هدف الى الانتقام من المدعى، فالرئيس السابق فى سنة ١٩٨٠ جعل من مخاصمته للمدعى أمراً شخصياً فهو الذى خلق الفتنة وشجع الجماعات الاسلامية على الاعتداء على المسيحيين وأملاكهم وكنائسهم رغم ان الكنيسة حذرته من ذلك ودأب الرئيس السابق على اتهام المدعى بالعمل بالسياسة وهذا غير صحيح لأن معنى الاشتغال بالسياسة هو أن ينضم الشخص إلى أحد الاحزاب السياسية، والمدعى لم ينتم لحزب معين ومواقفه الوطنى فى مساندة الدولة معروفة للكافة وان المدعى العام الاشتراكى استند إلى تقريرين للمباحث العامة لا يمكن الأخذ بها لانهما اصطنعا لارضاء الرئيس السابق وهناك حقيقتان تكذبان ما جاء بهذين التقريرين، الحقيقة الأولى عن المنشور الذى نسب إلى المدعى سنة ١٩٧٢ وتكلم عنه رجال المباحث سنة ١٩٨١ مع أنه ثبت كذبه فى المسيحية لاصدار قانون موحد للاحوال الشخصية، فالدولة هى التى طلبت من المدعى تشكيل لجنة لإعداد هذا القانون وتم تقديمه الى الرئيس والى وزارة العدل التى شكلت لجنة لمراجعته وقامت هذه اللجنة بعملها وعرض المشروع على المدعى ورؤساء الطوائف الذين وافقوا عليه وجاء بالمذكرة أيضاً ان الرئيس السابق كان على علاقة طيبة بالمدعى حتى آخر سنة ١٩٧٩ وعندما تصاعدت الحوادث ضد الاقباط بشكل مثير اجتمع المجمع المقدس فى ١٩٨٠/٣/٢٦ وفيه تكتل المطارنة والأساقفة واستصدروا قراراً بعدم اقامة مراسيم واستقبالات فى العيد وهو امر خاص بالكنيسة، ومنذ ١٩٨٠/٥/١٤ بعد خطبة الرئيس بدأت حملة مسعورة ضد المدعى التزم ازاءها بالصمت خوفاً على الوحدة الوطنية وتقدم المدعى بمذكرة أخرى بدفاعه بجلسة ١٩٨٢/٢/٢٣ أشار فيها إلى أن المحكمة قضت برفض الدفع بعدم الاختصاص بنظر الطعون الموجهة الى القرارات التى اصدرها الرئيس الراحل فى ١٩٨١/٩/٢ استناد الى المادة ٧٤ من الدستور وبرفض الدفع بوقف الدعوى

وإحالتها الى المحكمة الدستورية العليا لتحديد المحكمة المختصة بنظر لدعوى وبانه لم يكن من حق الرئيس أن يلجأ إلى المادة ٧٤ من الدستور لاصدار القرارات الصادرة فى ١٩٨٢/٩/٢.

وردت إدارة قضايا الحكومة على الدعوة بإيداع حافظة مستندات بجلسة ٨٢/٢/٢٣ تضمنت الحكم الصادر من محكمة القيم بجلسة ١٩٨٢/١/٢ فى الدعوى رقم ٢٣ لسنة ١ ق برفض تظلم المدعى.

وبجلسة ١٩٨٢/٦/١ قضت هذه المحكمة باثبات ترك المدعى للخصومة فى طلب وقف التنفيذ واحيلت الدعوى بعدئذ الى هيئة مفوضى الدولة التى قدمت تقريراً برأيها فى طلب الالغاء انتهت فيه للاسباب التى أرتأتها إلى الغاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار.

وحدد لنظر الدعوى بطلب الغاء القرار المطعون فيه جلسة ١٩٨٢/٢/١٤ وتداول نظرها بعد ذلك فى الجلسات على النحو المبين فى المحاضر.

وبجلسة ١٩٨٣/١/٢٥ قدم المدعى حافظة مستندات تضم تقرير مفوضى الدولة لدى المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى رقم ٣ لسنة ٤ق فى تنازع والذى انتهى الى عدم قبول الدعوى وصورة من تقرير التظلم الى محكمة القيم كما قدم المدعى مذكرة تكميلية بدفاعه رد فيها على الدفع بوقف الدعوى لحين الفصل فى طلب تنازع الاختصاص رقم ٣ لسنة ٤ق بأن تقرير المستشار مفوض الدولة لدى المحكمة الدستورية العليا المقدم فى الطلب المشار إليه انتهى الى عدم قبوله وبان المحكمة سبق أن ردت على هذا الدفاع فى الحكم الصادر بجلسة ١٩٨١/١٢/٢٢ فى الدعوى رقم ١٠ لسنة ٣٦ ق وتضمنت المذكرة رداً على الدفع بعدم الاختصاص لان القرار المطعون فيه من أعمال السيادة وبأن المحكمة استقرت فى قضايا مماثلة على ان هذا القرار قرار إدارى، ورداً على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من محكمة القيم بجلسة ١٩٨٣/١/٣ بأن الذى نظرته محكمة القيم تظلماً وليس دعوى، ورداً على طلب الحكومة باعادة الدعوى لهيئة مفوضى

الدولة لإعادة تحضيرها بأن هذا الطلب حلقة من حلقات تعطيل الفصل فى الدعوى، وعن الموضوع جاء بالمذكرة أن الحكومة تقدم تقاير المباحث العامة وكلها أقوال مرسلة وغير صحيحة ولا دليل عليها.

وبجلسة ١٩٨٢/١/٢٥ أيضا قدمت إدارة قضايا الحكومة مذكرة بدفاعها بدأتها بطلب وقف الدعوى إلى أن يتم الفصل فى طلب تنازع الاختصاص رقم ٣ لسنة ٤ عليا عملاً بحكم المادة ٣١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا وأسست الإدارة هذا الطلب على ان المدعى تظلم من القرار المطعون فيه أمام محكمة القيم ثم اقام الدعوى الماثلة أمام محكمة القضاء الادارى وهذا الأمر يشكل تنازعاً فى الاختصاص بين هاتين المحكمتين، ثم دفعت إدارة قضايا الحكومة الدعوى بعدم اختصاص المحكمة بنظرها لأن القرار المطعون فيه ليس قراراً إدارياً وإنما هو عمل من أعمال السيادة لانه صدر من رئيس الجمهورية بصفته رئيس الدولة وليس بصفته رئيساً للسلطة التنفيذية واستشهدت ببعض آراء الفقة الدستورى والفقة الادارى، وأضافت المذكرة أنه مما يؤكد عدم اختصاص المحكمة أن محكمة القيم أصبحت هى المختصة وحدها دون غيرها بنظر التظلمات من الاجراءات التى اتخذها رئيس الجمهورية استناداً إلى المادة ٧٤ من الدستور ومن بينها القرار المطعون فيه وذلك عملاً بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم المعدلة بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ وان قرار تعيين البطريرك حسبما أقر المدعى فى صحيفة الدعوى ليس قراراً إدارياً لانه لا يعرب عن إرادة جهة الادارة بل هو من أعمال التوثيق صدر اعتماداً لاجراءات انتخاب البطريرك طبقاً لاحكام القرار الجمهورى الصادر فى ١٩٥٧/١١/٢ فهو عمل مادى يكشف عن مركز قانونى نشأ من الانتخابات والغاءه يعتبر عملاً مادياً كذلك ودفعت إدارة قضايا الحكومة الدعوى كذلك بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد فالقرار المطعون فيه نشر بالجريدة الرسمية فى ١٩٨١/٩/٣ وميعاد الطعن يبدأ من هذا التاريخ وينتهى فى ١٩٨١/١١/٢ طبقاً للمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة والمدعى رفع الدعوى الماثلة فى ١٩٨٢/١/١٢ والتظلم الذى قدمه لرئيس الجمهورية فى ١٩٨١/١٢/٢٨ لا يقطع الميعاد

الذى انتهى فى ١٩٨١/١١/٢ أما التظلم الذى قدمه الى محكمة القيم فى ١٩٨١/١١/١ فهو لا يقطع الميعاد أيضاً لأن هذا الأثر مقصور على التظلم الذى يقدم الى الجهة الادارية مصدرة القرار والهيئات الرئاسية عملاً بنص المادة ٢٤ المشار اليها، ثم دفعت ادارة قضايا الحكومة الدعوى بعدم جواز نظرها لان المدعى تظلم من القرار الى محكمة القيم وأصدرت هذه المحكمة حكمها فى التظلم بجلسة ١٩٨٢/١/٣ ويقضى بقبوله شكلاً ورفضه موضوعاً، وهذا الحكم حجة بما فصل فيه ولا يجوز إعادة عرض النزاع بشأنه على القضاء عملاً بنص ١٠٦ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وعن موضوع الدعوى طلبت ادارة قضايا الحكومة رفضها لأن القرار المطعون فيه صدر فى ظروف استثنائية لا تقاس فيها التصرفات الادارية بالمعايير العادية لمبدأ المشروعية وإنما يحكم على مشروعيتها على أساس توافر ضوابط نظرية الضرورة، والقرار المطعون فيه قد توافرت فه هذه الضوابط بقيام حالة واقعية تدعو الى التدخل أعلنها رئيس الجمهورية تحقيق الصالح العام ووافق الشعب فى ١٩٨١/٩/٥ وهى حدوث فتنة طائفية وقد ابتغى به رئيس الجمهورية تحقيق الصالح العام ووافق الشعب على القرار فى الاستفتاء أما عن دور المدعى فى إحداث الفتنة الطائفية فقد وردت تفصيلاً فى مذكرة مباحث أمن الدولة المقدة بجلسة ١٩٨٣/١/٤ وأبدت إدارة قضايا الدولة أن المحاور العامة التى ارتكز عليها سياسة المدعى توجز فى عدد من النقاط أبرزها محاولة فرض استقلال الكنيسة عن الدولة ومؤسساتها الدستورية والسعى نحو اضفاء الصفة السياسية على منصب البطريرك ومحاولة تحدى القوانين القائمة فى مجال بناء الكنائس واقامة الكليات الاكليرية وتوسيع الاديرة واستثمار الخلافات الفردية والحوادث العادية لتصوير الموقف على أن قنوات الاتصال بين الكنيسة وتجمعات الاقباط فى الخارج كقوة ضاغطة على الرأى العام العالمى لتحقيق المطالب المذكورة انتهاج أساليب الاثارة فيما اصدره من أوامر للكهنة من تأديه الصلاة بجمعية أصدقاء الكتاب المقدس بالخانكة وافتراش الأرض باجسادهم عند التعرض لهم وقرر ارسال خطابات للمسئولين فى الدولة لتمثيل الأقباط فى الاتحاد الاشتراكى بنسبة عددية كبيرة ونشر الشائعات عن رفض رئيس الجمهورية

مقابلة المدعى وعقد اجتماعات أسفرت عن رفض قانون الردة وإعلان الصوم الانقطاعى تعبيراً عن هذا الرفض والتشكيك فى حيدة رجال الشرطة وسلطات التحقيق فى وقت معاصر المباحث كامب ديفيد كوسيلة للضغط على المسئولين للانصياع للمطالب الطائفية ومنها منع تطبيق الشريعة الإسلامية وكوسيلة للضغط أيضاً على رفض المدعى الاحتفال بذكرى تقلده الكرسى البابوى يوم ١٩٧٩/١١/١٤ واعتكافة بدير الانبا بيشوى وفى ١٩٨٠/٣/١٨ استغل حادث الاعتداء على بعض الطلبة المسحيين فى المدينة الجامعية بالاسكندرية لتعبئة مشاعر المسيحيين ضد المسلمين ودعا المجمع المقدس الى الاجتماع واصدز قراراً بعدم الاحتفال بعيد القيامة ورفض تهانى المسئولين وذلك فى وقت معاصر لزيارة ـ رئيس الجمهورية لامريكا وإيعاز تجمعات الاقباط هناك باتخاذ مواقف معادية له ورفض المشاركة فى استقبال رئيس الجمهورية وامتنع عن حضور الاجتماعات العامة التى دعى إليها بصفته الدينية وسرب الشائعات عن تكاثر أعمال التعدى على المسيحيين فى مصر للتشكيك فى استقرار البلاد وإثارة الرأى العام العالمى لتشويه سمعة مصر فى الخارج وحرض أبناء الطائفة على تخزين الاسلحة والاستعداد لمواجهة عزم المسلمين مهاجمتهم وكان هذا من أبرز أسباب حادث الزاوية الحمراء فى يونيه ١٩٨١ والذى راح المدعى يبث الشائعات بأن الحكومة هى التى دبرت هذا الحادث للقضاء على شوكة المسيحيين وهذا الذى صدر عن المدعى يعد خروجاً منه على مقتضيات منصبه وعلى واجباته الأساسية ويعتبر إثارة للفتنة الطائفية لم يكن أمام رئيس الجمهورية لتجنيب البلاد ويلات الفتنة سوى اصدر القرار المطعون فيه وانتقلت مذكرة إدارة قضايا الحكومة على الرد على بعض ما أثارة تقرير هيئة مفوضى الدولة قائلة أن رئيس الجمهورية طبقاً للمادة ١٨ من لائحة ترشيح وانتخاب البطريرك هو الذى يصدر قرار تعيين البطريرك ومن المسلم به ان من يملك اصدار القرار يملك الغاءه ولذا فان رئيس الجمهورية لم يغتصب سلطة أحد ولرئيس الجمهورية أيضاً طبقاً للائحة المشار إليها تعيين قائمقام البطريرك ولذلك فإن القرار المطعون فيه فى شقة الثانى الخاص بتشكيل لجنة خماسية للقيام بالمهام البابوية والذى أقره المجمع المقدس فى بيانه المؤرخ ـ ١٩٨١/٩/١٢ صحيح

قانوناً وأن تقرير لجنة تقصى الحقائق يؤكد ما جاء بتقرير مباحث أمن الدولة فقد اجرى التحقيق فيما اسماه المدعى حرق المسلمين لكنيسة الخانكة وتناول رئيس الجمهورية هذه الواقعة فى خطاب أمام مجلس الشعب فى ١٩٨٠/٥/١٤ وكشف فيه ما نسب إلى المدعى من وقائع محددة فى تواريخ محددة مؤيدة بمستندات بعضها صادر من المدعى شخصياً مثل المقالات والأخبار التى تنشرها مجلة الكرازة والرسالة التى وجهتها البطريركية بالاسكندرية الى طلبة الجامعة المسيحيين بها وغيرها وما ورد فى حافظة المستندات الثانية وجاء بالمذكرة - أيضاً أنه إذا كان المدعى يقول أن قرار تعيين المدعى الصادر سنة ١٩٧١ قد تحصن بمضى ما يقرب من ١١ سنة فهو مردود بما أبداه المدعى من أن قرار تعيينه ليس إلا عملاً مادياً كاشفاً لمركزه - القانونى المستمد من عملية الانتخاب واجراء القرعة ومن المعلوم أن العمل المادى لا يكتسب حصانة ويجوز سحبه أو إلغاءه فى أى وقت ودون تقيد بميعاد معين والبطريرك لا يحتفظ بمنصب مدى الحياة كما يقول المدعى فالمادة الاولى من لائحة ترشيح وانتخاب البطريرك تنص أنه إذا خلا كرسى البطريرك بسبب وفاة شاغله أو لأى سبب آخر ولا يوجد فى اللائحة المذكورة ما يفيد صراحة أو ضمناً ان المجمع المقدس هو الذى يختص وحده بتنحية البطريرك وعلى كل فإن المجمع المقدس قد أقر القرار المطعون فيه وذلك فى بيانه المعلن فى ١٩٨١/٩/٢٣ «المنشور رقم ٧ من حافظة المستندات الثالثة» والاجازة اللاحقة كالتصريح السابق تزيل هذا العيب.

وقدمت إدارة قضايا الحكومة كذلك ثلاث حوافظ مستندات فى ٤ و١٩٨٣/١/٢٥ وفى ١٩٨٣/٢/٢٢ تضمنت مذكرتين لأجهزة الامن عن مخطط المدعى لاذكاء الفتنة الطائفية وتجاوزات المسيحيين تنفيذاً لهذا المخطط وبعض أعداد من مجلة الكرازة التى يصدرها المدعى وبيان صادر عن المهاجرين المسيحين بالولايات المتحدة لتشويه سمعة مصر وبيان المجمع المقدس الصادر فى ١٩٨١/٩/٢٢ بتأييد القرار المطعون فيه ومحاضرة للمدعى عن التثليث والتوحيد هاجم فيها رجال الدين الاسلامى والمستندين اللذين أودعهما رئيس الجمهورية مكتب مجلس الشعب تأييداً لخطابه المؤرخ

١٩٨٠/٥/١٤ وهما بيان البطريركية وقرار المجمع المقدس بجلسة ١٩٨٠/٣/٢٦ والتعميمين السريين الموزعين على اعضاء المكتب السياسى للحزب الوطنى الديمقراطى والنواب الاقباط الموضوعين مكتب مجلس الشعب ومستندات أخرى.

وبتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٢ تقدم المدعى بحافظة مستندات سادسة كما قدم المدعى مذكرتين أخيرتين بدفاعه بتاريخ ١٩٨٣/٣/٧ جاء بهما أن البطريرك لا يتولى سلطاته إلا بعد الخطوات الآتية:

١ - بمجرد خلو الكرسى البابوى بوفاة شاغله يجرى إختيار المرشحين بمعرفة لجنة تؤلف خصيصاً من بعض أعضاء المجمع المقدس وكبار الشخصيات القبطية.

٢ - يقوم الأقباط ممن تتوافر فيهم شروط خاصة بانتخاب من يرونه من هؤلاء المرشحين.

٣ - يتم إجراء قرعة هيكلية بعد صلوات خاصة بين الثلاثة الأول المنتخبين لاختيار الشخص المناسب للمنصب وهنا يصدر قرار جمهورى بنتيجة القرعة توثيقا لها.

٤ - تنصيبه كبطريرك بواسطة أعضاء المجمع المقدس بصلوات خاصة وتلبيسه ملابس الكهنوت وتسليمه عصا الرعاية واجلاسه كرسى مارمرقص كل ذلك بصلوات خاصة وحينئذ يصير بطريركا، فالانتخابات والتعيين لا يمثلون شيئاً بالنسبة للكنيسة والمجمع المقدس هو الجهة الوحيدة التى تملك تنصيب البطريرك وعزله والأسباب التى تستدعى عزل البطريرك كنيساً هى الهرطقة أى البدع فى الدين والسيمونية أى بيع رتب الكهنوت بمال والجنون المطبق وما ورد بشأن خلو كرسى البطريرك بسبب الوفاة أو أى سبب آخر فلا لائحة الترشيح ولا الانتخاب تمس حق اخلاء الكرسى وهو المجمع المقدس وأسباب اخلاء الكرسى نادرة ولذا اعتبر تعيين البطريرك دائماً مدى حياته والقرار المطعون فيه لم يعتمد على هذا الحكم من اللائحة لأنه لم يحدث إعلان عن خلو الكرسى والخطاب الذى أرسله المجمع المقدس الى الرئيس الحالى جاء به أن القرار المطعون فيه لا يعتبر شيئاً من الوضع الكنسى والكهنوتى للبطريرك ومن هناك فإن القرار يعتبر

غصباً للسلطة ومن جهة أخرى فانه حتى فى حالة خلو الكرسى يجتمع المجلس المقدس لاختيار قائمقام البطريرك إلى أن يتم انتخاب بطريرك جديد وليس لرئيس الجمهورية اختيار قائمقام البطريرك والذى حدث أن القرار المطعون فيه أوجد جواً متناقضاً فهو عزل البطريرك ولم يتعرض لكهنوته فظل الكرسى البابوى فى حالة شلل وردت المذكرة على ما جاء بدفاع الحكومة من أن القرار صدر من رئيس الجمهورية بصفته رئيس الدولة وليس رئيس السلطة التنفيذية فقالت إن التنظيم الدستورى لا يعرف سوى سلطات ثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وأضاف إليها الدستور المصرى سلطة رابعة هى الصحافة وإعطاء رئيس الجمهورية بعض اختصاصات السلطة التنفيذية ليمارسها منفرداً لا يغير طبيعتها فعزل موظف عام ليس عملاً من اعمال السيادة حتى ولو قام به رئيس الجمهورية فالبطريرك شأن المحافظ موظف عام له مركز متميز ولذا يعين ويعزل بقرار من رئيس الجمهورية وهو قرار إدارى يختص القضاء الإدارى بنظر الطعن فيه وموافقة الشعب على القرار فى الاستفتاء لا يعنى أكثر من أن القرار يحظى بتأييد الرأى العام ولا يضفى عليه صفة أعمال السيادة وإعطاء محكمة القيم اختصاص الفصل فى التظلم من القرار امام محكمة القيم وهذا تسليم بأنه ليس من أعمال السيادة وإعطاء محكمة القيم اختصاص الفصل فى التظلم من القرار لا يحجب إختصاص محكمة القضاء الادارى لأن التظلم خطوة قبل الطعن القضائى والقوانين بصفة عامة تعطى الاختصاص بالفصل فى التظلمات الدارية إلى لجان ادارية ذات اختصاص قضائى وأحيانا يرأسها قاض أو يدخل فى تشكيلها عنصر قضائى وليس من قيد على المشروع أن يعطى التظلم لمحكمة القيم دون أن يغير ذلك من صفته كتظلم خاصة وان فحص التظلمات ليس هو الاختصاص الاصيل لمحكمة القيم بل يشبه السلطة الولائية للقاضى المدنى الذى يصدر أوامر الحجز إلى جانب سلطته القضائية فى الفصل فى الدعاوى ولا وجه للقول بأن الفصل فى التظلم اعطى لمحكمة القيم الفصل فى مشروعية القرار بحكم حائز لقوة الشيئ المقضى لأن القانون أجاز إعادة التظلم بعد ستة أشهر من رفض التظلم الاول ومعنى ذلك أن محكمة القيم لا تصدر فى التظلم حكماً يحسم خصوه ويحوز قوة

الشئ المقضى وعلى ذلك فلا يسوغ القول بأن اختصاص مجلس الدولة نزع ضمنا بإعطاء الفصل فى التظلم إلى محكمة القيم وجاء بالمذكرة أيضا ان الرئيس السابق اتهم المدعى بتحرير منشور باللغة الانجليزية وأرسله للاقباط فى امريكا ليقابلوه هناك بالاحتجاج وهذا غير صحيح فالمنشور حررته جمعية الاقباط بامريكا وهى على خلاف مع الكنيسة القبطية بمصر ووطنية البابا لا يمكن أن تكون محل نقاش وأن بيان المجمع المقدس صدر من أكثر من ستين مطراناً واسقفاً بعد أن توالت الاعتداءات على المسحيين بتشجيع من الحكومة دون أن تقدم أية قضية إلى المحاكمة أما بيان المجمع الصادر فى ١٩٨١/٩/٢٢ فقد جاء نتيجة تهديدات الحكومة بأن الجماعات الإسلامية ستستولى على الحكم وتطيح بالجميع.

وقدمت إدارة قضايا الحكومة مذكرة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٨ تضمنت شرحًا للمستندات المقدمة منها التى تؤكد دور المدعى فى اشعال الفتنة الطائفية منها الدعوة التى وجهها المدعى إلى أعضاء المجمع المقدس لحضور اجتماع والقرار الصادر عن الاجتماع ونصه الاتى: «بعد أن درس المجمع المقدس حالة الاقباط بالتفصيل والشكاوى العديدة التى وجهت منهم فى كل المحافظات بمصر ومن الطلبة فى المدن الجامعية وخارجها وما يتعرض له - الاقباط من إهانات وشتائم وإتهام بالكفر والوان من والإعتداءات على ارواحهم وكنائسهم وخطف الفتيات المسيحيات وتحويل البعض عن دينهم بطرق شتى قرر المجمع المقدس الغاء الاحتفالات الرسمية بعيد القيامة المجيد هذا العام والاكتفاء بالصلاة فى الكنائس مع عدم تقبل التهانى بالعيد وذلك تعبيراً عن الآلام التى يعانيها الاقباط كما قرر أعضاء المجمع المقدس الاعتكاف فى الاديرة خلال العيد» وقام الاقباط المصريون فى الولايات المتحدة بمظاهرات أمام مقر الرئيس بواشنطن ومقر الامم المتحدة مطالبين التدخل لحماية أقباط مصر من المذابح ونشرت صور المظاهرات بمجلة الاقباط فى أمريكا ونشرت هذه المجلة أيضاً العديد من المقالات التى تتهم السلطات بالتواطؤ فى تنفيذ مخطط إسلامى للقضاء على المسيحيين كما نشرت مجلة الكرازة التى يصدرها المدعى العديد من المقالات التى تنطوى على تجريح الدين الاسلامى

وتصوير بعض الحوادث الفردية على أنها حوادث طائفية وأشارت المذكرة إلى تقرير اللجنة العامة بمجلس الشعب فى ردها على بيان رئيس الجمهورية مساء السبت ١٩٨١/٩/٥ وقد جاء به أن اللجنة تسجل أسفها عما تجمع لديها من قرائن ودلائل على ان بعض القيادات الكنسية ومنها يهدف الى تهدئة الخواطر واطفاء نار الفتنة بل إنهم تمادوا فى مسلكهم واوغروا بطبع منشورات وتسجيلات عن الأحداث دون تمحيص وأوعزوا بنشرها فى المجالات القبطية التى تصدر داخل البلاد وخارجها وقد صور الطموح السياسى لقيادة الكنيسة ان تقيم الكنيسة من نفسها دولة داخل الدولة تستأثر بأمور المسيحيين الدنيوية وخرجوا بالكنيسة عن دورها السامى الذى حدده لها المسيح عليه السلام فى قوله «ردوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله».

وبجلسة ١٩٨٢/١/٢٥ قررت المحكمة إصدار الحكم فى الدعوى بجلسة اليوم حيث صدر هذا الحكم وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه عند النطق به.

●●

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وبعد المداولة.

من حيث أن المدعى يطلب الحكم بالغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من الغاء قرار تعيينه بابا للاسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية وفيما تضمنه من تشكيل لجنة خماسية للقيام بالمهام البابوية وما يترتب على هذا القرار من آثار.

ومن حيث أن إدارة قضايا الحكومة أبدت الطلبات والدفوع الآتية:

أولا: وقف الدعوى عملا بالمادة ٣١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن المحكمة الدستورية العليا.

ثانيا: عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لثلاثة أسباب هى:

(١) أن القرار المطعون فيه من أعمال السيادة.

(٢) أن القرار المذكور يعتبر عملا ماديا وليس قرارا إداريا.

(٣) أن القرار المطعون فيه يدخل فى اختصاص محكمة القيم وحدها طبقا للمادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب.

ثالثا: عدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانونى.

رابعا: عدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها.

ومن حيث أن طلب وقف الدعوى عملا بالمادة ٣١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا يقوم على أن المدعى تظلم من القرار المطعون فيه أمام محكمة القيم التى قررت رفض التظلم بجلسة ١٩٨٢/١/٢ وفى نفس الوقت أقام المدعى دعواه الماثلة بطلب الغاء القرار المطعون فيه وهو أمر يشكل تنازعا فى الاختصاص بين محكمة القيم ومحكمة القضاء الادارى مما حدا بإدارة قضايا الحكومة الى ان تتقدم الى المحكمة الدستورية العليا بطلب تحديد المحكمة المختصة وقيد هذا الطلب بجدول المحكمة المذكورة برقم ٢ لسنة ٤ ق تنازع وقد نصت المادة ٣١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا على الأثر المترتب على تقديم الطلب المشار إليه وهو وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه. وهذا الطلب فى غير محله قانونا ذلك أن المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه تنص على أن «تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يلى: أولا:............... ثانيا: الفصل فى تنازع الاختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى وذلك إذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها ولم تتخل أحداهما عن نظرها أو تخلت كلتاهما عنها. ثالثا: ....» وتنص المادة ٣١ من القانون المذكور ذاته على أن «لكل ذى شأن أن يطلب الى المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الدعوى فى الحالة المشار إليها فى البند ثانيا من المادة ٢٥ ويجب أن يبين فى الطلب موضوع النزاع وجهات القضاء التى نظرته وما أتخذته كل منها فى شأنه ويترتب على تقديم الطلب وقف

الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه» ـ والمستفاد من هذين النصين أن مناط قبول طلب وقف الدعوى طبقا لحكم المادة ٣١ سالفة الذكر أن يصدر حكمان من جهتى قضاء بالاختصاص أو بعدم الاختصاص فى موضوع واحد باعتبار ذلك مظهرا للتخلى أو عدم التخلى عن نظر الدعوى ولما كانت هذه المحكمة لم يسبق لها إصدار الحكم باختصاصها بنظر الدعوى الماثلة، يضاف الى ذلك ان اختصاص المحكمة الدستورية العليا منوط بوجود دعاوى مقامة عن موضوع واحد أمام جهتين قضائيتين بدليل أن الفقرة الأخيرة من المادة ٣١ المشار إليها نصت على وقف «الدعاوى القائمة» والتظلم الذى قدمه المدعى الى محكمة القيم لا يعتبر دعوى بل يظل محتفظا بطبيعته كتظلم والقرار الصادر فيه لا يعتبر حكما يحوز حجيه الشىء المقضى بل هو مجرد أمر ولائى ودليل ذلك أن المادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ ـ بشأن حماية القيم من العيب معدلة بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ تنص على أن «تختص محكمة القيم دون غيرها بما يأتى: أولا ـ الفصل فى جميع الدعاوى التى يقيمها المدعى العام الاشتراكى طبقا للمادة ١٦ من هذا القانون. ثانيا ـ كافة اختصاصات المحكمة المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والمقررة بالقانون المذكور. ثالثا ـ الفصل فى الأوامر والتظلمات التى ترفع طبقا لاحكام هذا القانون. خامسا ـ الفصل فى التظلم من الاجراءات التى تتخذ طبقا للمادة ٧٤ من الدستور» فهذا النص استخدم كلمة الدعاوى فى البند أولا وكلمة التظلمات فى البندين ثالثا وخامسا وليس من شك فى أن المشرع قصد المغايرة بين الكلمتين أن تكون محكمة القيم جهة قضاء فى حالة معينة وجهة تظلم فى حالات أخرى ولما كان التظلم الذى يقدم إلى محكمة القيم طبقا للبند خامسا من المادة ٣٤ المشار اليها هو فى حقيقة الامر تظلم ولائى شأنه شأن التظلم الذى يقدم لجهة الإدارة ذاتها قبل الطعن القضائى حوله المشرع لمحكمة القيم بدلا من جهة الإدارة ابتغاء الحيدة والموضوعية فى التظلم من قرارات معينة على جانب كبير من الأهمية فإن هذا التظلم لا ينهض بديلا عن الطعن القضائى أمام محكمة الالغاء ولا يعتبر دعوى فى مفهوم المادة ٣١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا وبالتالى فإن طلب وقف الدعوى لحين

الفصل فى طلب التنازع رقم ٣ لسنة ٤ ق دستورية يكون غير قائم على سند صحيح من القانون خليقا بالرفض.

ومن حيث أن الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى يقوم على ثلاثة أوجه هى أن ـ القرار المطعون فيه من أعمال السيادة وأن القرار ليس اداريا بل هو عمل مادى وأن الطعن فى القرار يدخل فى اختصاص محكمة القيم وحدها.

ومن حيث أن الوجه الأول للدفع بعدم الاختصاص يقوم على أن القرار المطعون فيه صدر من رئيس الجمهورية بصفته رئيسا للدولة وليس رئيسا للسلطة التنفيذية ولذا فهو من أعمال السيادة فقد استند القرار فى ديباجته الى المادة ٧٤ من الدستور التى وردت فى الفصل الأول من الباب الخامس منه المعنون رئيس الدولة فى حين أن الفصل الخامس من الباب ذاته المعنون رئيس الجمهورية يتضمن اختصاصات رئيس الجمهورية كرئيس للسلطة التنفيذية ويستفاد من ذلك أن ما يصدره رئيس الجمهورية استنادا الى صفته كرئيس للدولة يعتبر من أعمال السيادة كما ذهب إلى ذلك بعض رجال الفقه الدستورى والادارى فى مصر وما يصدره رئيس الجمهورية كرئيس للسلطة التنفيذية يعتبر من أعمال الادارة التى تدخل فى اختصاص القضاء وهذا الوجه مردود بأن النظام الدستورى المصرى يقوم على أساس وجود أربعة سلطات هى السلطة التنفيذية والسطلة التشريعية والسلطة القضائية وسلطة الصحافة وأن رئيس الجمهورية استنادا الى اختصاص منوط به كرئيس للدولة لا يجعل منه عملا من أعمال السيادة لأن من أعمال السيادة ما يصدر من رئيس الحكومة فالمنوط فى التفرقة بين أعمال السيادة وغيرها من أعمال الإدارة هو بطبيعته العمل فى ذاته أيا كانت جهة اصداره أو سند اصداره حسبما استقر على ذلك الفقه والقضاء ترى المحكمة ان القرار المطعون فيه ذو طبيعة إدارية فهو من جنس قرار التعيين الذى صدر من رئيس الجمهورية طبقا للمادة ١٨ من لائحة ترشيح وإنتخاب بطريرك الاقباط الارثوذكس الصادر فى ١٩٥٧/١١/٢ حتى لو كان الباعث عليه سياسيا لأن نظرية الباعثالسياسى كمعيار للتمييز بين أعمال السيادة

وغيرها عدل القضاء عنها من زمن بعيد وموافقة الشعب على القرار المطعون فيه فى الاستفتاء الذى اجرى عليه لا تغير هى الاخرى من طبيعته كقرار إدارى فهذه الموافقة لا تعنى أكثر من تأييد القرار سياسيا فيبقى القرار على طبيعته وعلى حالة من المشروعية أو عدم المشروعية يضاف إلى ذلك أن غاية ما تستهدف نظرية أعمال السيادة هو حجب هذه الأعمال عن رقابة القضاء أيا كانت طبيعة هذه الرقابة ولائية أو قضائية وقد خول القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ محكمة القيم الاختصاص بالفصل فى التظلم من القرار المطعون فيه ويقتضى هذا نفى شبهة عمل السيادة عن القرار المطعون فيه.

●●●

. ومن حيث أن الوجه الثانى من الدفع بعدم الاختصاص يقوم على أن قرار رئيس الجمهورية الصادر سنة ١٩٧١ بتعيين المدعى ليس قرارا إداريا حسبما يقول المدعى نفسه فى دفاعه وأنما هو علم مادى كشف عن مركز قانونى استمده المدعى من عمليتى الانتخاب والقرعة طبقا لأحكام لائحة ترشيح وانتخاب البطريرك المشار إليها ولذا فإن قرار تنحيته يعتبر هو الآخر عملا ماديا يخرج عن اختصاص القضاء الإدارى وهذا الوجه مردود بأن القرار المطعون فيه ليس عملا ماديا بل هو قرار إدارى تكاملت فيه مقومات القرار الإدارى حسبما استقر عليه القضاء الإدارى وهو إفصاح جهة الادارة عن ارادتها الملزمة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانونى لتحقيق مصلحة عامة ولذا فإن المنازعة بشأنه تعتبر منازعة إدارية مما يدخل فى اختصاص القضاء الإدارى طبقا للمادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بينما يدخل فى اختصاص محكمة القضاء الادارى حسبما سيجئ بعد.

●●●

ومن حيث أن الوجه الثالث للدفع بعدم الاختصاص يقوم على أن المادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب المعدلة بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ أعطت محكمة القيم دون غيرها الاختصاص بالفصل فى القرار المطعون فيه وهذا الوجه

مردود بما سبق إيضاحه فى الرد على طلب وقف الدعوى من أن المادة المشار اليها استخدمت كلمة الدعاوى فى بعض البنود وكلمة التظلمات فى بنود أخرى وأن المشرع قصد من المغاير بين الكلمتين أن تكون محكمة القيم جهة قضاء فى حالات وجهة تظلم فى حالات أخرى وأن التظلم الذى يقدم إلى محكمة القيم طبقا للمادة المشار اليها لا ينهض بديلا عن الطعن القضائى ومن ثم فإن التظلم الى محكمة القيم لا يعتبر طريق طعن مواز لقضاء الالغاء المنوط بمجلس الدولة خاصة وأنه لا يحقق مزايا قضاء الالغاء وضماناته وأن المشرع لم يحدد مواعيد أو اجراءات معينة لتقديم التظلم والفصل فيه وإعطاء الاختصاص، بالفصل فى التظلم من بعض القرارات الادارية الى جهات قضائية أو جهات ادارية ذات اختصاص قضائى ليس أمراً جديدا على التشريع المصرى فالمادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بشأن الشهر العقارى تخول صاحب الشأن حق الالتجاء إلى قضاء الأمور الوقتية ليأمر بابقاء الرقم الوقتى للشهر بصفة دائمة أو بالغائه وقد استقر قضاء المحكمة الإدارية العليا على أن ذلك لا يعتبر طريق طعن مواز لقضاء الإلغاء ولا يحجب اختصاص القضاء الادارى، والمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن الطوارئ كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨١ على جواز التظلم من قرارات فرض الحراسة إلى محكمة أمن الدولة العليا تشكل وفق أحكام القانون المذكور وقضت المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٢٠ ق بجلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩ بأن هذا التظلم لا يستقيم اختصاصا مانعا من ولاية القضاء الإدارى لانه محض تظلم إدارى لا يغنى عن حق المواطن فى الالتجاء الى قاضيه الطبيعى.

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى غير قائم على سند صحيح من القانون خليقا بالرفض.

ومن حيث أن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانونى يقوم على أن هذا الميعاد وهو ستون يوما يحسب من تاريخ نشر القرار المطعون فيه فى الجريدة الرسمية

فى ١٩٨١/٩/٣ وأن التظلم الذى قدمه المدعى من هذا القرار الى رئيس الجمهورية فى ١٩٨١/١٢/٢٨ فقدم بعد الميعاد القانونى ولذا فلا ينتج أثره فى قطع الميعاد أما التظلم الذى قدمه المدعى الى محكمة القيم فلا يترتب عليه قطع ميعاد رفع الدعوى لان هذا الأثر قصره القانون على التظلم الادارى الذى يقدم لمصدر القرار أو الجهة الرئاسية له هذا الدفع مردود بأن القرار المطعون فيه يعتبر من القرارات الفردية التى يحسب ميعاد رفع الدعوى بشأنها من تاريخ العلم اليقينى بفحوى القرار وأسبابه علما يقينيا سواء بطريق النشر أو بطريق الابلاغ أو بأى طريقة أخرى حسبما استقر على ذلك قضاء هذه المحكمة ولما كانت الحكومة لم تقدم أى دليل على علم المدعى بالقرار المطعون فيه علما يقينيا فى تاريخ معين وكان النشر فى الجريدة الرسمية لا يحقق للمدعى هذا العلم اليقينى فلا مناص من إعتبار المدعى عالما بالقرار المطعون فيه علما يقينيا فى تاريخ تظلمه الى المدعى الاشتراكى ومحكمة القيم فى ١٩٨١/١٠/٣١ وهذا التظلم من شأنه قطع ميعاد رفع الدعوى لأن المشرع وقد ناط بمحكمة القيم وحدها الاختصاص بالفصل فى هذا التظلم قصد أن تقوم هذه المحكمة مقام الجهة الادارية مصدرة القرار فى الفصل فى التظلم ومن ثم يبدأ ميعاد رفع الدعوى من ١٩٨١/١٢/٣٠ تاريخ تحقق قرينة الرفض الضمنى للتظلم المستفادة من مضى ستين يوما على تقديم التظلم دون البت فيه وفقا لحكم المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة وإذا اقيمت الدعوى الماثلة فى ١٩٨١/١/١٢ فإنها تكون مقامة فى الميعاد القانونى وجدير بالملاحظة أن هذه النتيجة لا تتغير بافتراض علم المدعى بالقرار المطعون فيه من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية حسبما جاء فى دفاع الحكومة.

ومن حيث أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يقوم على أن محكمة القيم بجلسة ١٩٨٢/١/٣ فى التظلم المقدم اليها من المدعى رقم ٢٣ لسنة ١١ ق فى القرار المطعون فيه حكمت برفض التظلم وهذا القضاء يعتبر حجة بما فصل فيه فلا يجوز اعادة عرض النزاع بشأنه على القضاء مرة أخرى بنص المادة ١٠١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن الأثبات وهذا الدفع مردود بأن محكمة القيم لم تفصل فى التظلم المشار إليه

بوصفها جهة قضاء وانما بوصفها جهة تظلم تحل محل الجهة الادارية فى هذا الشأن بموجب القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ وذلك على النحو المبين فى الرد على طلب وقف الدعوى وعلى الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولذا فإن الحكم برفض التظلم لا يعتبر قضاء يحوز الحجية طبقا للمادة ١١ من قانون الإثبات المشار إليه وإنما هو أمر ولائى واجب التفنيذ كالاحكام طبقا للمادة ٦١ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب التى تنص فى فقرتها الأولى على أن «يعاقب بالحبس كل من امتنع عمدا عن تنفيذ الحكم أو أمر صادر من محكمة القيم بعد مضى ثمانية أيام من تاريخ إنذاره على يد محضر إذا كان بتنفيذ الحكم أو الأمر داخلا فى اختصاصه» ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى غير محله جديرا بالرفض.

ومن حيث أن الدعوى استوفت اوضاعها الشكلية ولذا فهى مقبولة شكلا.

ومن حيث أنه عن موضوع الدعوى فقد استند القرار المطعون فيه فى ديباجته الى المادة ٧٤ من الدستور التى تتضمن حالة من حالات الضرورة ولما كان القضاء الادارى مستقر على أن الضرورة كسبب للقرار الادارى لا تتحقق الا بتوافر أركان ثلاثة هى قيام خطر جسيم مفاجئ يهدد النظام والأمن. وأن يكون القرار هو الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر. وأن يكون القرار لازما حتما فلا يزيد على ما تقتضيه الضرورة وكان الثابت من أوراق الدعوى أن رئيس الجمهورية أوضح فى بيانه خطاب الموجهين الى الشعب مساء يوم ١٩٨١/٩/٥ الاسباب التى دفعته الى إصدار القرار المطعون فيه وغيره من القرارات المصاحبة له يبين منها أن الخطر الجسيم المفاجئ الذى دفعه إلى اصدار القرار هو أحداث الزاوية الحمراء وأن الشرطة سيطرت على الموقف وصانت الأمن العام فى حينه وأن النيابة العامة وضعت الأمر فى نصابه وكان ذلك فى شهر يونيه سنة ١٩٨١ فإن القرار المطعون فيه وقد صدر فى ١٩٨١/٩/٢ فى تاريخ لاحق على وقوع الأحداث المشار اليها والسيطرة عليها يكون قد صدرت فى وقت لم تكن فيه الأمور تستلزم صدوره حتى لو كان رئيس الجمهورية يخشى وقوع أحداث خطيرة وجسيمة فى المستقبل حسبما جاء

فى طلبـه المنوه عنه لأن اتخاذ القرار منوط بتوافـر خطر حـال لا خطر زال أو خطر قد يحدث فى المستقبل وبذلك ينتفى الركن الأول لقيام حالة الضرورة المبررة لإصدار القرار المطعون فيه كما أن القرار المطعون فيه لم يكن الوسيلة الوحيدة لدفع ما ظنه رئيس الجمهورية خطرا جسيما مفاجئا وقت إصدار القرار كانت هناك قواعد قانونية عادية تكفل معالجة الوضع منها على سبيل المثال أحكام قانون العقوبات الخاصة بحماية أمن الدولة والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب ومن ثم ينتفى أيضا الركن الثانى لقيام حالة الضرورة الملجئة لاصدار القرار المطعون فيه وبناء على ذلك يكون القرار المطعون فيه غير قائم على السبب الذى إستند إليه وهو المادة ٧٤ من الدستور.

●●●

ومن حيث أنه عن مدى حمل القرار المطعون فيه على أسباب صحيحة تبرره وفقا لأحكام الدستور الأخرى وأحكام القوانين واللوائح النافذة وقت صدوره فيلاحظ بادئ الامر أن القرار المطعون فيه يتضمن فى مادته الأولى تنحية المدعى عن منصبه كبطريرك للأقباط والذى سبق لرئيس الجمهورية تعيينه فيه بالقرار الجمهورى رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ عملا بحكم المادة ١٨ من لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الاقباط الأرثوذكس المعتمدة بقرار رئيس الجمهورية الصادر بتاريخ ١٩٥٧/١١/٧، والتى تنص الفقرة الأخيرة منها على الآتى: «ويصدر قرار جمهورى بتعيين البطريرك ويقوم القائم مقام البطريرك برسامته وفقا لتقاليد الكنيسة» ويتضمن القرار المطعون فيه أيضا فى مادته الثانية تشكيل لجنة خماسية من الأساقفة للقيام بالمهام البابوية.

●●●

ومن حيث أنه يتبين من استقراء المبادئ التى قام عليها الفرمان العالى الصادر فى ١٨ من فبراير سنة ١٨٥٦ بتنظيم امور الطوائف غير الإسلامية فى الدولة العلية والاحكام

التى ـ نص عليها الامر العالى رقم ٣ الصادر فى ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ بالتصديق على لائحة ترتيب وإختصاصات مجلس الاقباط الارثوذكس العمومى المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٠ وأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدنيين وبالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها فى البلاد وأحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ ببعض الأحكام الخاصة بانتخاب بابا الاسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية للاقباط الارثوذكس وأحكام لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط الارثوذكس المعتمدة بقرار رئيس الجمهورية المؤرخ ١٩٥٧/١١/٢ أن عمل البطريركية بهيئاتها المتفرعة عنها هى رعاية مرافق الأقباط الارثوذكس وهذا العمل أصلا من مهام الحكومة ويقع على عاتقها القيام به ولو لم يستند الى البطريركية بإعتبار أنه من فروع الخدمات التى تؤديها السلطة العامة وفى سبيل نهوض البطريركية بهذا العمل وحسن توجيهه خولها المشرع نصيبا من السلطة ووضع القواعد المنظمة لها وبين الهيئات التى تتفرغ منها وكيفية تكوين كل منها ومجال نشاطها ومدى اختصاصها ونظم الطريقة التى تمارس بها هذه الهيئات وظائفها وبين كيفية محاكمة الاكليروس وجعل الرئاسة للبطريرك على البطريكية وفروعها المختلفة ور سم طريقة ترشيحه وانتخابه وبناء على ذلك تكون قد توافرت لبطريركية الاقباط الارثوذكس مقومات أشخاص القانون العام وهذا ما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا.

●●●

ومن حيث أن الرسالة الدينية المنوطة بالبطريركية وهى تمثل النشاط الأساسى والهام للمرفق الذى تقوم على رعايته والنهوض به يقع عبء أدائها على عاتق الكهنة ولما كانت طبيعة هذه الأعمال تتميز بالأهمية والدقة لما لها من أثر بالغ فى تعميق التعاليم الدينية وآدابها فإنها تتطلب فى شاغليها شروطا خاصة يستقيم معها حسن أداء هذه الخدمة العامة تحقيقا لذلك عنى القانون بوضع القواعد التى تكفل تنظيم شئون الكهنة فى

تعيينهم وترقيتهم ومراقبة سيرهم ومحاكمتهم، وخصص القانون تعيين البطريرك وهو رأس البطريركية بقواعد خاصة تتفق وأهمية المنصب فنص القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ على أن يكون تعيينه بأمر ملكى بناء على ما يعرضه رئيس مجلس الوزراء وبين القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ اجراء ترشيحه وانتخابه واحال فى تنظيم هذه الاجراءات الى قرارات من رئيس الجمهورية وحددت لائحة ترشيح وانتخاب البطريرك المعتمدة بقرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٩٥٧/١١/٢ طريقة إختيار البطريرك وأداة تعيينه فى منصبه وهى قرار من رئيس الجمهورية.

●●●

ومن حيث أنه تبين من جماع ما تقدم أن بطريركية الأقباط الارثوذكس هى شخص من اشخاص القانون العام يتولى إدارة مرفق عام من مرافق الدولة مستعينا فى ذلك بقسط من اختصاصات السلطة العامة ويقوم الكهنة فيه والبطريرك على رأسهم بخدمة عامة اساسية تتمثل فى أداء الشعائر الدينية وتعميق التربية الدينية فى نفوس أفراد الطائفة وتربطهم بالبطريركية بالاضافة الى الروابط الدينية روابط تدخل فى نطاق القانون العام تنظمها القوانين الصادرة فى هذا الشأن ولذا فإنهم يعتبرون من الموظفين العموميين واذا كان البطريرك لا يشغل أيا من المستويات الوظيفية التى أخذ بها قانون مجلس الدولة معيارا لتوزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإدارى والمحاكم الادارية فإن وظيفته كرئيس للبطريركية ورئيس دينى منظورا فى ذلك الى مستواها وأهميتها وخطورتها تعتبر من المناصب الرئيسية التى تدخل فى اختصاص هذه المحكمة للنظر فيما يصور بشأنها من منازعات.

ومن حيث أنه يبين من الإطلاع على أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية تعيين الرؤساء الدينيين وبالمسائل الخاصة بالاديان المسموح بها فى البلاد القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ ببعض الاحكام الخاصة بانتخاب بابا الاسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية للأقباط الارثوذكس ولائحة ترشيح وانتخابها

البطريرك الصادرة بقرار رئيس الجمهورية المؤرخ ١٩٥٧/١١/٧ أن البطريرك يعين بقرار من رئيس الجمهورية ويستمد مركزه القانونى وصنعته من هذا القرار مباشرة أما ما يسبق قرار تعيينه من اجراءات الترشيح والانتخاب والقرعة فهى مجرد إجراءات لاختيار من يعين فى المنصب المذكور وما يلى قرار تعيينه من ترشيح أو تنصيب فهو مجرد إجراء لمباشرة عمله كرئيس دينى يماثل فى طبيعته اجراء حلف اليمين بالنسبة لرجال القضاء قبل مباشرتهم لولايتهم القضائية وقد أشار الخط الهمايونى الصادر فى فبراير سنة ١٨٥٦ إلى هذا الإجراء بنصه على أنه «وحين نصب البطريرك أو المطران والمرخص والابيسكبوس والحاخام يقتضى أن يفوا الأصول التحليفية تطبيقا الى صورة يحصل القرار عليها فيما بين بابنا العالى ورؤساء الجماعات المختلفة الروحيين» ولذلك يكون غير صحيح ما أبداه المدعى من أن قرار رئيس الجمهورية بتعيينه ليس الا عملا توثيقيا من طبيعة عمل الموثق وأنه لا يمثل شيئا بالنسبة للكنيسة لأن الجهة الوحيدة التى تملك تنصيب البطريرك وعزله هى المجمع المقدس فرسامة البطريرك أو تنصيبه بعد صدور قرار رئيس الجمهورية بتعيينه إجراء يقوم به القائم مقام البطريرك وفقا لصريح نص المادة ١٨ من اللائحة المشار إليها وليس المجمع المقدس كما أبدى المدعى وهو إجراء لازم لمباشرة ولايته الدينية كما سلف البيان.

●●●

ومن حيث أن الخط الهمايونى الصادر فى فبراير سنة ١٨٥٦ ينص صراحة على أنه «ومن بعد أن تصلح أصول انتخاب البطاركة والحالة هذه يصير كذلك اجراء أصول نصبهم وتعيينهم لمدة حياتهم تطبيقا الى احكام براءة البطريركية العلية» ولما كانت القوانين واللوائح الأخرى المنظمة لتعيين البطريرك قد خلت من النص على انتهاء ولايته فى سن معينة كما خلت من النص على نظام لانهاء ولايته بالطريق التأديبى أو غير التأديبى فأنه يعتبر والحالة هذه معينا لمدة غير معينة ولا يجوز تنحيته عن منصبه كجزاء ولكن ليس معنى ذلك أن يبقى البطريرك فى منصبه مهما حدثت له من عارض الحياة

كالوفاة أو الجنون أو المرض المعجز عن العمل ومهما حدث منه من خروج على مقتضيات المصلحة العامة مما يؤثر على حسن قيام البطريركية بالمهام الموكولة إليها أو خروج على مقتضيات منصبه مثل الهرطقة والسيمونية وغير ذلك ولذا يجوز تنحية البطريرك عن منصبه اذا ما قام به سبب أو آخر من أسباب عدم الصلاحية للبقاء فيه ومرد ذلك إلى أصل مسلم به وهو وجوب هيمنة الإدارة على تسيير المرافق العامة على نحو يحقق الصالح العام وتطبيقا لذلك نصت المادة الأولى من لائحة ترشيح وانتخاب البطريرك الصادرة فى ١٩٥٧/١١/٢ على أنه «إذا خلا كرسى البطريرك بسبب وفاة شاغله أو لاى سبب آخر...» فهذا النص يدل على أن ـ هناك أسبابا لخلو منصب البطريرك غير الوفاة بعضها قد يكون بارادة البطريرك نفسه مثل التنحى وبعضها قد يكون بارادة السلطة العامة مثل التنحية لعدم الصلاحية للبقاء فحسب المنصب أيا كان وجه عدم الصلاحية، ولما كان البطريرك على رأس العاملين بمرفق عام هو بطريركية الاقباط الارثوذكس فلزم أن تكون للحكومة سلطة اقصائه عن منصبه إذا ارتآت أنه اصبح غير صالح للبقاء فيه أو أن استمراره فيه يؤثر على حسن قيام البطريركية بالمهام الموكولة اليها بانتظام واضطراد وهذا من الملائمات المتروكة لتقديرها مادامت لم تستهدف سوى المصلحة العامة وكان تقديرها قائما على أسباب صحية يستخلص منها عدم الصلاحية استخلاصا سائغا وقرارها بالتنحية يعتبر من ـ التدابير أو الاجراءات الداخلية فى مجال الاشراف على المرافق العامة، وإختيار القائمين عليها وهو مجال تملك فيه الحكومة سلطات واسعة لا يصح أن تغل لمجرد أنها تمس أو تؤدى أحد العاملين طالما أنها لم تستهدف هذا المساس أو الايذاء فى ذاته بقدر ما تستهدف صالح المرفق والصالح العام.

●●●

ومن حيث أنه لما كان تعيين المدعى فى منصبه تم بقرار من رئيس الجمهورية على النحو السابق بيانه فإن السلطة التى تملك إلغاء هذا القرار بما ينطوى عليه من تنحيه هو رئيس الجمهورية وفقا لنظرية القرار المضاد ذلك أن من يملك التعيين يملك التنحية

مادام القانون لم يعهد بها إلى سلطة أخرى وذلك عملا بأصل عام مؤداه أن المركز القانونى الذى ينشأ بداءة من درجة معينة لا يجوز الغاؤه الا بأداة من ذات الدرجة ما لم يوجد نص على خلاف ذلك وقد أخذ القضاء الإدارى بهذا النظر فى كل من مصر وفرنسا ولذا فإن قرار تنحية المدعى يعتبر صادرا ممن يملكه قانونا ولا يغير من ذلك ما أبداه المدعى من أن السلطة الوحيدة التى تملك تنحيته عن منصبه هى المجمع المقدس لأن هذا القول يستند إلى أن المجمع المقدس هو الذى يملك تعيين المدعى وهو غير صحيح كما سلف البيان وإذا كان للمجمع المقدس دور فى تنحية البطريرك فإنه لا يتعدى حدود الاقتراح للسلطة المختصة قانونا بالتنحية وهى رئيس الجمهورية الذى يملك مباشرة اختصاصه فى هذا الشأن بالتصدى له مباشرة أو بناء على اقتراح المجمع المقدس أو غيره من الهيئات المعنية وللأسباب الثلاثة التى أشار اليها المدعى أو لغيرها من الأسباب.

ومن حيث أنه ولئن كان المدعى بحكم منصبه كبطريرك الأقباط الأرثوذكس داخل المجمع المقدس والمجلس الملى العام وغيرهما من الهيئات المتفرعة عن البطريركية وحق دراسة أحوال الطائفة المتعلقة بشئون دينهم وتلك المتعلقة بشئون دنياهم كمواطنين مصريين سواء فيما هو منوط بالبطريركية من اختصاصات أو غيرها من الشئون العامة التى تمس مصالحهم كأقباط وإبداء رأيه. ومقترحاته وطلباته فى ذلك للسلطات الدولية من خلال القنوات الشرعية ومناقشة هذه المقترحات والطلبات الا أن المدعى وهو يتمتع بصلاحيات واسعة فى الرقابة والتوجيه والأشراف والمشاركة فى القرارات والتصرفات التى تصدر عن البطريركية كما أن له نفوذا بالغ التأثير على أفراد الطائفة بوصفه أبا روحيا لهم يتعين عليه أن يبدى آراءه ومقترحاته وطلباته وأن يلتزم فى مسلكه بطريقة بعيده عن الهجوم أو الأثارة أو قصد التشهير مما يؤثر على حسن قيام البطريركية بالمهام المنوطة بها كما يتعين عليه مراعاة التدرج الهرمى فى نظام الدولة الذى يتبوأ قمته رئيس واحد يصدر فى تصرفاته عن فكر وعن فلسفة موحدة متناسقة يستلهمها الذين هم أدنى منه مرتبة بحيث يسود أجهزتها روح واحدة يتحقق بها ومعها الانسجام والتوافق بين

جميع سلطات الدولة ومرافقها العامة لتقوم بأداء الواجبات المنوطة بها فى خدمة الصالح العام على أحسن وجه.

●●●

ومن حيث أن الثابت من أوراق الدعوى، أن المدعى سواء بنفسه أو بإيعازمنه، أمر بالتغاضى عن تصرفات أعوانه ومرؤسيه داخل مصر وخارجها وعدم شجبه لهذه التصرفات أو مساءلتهم عنها اساء تقدير بعض الحوادث الفردية التى وقعت على بعض الاقباط فى مصر وتورط فى مهاجمة السلطات العامة وأتهمها بالتقصير فى مواجهة هذه الحوادث وبالتواطؤ فى تدبير حدوثها والتشكيك فى حيدة رجال الشرطة وسلطات التحقيق وذلك دون وجه حق حسبما يبين من رد وزارة العدل على مذكرة المستشار القانونى للبطريركية التى تقدم بها الى رئيس مجلس الوزراء فى ابريل سنة ١٩٨٠ فقد أوضح هذا الرد أن هذه الحوادث بعضها لا يزال محل تحقيق النيابة العامة بعضها تم تحقيقه والتصرف فيه وفقا للقانون أما بطلب الأحالة الى محكمة أمن الدولة العليا وأما بالحفظ لعدم وجود جريمة وأما بالحفظ لعدم معرفة الفاعل وأما بالحفظ للتصالح بين أطراف النزاع وأما بصدور قرار بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية وذلك اعمالا لسلطة النيابة العامة وفقا لاحكام قانون الاجراءات الجنائية وقد كفل القانون المذكور للمجنى عليهم وللمضرورين مدنيا حق الطعن فى قرارات النيابة العامة أمام القضاء والدولة لم تقصر فى أداء واجبها إزاء هذه الحادث سواء من ناحية اتخاذ الاجراءات الأمنية لحراسة الكنائس أو من ناحية الاجراءات القانونية من تحقيق وتصرف فيه ومساءلة جنائية أما اتهام الدولة بالتواطؤ فى تدبير الحوادث المشار اليها فضلا عن أنه لم يتم بدليل فى أوراق الدعوى فإنه اتهام يتعارض مع المنطق ومع مصلحة الدولة ذاتها فليس من المعقول أن تسعى سلطات الدولة لإثارة الفتنة الطائفية بين رعاياها المسئولة عن أمنهم وحمايتهم جميعا بما تنطوى عليه من مخاطر هدم كيان الدولة ذاته والحاق الضرر بمصالحها أو سلطاتها ومن المسلم به أن القاعدة العريضة من الشعب المصرى تنفر بطبيعتها من التعصب والتطرف أيا كان سببه أو نوعه وتدين الأرهاب والعنف أيا كان

مصدره وقد سعى المدعى الى إثارة شعور الأقباط لحشدهم حوله واستغل ذلك فى الضغط على سلطات الدولة لإجابة بعض المطالب القبطية فى مسائل عامة تهم الشعب المصرى كله مثل السماح ببناء الكنائس بغير قيود تمثيل الاقباط فى المناصب السياسية ووظائف المحافظين ورؤساء المدن ـ ووظائف مجالس إدارة شركات القطاع العام وما اطلق عليه اسم عدم الاستيلاء على الاوقاف القبطية وعدم ترغيب المسيحيين فى الإسلام وغير ذلك من المطالب التى وردت بمذكرة المستشار القانونى للبطريركية السالف الاشارة اليها وغيرها وهى مطالب طائفة تقتضى طبيعتها دراسات وابحاث واسعة عميقة متأنية على جميع المستويات الرسمية والشعبية لتقديم ملائمتها ومعرفة آثارها ـ وانعكاساتها على كيان الدولة ونظام الحكم والإدارة فيها فى ضوء أحكام الدستور القائم وقد اتخذ الضغط على سلطات الدولة لاجابة هذه المطالب صوراً شتى فقد انتهز المدعى فرصة سفر رئيس الجمهورية الى الولايات المتحدة الامريكية خلال سنتى ١٩٧٨ و ١٩٨٠ لاجراء مباحثات السلام وبعث الى الكنائس القبطية فى الخارج بأخبار مبالغ فيها عن حوادث الأعتداءات على بعض الكنائس وبعض المواطنين من الأقباط مصورا الأمر على أنه أضطهاد وإبادة للأقباط فى مصر وهذه الكنائس وكهنتها يعينهم البطريرك ويعملون تحت رئاسته المباشرة حسبما يستفاد من الإقرار ـ الصادر من المدعى فى ١٩٨٢/٦/٢ بالنسبة للأب مرقص الاسقيطى راعى كنيسة هيوستن بأمريكا الواردة صورته فى حافظة مستندات الحكومة المقدمة بجلسة ١٩٨٣/١/٢٥ بتنظيم مسيرات احتجاج أمام المقر الذى يقيم فيه الرئيس وأمام مقر الرئاسة الأمريكى تشجب اضطهاد الأقباط فى مصر وتطالب بتقرير حقوق الإنسان للأقباط المصريين وإرسال منشورات إلى أعضاء مجلس الشيوخ ـ والكونجرس والمجلس العالمى للكنائس بهذا المعنى ومطالبتهم بالتدخل لحماية الأقباط فى مصر وذلك تشهيرا بالحكومة المصرية أمام الرأى العام العالمى واستعدائه عليها وكان المدعى قبل ذلك قد أعلن الصوم الانقطاعى فى ١٩٧٧/١/١ تعبيرا عن رفض قانون الردة كما أوعز الى جميع الاقباط والهيئات القبطية التابعة للبطريركية لارسال برقيات الى رئيس مجلس الشعب سنة ١٩٧٩ للمطالبة باضافة فقرة

جديدة الى مشروع تعديل المادة ٢ من الدستور تقيد تطبيق شريعة أهل الكتاب عليهم
ومالا يتعارض معها من مبادئ التشريع الإسلامى مع أن المسئولين أوضحوا أن هذه
الفقرة لا تضيف جديدا لأن الشريعة الاسلامية تقضى بتطبيق شريعة الأقباط على
أحوالهم الشخصية وأن المذكرة الايضاحية ستتضمن ما يفيد ذلك ورغم ذلك فإن مجلة
الكرازة التى تولى المدعى رئاسة تحريرها وهى خاصة بشئون الطائفة تضمنت فى
عددها الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢ مقالا يقول أن الكل مجمع على رأى واحد هو وجوب
أن يشمل النص الفقرة المطلوبة لأننا «لا نضمن اطلاقا تأويل هذا النص ومدى استغلاله
وتأثيره فى نفوس الناس تأثيره فى تعديل كثير من القوانين ولا نضمن هل تعودمشكلة
الحدود مرة أخرى أم لا ولا نطمئن الى شروحات فى مذكرة إيضاحية فقد لا يقرأها
أحد وقد ينساها الناس بمضى الزمن» وعندما وقع حادث إعتداء على بعض الطلبة
الأقباط فى المدينة الجامعية بالإسكندرية فى ١٩٨٠/٣/١٨ فإن المدعى بدلا من تهدئة
المشاعر وترك الموضوع للسلطات المختصة لمعالجته فى اطار القوانين واللوائح تغاضى
عن قيام بطريركية الاقباط بالاسكندرية بتنظيم مؤتمر للطلبة المسيحيين بجامعة
الاسكندرية أسفر عنه صدور منشور الى طلاب الجامعة يتضمن بعض المطالب الطائفية
التى لا صلة لها بحادث الاعتداء وكانت قمة التصعيد فى الضغوط على سلطات الدولة
قيام المدعى بدعوة المجمع المقدس الى الاجتماع برئاسته يوم ١٩٨٠/٣/٢٦ واستصدار
قرار منه بإلغاء الاحتفالات الرسمية بعيد القيامة المجيد وعدم تقبل التهانى بهذا العيد
وقيام أعضاء المجمع المقدس بالاعتكاف فى الأديرة خلال العيد وذلك تعبيرا عما أسموه
الآلام التى يعانيها الاقباط وقد ترتبت على هذا القرار اصداء واسعة وخطيرة على
المستوى المحلى والعالمى فالغاء الاحتفال بعيد دينى كبير والاعتكاف فى الدير آثار مشاعر
لأقباط فى مصر والخارج واستعدى الرأى العام العالمى على الحكومة المصرية وأضر
بسمعة البلاد فى وقت يسبق مباشرة سفر رئيس الجمهورية إلى أمريكا لاتمام مباحثات
لسلام فقد نظمت فيها المسيرات احتجاجا على ما أسموه اضطهاد الأقباط فى مصر
ووزعت المنشورات بهذا المعنى على المسئولين الأمريكيين ورجال الدين المسيحى ومجلس

الكنائس العـالمى تناشـدهم التـدخل لدى الرئيس لرفع الظلم عنهم وإعطائهم حـقـوق الإنسان التى أقرتها الأمم المتحدة وفى تقـرير لوزارة الخارجية عن صدى هذا القرار فى استـراليا مودع بحافظة مستندات ـ الحكومة المقدمة بتـاريخ ١٩٨٣/٢/٢٢ ورد أن قرار المجمع المقدس المشـار إليه تضمنه بيان من الكنيسة القبطية بسـيدنى أذيع فى أذاعة شئون الجاليات قـررت فيه الكنيسـة المذكورة أيضا الغاء الاحتفالات بالعيد وعدم تقبل الزيارات الرسمية للتهنئة بالعيد وأن القنصل المصرى أتصل بسكرتير مجلس الكنيسة فى هذا الشـأن فـأخبـره أن أحـدا لا يسـتطيع تدارك الموقف أو التـخـفـيف منه لأنهـا أوامـر وتعليمات تأتيهم القاهرة ويسيرون عليها وأضاف القنصل أن هناك نشاطا آخر حدث هو إصدار نشرة توزع على الكنائس ترد الحوادث التى وقعت فى مصر ومطالبة الإذاعة بعدم اذاعة تهنئته بالعيد والتوجه الى اجهزة الإعـلام الاسـترالية لنشـر قضيتهم والاستعداد لاصـدار وتوزيع منشورات والقيام بمسيـرة شعبية للتعبيـر عن مشاعـرهم إزاء اضطهاد أقباط مـصر وليس من شك فى أن هـذه التصـرفات كلها تنطوى على تحد لسلطة الدولة وعلى تعطيل لأداء الشعائر الدينيـة القبطية امتناع من المدعى عن تأدية مهـام منصبه مما يؤثر على حسن قيـام البـطـريركيـة بعملها كمـرفق عـام من مـرافق الـدولة بل أنهـا تخـرب العـلاقـات الأخويـة الودية الأبدية بين أفـراد الشـعب المصـرى مـسلمـين وأقـبـاط بما يهـدد الأمن والنظام العام فى البـلاد ولما كان الباعث على اصدار القرار المطعون فيه هـو إخماد الفـتنة وتحـقـيق الصـالح العام بتـأمين قـيام البطريركيـة بالمهـام الموكولة إليهـا بـانتظام واضطراد وضـمـان اسـتـمـرارها فـى تأدية هذه المهـام بالتـعـاون مع باقى مـرافق الدولة وسلطاتها فى إطار السياسـة العامـة للبلاد ونظامها الـعام ولم يقـدم المدعى أى دليل كمـا خلت أوراق الدعوى من أى دليل على إنحـراف رئيس الجـمـهـورية بسلطته لتحقيق مـآرب أخرى بعيـدة عن الصـالح العام أو لمجازاة المدعى أو الانتقام منه فإن القـرار المذكور وقد صـدر ممن يملكه قانونا بناء على أسباب صـحيـحة تؤدى الى تبـرير النتيـجة التى انتهى اليهـا بـاستخـلاص سائغ مقبول يكون قـرارا سليما قـانونا ويكون طلب الغائه فيمـا تضمنه من تنحية المدعى عن منصبه غير قائم على سند من الواقع أو القانون جديرا بـالرفض.

ولا يغير مما تقدم البيان الذى وردت صورته بحافظة مستندات المدعى المقدمة بجلسة ١٩٨٢/١/٢٦ والصادر من أعضاء المجمع المقدس وأعضاء المجلس الملى العام والمجلس الملى السكندرى وهيئة الأوقاف القبطية وبعض الشخصيات القبطية برئاسة المدعى بدير الأنبا بيشوى بوادى النطرون يوم ١٩٨٠/٤/١٥ والذين يهنئون فيه رئيس الجمهورية بسلامة العودة من الخارج ويذكرون فيه أنهم لا يقبلون اطلاقا أن يسىء أحد الى سمعة مصر وخاصة خارج الوطن وأنهم يشجبون كل ما يفتت الوحدة الوطنية سواء من الأعتداءات والمظاهرات ونشر المقالات المثيرة لنفوس الأقباط ويعلنون ثقتهم بالرئيس فى أن يتدارك الموقف بحكمته المعهودة ذلك أن المدعى استمر بعد هذا البيان فى إنتاج الطريق الذى يسير فيه من مهاجمة لسلطات الدولة وإثارة مشاعر الأقباط بدليل أنه لم يعدل عن إعتكافه بالدير وأن مجلة الكرازة فى عددها الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٤/١٨ عقب البيان المذكور نشرت أخبارا عن قرار المدعى الغاء سفره إلى لندن لاجراء فحوص طبية للظروف الحاضرة وعن اعتكافه بالدير لا يقابل أحد وعن اعتذاره عن السفر الى استراليا لحضور إجتماع مجلس الكنائس العالمى الذى سينعقد بملبورت فى أوائل مايو والذى كان سيلقى فيه الكلمة الافتتاحية الأمر الذى ينم عن أنه استهدف البيان تهدئة مشاعر الأقباط التى أثارتها تصرفاته وإنما تهدئة سلطات الدولة ورئيس الجمهورية بعد أن لمس النتائج الخطيرة التى ترتبت على هذه التصرفات وانعكاساتها الضارة بالبلاد والصالح العام.

•••

ومن حيث أن القرار المطعون فيه تضمن فى مادته الثانية تشكيل لجنة من خمسة من الأساقفة للقيام بالمهام البابوية وقد نصت المادة الأولى من لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط الأرثوذكس على أنه «إذ خلا كرسى البطريرك بسبب وفاة شاغله أو لاى سبب آخر فيجتمع المجمع المقدس والمجلس الملى العام بناء على دعوة أقدم المطارنة رسامة وبرئاسته فى ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من تاريخ خلو الكرسى لاختيار احد المطارنة قائما مقام البطريرك ويصدر أمر جمهورى بتعيين القائم مقام البطريرك ليتولى

إدارة شئون البطريركية الجارية بحسب القوانين والقواعد الكنسية وطبقا للوائح المعمول بها وذلك الى أن يتم تعيين البطريرك» والمستفاد من هذا النص وهذا المطران الواحد يختاره المجمع المقدس والمجلس الملى العام فى اجتماع مشترك يعقد بناء على دعوة وبرئاسة أقدم المطارنة رسامة وليس حتما أن تكون الدعوة إلى الإجتماع خلال السبعة أيام التالية لخلو منصب البطريرك لأنه ليس الا ميعادا تنظيميا لم ترتب اللائحة أى جزاء على مخالفته ولما كان قرار رئيس الجمهورية المطعون فيه قد نص فى مادته الأولى على الغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بشأن تعيين الانبا شنودة بابا للاسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية وقد انتهت المحكمة فيما سبق من أسباب الى صحة هذا القرار قانونا فان الغاء تعيين المدعى يترتب عليه خلو منصبه من تاريخ نشر القرار فى الجريدة الرسمية يوم ١٩٨١/٩/٣ وإتخاذ الاجراءات المحددة فى اللائحة لاختيار وتعيين بطريرك جديد وبناء على ذلك فانه وقد خالف القرار المطعون فيه أحكام اللائحة المشار إليها والخاصة بتعيين قائم مقام البطريرك وكانت القاعدة أنه لا يجوز الخروج على قاعدة بقرار فردى فإن القرار المطعون فيه يكون مخالفا للقانون فيما تضمنه من تعيين لجنة خماسية للقيام بالمهام البابوية وهو لذلك جدير بالالغاء.

●●●

ومن حيث أن كلا من المدعى والحكومة قد خسر شقا من الدعوة ويتعين لذلك إلزامهما بالمصروفات مناصفة بينهما طبقا للمادة ١٨٤ مرافعات.

●●●

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة:

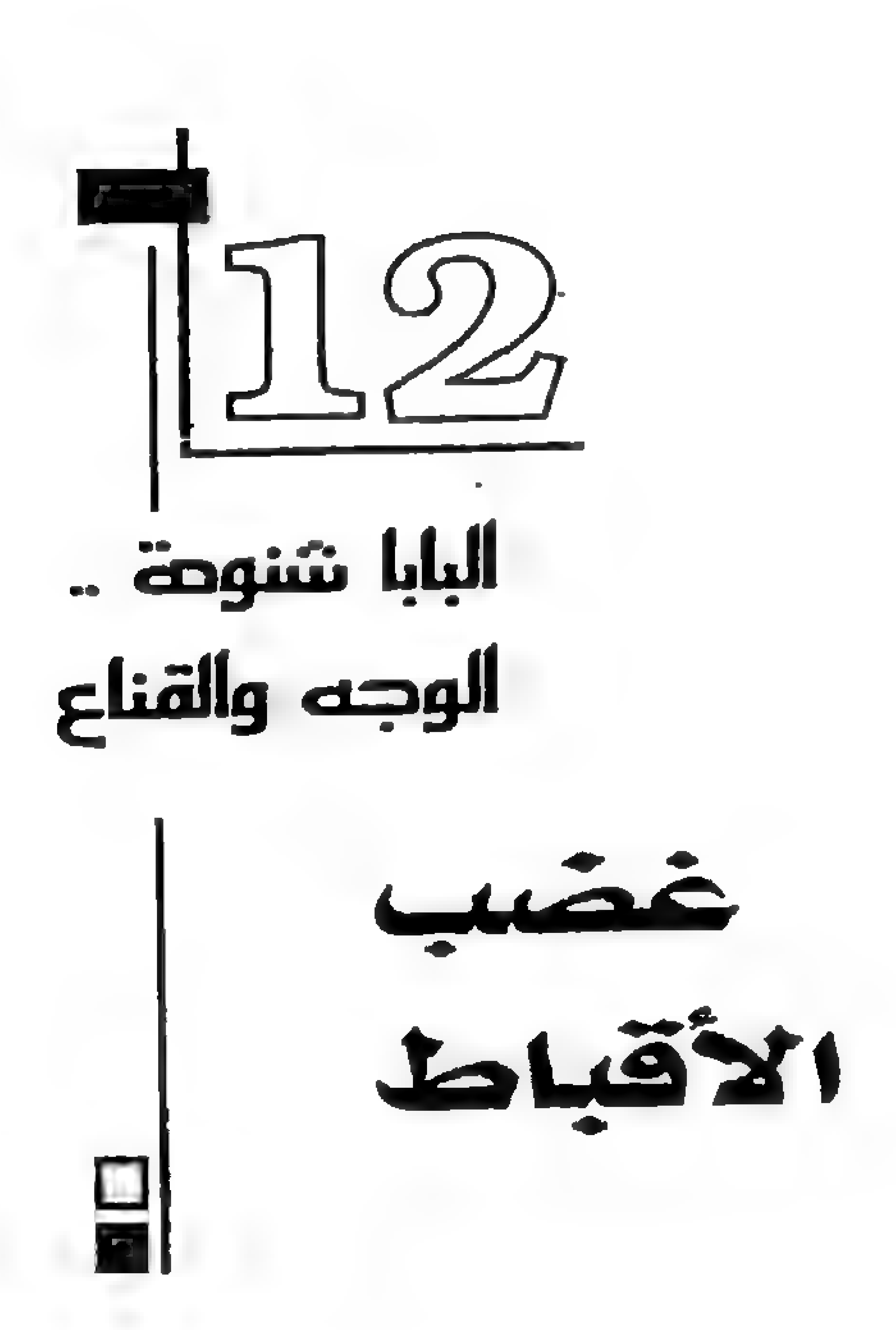
أولا: برفض طلب وقف الدعوى وبرفض الدفوع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانونى وبعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها.

ثانيا ـ بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع الغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تشكيل لجنة خماسية للقيام بالمهام البابوية ورفض ما عدا ذلك من طلبات والزمت طرفى الدعوى ـ بالمصروفات مناصفة بينهما.

سكرتير المحكمة رئيس المحكمة

●●●

وهذه صورة طبق الأصل مما حدث. ■



12

البابا شنودة .. الوجه والقناع

غضب الأقباط

بقى أن نسمع ماذا يقول الأقباط؟

وصلتنى مئات الرسائل.. تلقيت مئات المكالمات الهاتفية.. على بريدى الاليكترونى جائتنى الآراء والأفكار والرؤئ.. من بينها إخترت عدة رسائل جادة بعد أن استبعدت الرسائل الهزلية التى كانت تحشد الشتائم أكثر مما تتحدث بالعقل.. وهؤلاء لا يهمنى رأيهم فى قليل أو كثير..

لم أعلق على هذه الآراء.. فقد قلت ما عندى.. ومن حقهم أن يقولوا ما عندهم.. أن يفصحوا عما تضيق بهم صدورهم.. وعلى أن أسمع.. فلا أنا أمتلك الحقيقة.. ولاهم أيضاً.. لكننا ندير حوارا بشكل محترم وراق يقوم على أننا جميعاً مواطنون نعانى من نفس المشكلات وتحاصرنا نفس الهموم.. لقد تعاملت مع أصحاب التعليقات تعامل يليق بهم.. فلم أخضعهم لتحليل أو تفسير.. فهذه آراءهم خرجت منهم.. ومن حقهم أن تنشر كما هى.. قلت رأيا فيها عبر ما كتبته.. أما عن رأيك فيها فهذا أمر يعود إليك وحدك.

حقيقة مواقف البابا شنودة

طالعتنا «صوت الأمة» بمقال عنوانه «كيف يدير البابا شنودة أزمات الكنيسة»..

المقال ملئ بالأكاذيب والادعاءات على قداسة البابا شنودة الثالث وعلى تاريخه الدينى والوطنى العظيم، فقداسة الباب شنودة فى غنى عن التعريف ولن ينقصه ما كتبه محمد الباز ولن يزيده ما نكتبه عنه.

فقداسة البابا بحق هو واحد من صانعى التاريخ ولكى نفند ما جاء فى المقال من أكاذيب يعوزنا الكثير من الوقت ولكن فى إيجاز شديد نوضح له الأمور فى حقيقتها.

أولاً: موقف البابا من قضية الخانكة من أقوال الكاتب نفسه فهو يقول إن المسيحيين اتخذوا من منزل كنيسة للصلاة، ثم قام المتطرفون المسلمون بحرق المنزل أو الكنيسة وتمكن رجال الأمن من إخماد الحريق. وعلى حد تعبيره قام البابا بإرسال مجموعة من الأساقفة والقساوسة إلى مكان الواقعة، ويسمى هذا خديعة ولى ذراع لتحقيق مصالح خاصة، فأى خديعة تتحدث عنها؟!.. وأى مصالح؟!.. فأنت تعترف أن فى بلادنا من يريد أن يصلى أو يقيم شرائعه فعليه تحمل العواقب ومن يدافع عنهم أو حتى يحاول الوقوف بجانبهم عليه تحمل التهمة بالخيانة والتسلط وإدعاء أدوار الراشدين «لا تنزع شجرة خضراء ولا تهدم سور كنيسة».

ثانياً: موقف البابا مع الرئيس الراحل السادات: لعلنا جميعاً نتفق الآن على أن السادات لم يكن يوماً خائناً لبلده كما يدعى البعض ولكنه أيضاً لم يكن المشرع أو الفارس المشهود له بحسن النوايا فى كل المواقف، فالكل يعلم أن الخلاف بين البابا والسادات لم يكن خلافاً شخصياً أو خلافاً على سلطة أو بطولة أو إثبات أيهم رئيس أقباط مصر، فالفرق شاسع ومساحة التباين بينهم أكبر من مساحة بعد الأرض عن السماء، فإنى أحب أن أقول للباز «إن أقباط مصر جميعاً يعلمون من هو رئيسهم وقائدهم السياسى ولديهم من الوعى الكافى لإعطاء ما لقيصر لقيصر وما لله لله» ولعلنا جميعاً نتذكر وباعتزاز موقف البابا من قضية دخول أقباط مصر إلى القدس ونحفظ عن ظهر قلب كلمته المأثورة «لن أدخل القدس إلا مع إخوتى المسلمين».

لعله من المحزن الآن أن نتحدث أو نحاول المقارنة بين مواقف البابا ومواقف السادات. فالبابا شنودة الثالث لا يتصرف بنجومية ولا يحاول إدعاء البطولة أو ينتظر أكاليل الغار كما كان ينتظرها السادات «على حد تعبير الاستاذ محمد حسنين هيكل». إن البابا - على حسب إيماننا الثابت - يتصرف بمعرفة وحكمة.

ثالثاً: موقف البابا من قضية السيدة وفاء قسطنطين: إن هذه السيدة لا تعنى لنا ولا لقداسة البابا شيئاً ولكن التصرفات والتصريحات المشينة والغريبة التى يطلقها البعض هى التى أشعلت الأمور، فإلى الآن لم يتبين لأحد أين الحقيقة ولماذا كل هذا التعتيم والكذب؟!.. فالبابا من حقه أن يستمع إلى السيدة ويعرف الحقيقة منها شخصياً دون الإنابة عنها برجال أمن لا ناقة لهم ولا جمل إذا افترضنا حسن النية وأيضاً هذا الحق يملكه زوجها ويكفله له القانون والدستور فلو كانت هذه السيدة تريد حقاً إشهار إسلامها فلها ما تشاء، وأؤكد لكم أنه حتى ابنائها لن يتمسكوا بها لأن الذى يبيع دينه من أجل غريزة يبيع أى شئ وبأى ثمن. أما إذا كانت مخطوفة ومجبرة فهذا موضوع آخر لا يحتمل النقاش ويصبح الموقف لا يحتمل «حلول وسط».

سامح نصيف ميخائيل

محاسب

●●●

كيف يدير البابا شنودة الأزمات؟

فوجئنا جميعاً أقباطاً وبعض إخواننا المسلمين المعتدلين الوطنيين حينما قرأنا مقال الأستاذ محمد الباز.. وقد أحبطنا جميعاً أن جريدة مثل جريدة «صوت الأمة» تسمح لهذا المقال للظهور بكل ما يحمله من مغالطات فجة وافتراءات لا أساس لها من الصحة.. وفى هذا الوقت الحساس الذى تمر به بلدنا وهو وقت إن لم يعمل الجميع فيه بحس وطنى.. وبضمير حى سوف نصل إلى ما لا نحمد عاقبته جميعاً دون تفريق.. «فالفتنة نائمة لعن الله من أيقظها».. وفى ردنا هذا سوف لا نسرد حقائق معلومة ومحفوظة فى القلوب قبل العقول وخصوصاً أن كاتب المقال لديه القدرة على إخفاء الحقائق أو عكسها وإزهاق الحق.

فإذا كنتم تريدون إظهار الحقيقة فأين كنتم طوال فترة الأزمة أين قلمكم الحر الجرئ فى أثناء هذه الأزمة أو غيرها من الأزمات.. أين كنتم وأين أقلامكم أيام أحداث الخانكة

والتى راح ضحيتها ١٥٠ شهيداً قبطياً؟!.. أين كنتم أيام أحداث الزاوية التى راح ضحيتها ٨٠ شهيداً قبطياً؟!.

.. أين كنتم أيام الجريمة البشعة بأبوقرقاص ودخول المتطرفين داخل الكنيسة وسقوط ١٣ شهيداً قبطياً؟!.. أين كنتم أيام مهازل ديروط؟! أين كنتم فى حادثة كاهن كنيسة مارمينا بطحا الأعمدة؟!

أين كنتم أيام فضيحة الكشح «١» والكشح «٢»؟! واستشهاد نحو ٤٠ شهيداً قبطياً؟! أين كنتم أيام قتل راهبين أمام دير المحرق.. وكفر دميان.. وأسيوط؟!

أراكم ترون بعض الأحداث فى مصر والبعض الآخر لا يروق لكم.. أراكم تنتقدون أمريكا والكيل بمكيالين وأنتم بهذا المبدأ تتعاملون مع القضايا الوطنية الداخلية.

أما عن قداسة البابا شنودة الثالث.. فلتعلم أن كل هذه الأحداث بل قل المهازل حدثت أثناء قيادة البابا شنودة للكنيسة، وإذا كان هذا الرجل كما تقولون «مراوغ ويجيد لعبة لى الذراع» ويدفع بالأزمات حتى تصل إلى منتهاها».. لكان يكفيه مشكلة واحدة أو اثنتان من المشاكل السابقة ليجعل من مصر دولة عنصرية فى نظر العالم الخارجى، ولكنه رغم هذه المخالفات الواضحة والصريحة جداً كان لديه تصريح شهير لكل العالم «وكالات أنباء أو جاليات» «إننا كأقباط مشكلتنا فى مصر أنه ليس لدينا مشاكل»، على الرغم من أن هذا التصريح كان يسبب له هجوماً من بعض أبنائه الأقباط، ولكنه بحسه الوطنى وبقيادته الحكيمة للكنيسة التى لا ينكرها أحد «قريباً كان أو بعيداً» كان يصر على حل كل المشاكل بهدوء داخل الوطن مع القيادة الحكيمة للرئيس حسنى مبارك والمعتدلين الوطنيين.

أما بالنسبة للأزمة الأخيرة فالموضوع كان سيحل بين محافظ البحيرة ومدير أمنها ومطران البحيرة نيافة الأنبا باخوميوس، هكذا دون إثارة أى متاعب، وذلك يوم الأربعاء ١٢/١ ولكن مع تعنت الأمن ووزير الحكم المحلى اتفق المحافظ مع المطرانية على تحويل المشكلة إلى القاهرة وتحرك الجميع إلى القاهرة يوم الخميس ١٢/٢، ثم توفى الكاتب الكبير/سعيد سنبل - رحمه الله - يوم الجمعة ١٢/٣ . فهل يعلم البابا شنودة بميعاد وفاة الكاتب الكبير مسبقاً؟! فأى مكان كان يتسع لكل المعزين سوى الكاتدرائية.

فلماذا تحولون الموضوع كله على مجموعة من التخطيطات والترتيبات «انه من الطبيعى أن يصلى على جثمان الراحل سعيد سنبل فى الكاتدرائية وأن يتود الصلاة قداسة البابا بنفسه»، لا توجد خطة ولا توجد نية للتصعيد، وكل هذه الأمور من بنات أفكاركم.

وقصة تغيير مكان الجنازة قصة كاذبة، فنحن على اتصال بأسرة الأستاذ الكبير سعيد سنبل، ومنذ البداية كان طلبهم هو الصلاة فى الكاتدراتية حتى يتمكن البابا من الحضور والصلاة.

ثم إذا كان الأمن اتفق مع الكنيسة بميعاد التسليم ما بين الساعة الثانية عشرة والواحدة ظهراً يوم الأربعاء ١٢/١، فلماذا لم يتم التسليم فى الميعاد المقرر وتنتهى الأزمة أخيراً، فمن الذى يصعد الأزمة، أظن أن أيادى داخلية كان لها هدف آخر وأظن أن هذه الأزمة لم تكن مدبرة بخطة خارجية تستهدف أمن مصر أو أن أقباط المهجر يريدون البلبلة وتشويه صورة مصر، وكل هذه الحجج الواهية التى تسوقونها فى مثل هذه الأزمات.

أما أن تتهموا قداسته بالتخطيط والمراوغة لتصعيد الأزمة فأنتم بذلك تعديتم كل الخطوط الحمراء. وسافر قداسة البابا إلى الخارج واثقاً أن المشكلة ستحل على الفور من قبل المسئولين ولكنها لم تحل حتى بعد وعود من قيادات تنفيذية عليا وعاد مساء الثلاثاء فوجد الموقف قد ازداد اشتعالاً حتى اضطر للاتصال بالسيد الرئيس الحكيم حسنى مبارك عن طريق د.زكريا الذى أخبرهم بأن سيادته بحكمته ورؤيته الوطنية أمر بحل المشكلة على الفور وظن قداسة البابا أن أوامر الرئيس ستنفذ فى الحال وأخذ موعداً من الجهات الأمنية فى الحادية عشر صباح يوم الأربعاء ثم أجل إلى الثانية، ثم مرة ثالثة إلى الخامسة، فلم يحتمل أن يتم التلاعب بالشعب والجماهير الغاضبة إلى هذا الحد فاضطر إلى الاتجاه والوحدة مع الله فى الدير فذهب وبعد ذهابه بحوالى ساعة تم تسليم السيدة إلى الكنيسة بعيداً عن الكاتدرائية مما زاد الموقف اشتعالا حيث

إن الجماهير قد تعودت عدم تصديق الوعود الأمنية، وها هى اليوم تكررت وتأجلت الوعود ٣ مرات.. فمن هو الذى يراوغ ويصعد، ومن الذى حول مشكلة صغيرة إلى أزمة مفتعلة؟!

فمن منا يستطيع أن يشكك فى وطنية هذا الرجل العظيم الذى أصبح الآن رمزاً لكل المسيحيين العرب بل سفيراً فوق العادة لبلده مصر ولأقباطها، ليس هذا فقط فمع بداية عهد قداسته كان قد انتهى المد القومى العربى بوفاة الزعيم الراحل جمال عبدالناصر وبدأ يحل بدلاً منه التيار الإسلامى المتطرف وقد ارتضى المسلمون العرب أن يكون المد إسلامياً وليس قومياً عربياً واستغنوا عن النخبة المسيحية العربية الذين كانوا فى وقت من الأوقات قادة للفكر القومى العربى وهمشوهم ولم يدروا أنهم خسروا كثيراً.. وهذا التهميش هو ناتج لمفهوم عدم قبول الآخر.. والآخر هنا شريك حقيقى فى الوطن له نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات «مفروض».

ولكن أين الحقوق.. أين حقوق الأقباط فى التمثيل فى مجلسى الشورى والشعب؟

أين حقوق الأقباط فى قيادة القوات المسلحة؟

أين حقوق الأقباط فى قيادة الأمن الداخلى؟

أين حقوق الأقباط فى السلك الدبلوماسى والقضاء والنيابة؟

أين حقوق الأقباط فى قيادة المحافظات والمحليات والكليات والجامعات؟

والحقيقة الواضحة تماماً، أين حقوق الأقباط فى بناء دور العبادة لهم وهى مربوطة بقانون استفزازى من أيام الأتراك «ياللعار».

وأخيراً يا أستاذ محمد الباز.. ألا تتذكرون موقف قداسة البابا الوطنى من زيارة الأقباط إلى القدس وإعلانه أن الأقباط لن يحجوا إلى القدس طالما يرتكب الجيش الإسرائيلى هذه الفظائع مع الشعب الفلسطينى وتأثير هذا الموقف على العلاقة بينه وبين الرئيس الراحل أنور السادات، والتى انتهت بأمر فاق كل التوقعات، وهو قرار رئيس

الجمهورية بإلغاء تعيين قداسة البابا شنودة الثالث، والمتابع للأحداث يرى جليا أن قرار الرئيس «أنور السادات» لم يؤثر على قيادة البابا شنودة للكنيسة، فكل المطارنة والأساقفة والآباء التزموا تماماً بقيادة البابا للكنيسة لأنها قيادة روحية وليست بالتعيين.

هل إلى هذا الحد أصبحنا أعداء لأنفسنا، فنتكلم ونكتب بهذا الشكل المعيب عن رجل بهذه القامة الروحية والوطنية بل القومية.. عن رجل تكرمه كل الدول عربية كانت أو أجنبية.. أم أننا نطبق المقولة التى تقول ليس لنبى كرامة فى وطنه.

أليس هذا الرجل هو أيضاً من يدير كنائسنا بالخارج، التى بها أكثر من ٢ مليون قبطى لديهم وطنية وغيرة على وطنهم الأم مصر وهم على بعد الآلاف من الكيلو مترات منه.

E-mail: tawfik@hotmal.com

●●●

إدارة الكنيسة لا تخص أى مسلم

فوجئت بمقال للأستاذ محمد الباز واسمح لى أن أرد عليه فى هذه السطور:

أولاً: عنوان هذا المقال كيف يدير البابا شنودة أزمات الكنيسة؟ هذا العنوان غريب إننى بعد ما قرأت هذا العنوان توجه نظرى فوراً إلى اسم الكاتب فوجدته مسلم وقد ظهر هذا من اسمه فهل موضوع مثل إدارة أزمات الكنيسة أو إدارة أى شئ فى الكنيسة تخص أى شخص مسلم وهل لى أنا كشخص مسيحى أن أعلق على أى سلبيات تحدث بداخل الأزهر مثلاً أو أن أنقد أى شخص من قياداته بالطبع لا لأنه مهما حدث داخل الأزهر من إيجابيات أو سلبيات لن يؤثر على أى شخص مسيحى والعكس صحيح فى داخل الكنيسة إذا فإن الموضوع برمته لا يخص الكاتب ولكن من الواضح أن الكاتب يكن للبابا شنودة قدراً كبيراً من الكراهية وذلك واضح جداً من أسلوبه.

ثانياً: قصة منزل الخانكة الذى تعرضت له يا أيها الكاتب العزيز فإنى أريد أن أبلغك بشئ وهو أن هذا المنزل الذى تتحدث عنه تحول إلى كنيسة بقرار من رئيس الجمهورية

ولكن سكان منطقة الخانكة اعترضوا على وجود كنيسة فى وسطهم فكان من اللازم أن يحافظ الباب شنودة على هذه الكنيسة فأنت تعلم إن كنت تعلم كم المعاناة التى يعانيها قيادات الكنيسة حتى يتم استخراج تصريح لترميم كنيسة وليس بناء كنيسة جديدة وعندما أرسل قداسة البابا الأساقفة والمطارنة كان هذا لأن الشعب المسيحى يحترم هؤلاء الأساقفة جداً ولن يحدث أى نوع من أنواع الشغب فى حضور الأساقفة وقداسة البابا يعلم هذا جيداً.

ثالثاً: ذكرت سيادتكم فى هذا المقال أن الرئيس السادات قد أرسل تحذيراً إلى قداسة البابا بأنه مثلما أصدر قراراً بتعيينه بطريركا سوف يصدر قراراً يلغى القرار الأول وإنى أريد أن أعلمك أن قرار رئيس الجمهورية بتعيين أى بطريرك هو قرار صورى أى أن رئيس الجمهورية ليس له أى حق فى اختيار بطريرك الأقباط بل أنه ليس له أى حق فى اختيار أى رتبة داخل الكنيسة لأن هذا يتم بأسلوب له شعائر دينية خاصة لا يعرفها غير المسيحيين حتى رئيس الجمهورية لا يعرفها فهناك شئ اسمه القرعة الهيكلية لن أتعرض لها بالشرح الآن ولكن أريد أن أعلمك بشئ أن الرئيس الراحل السادات كان لا يحترم ولا يحب قداسة البابا شنودة نهائياً وذلك كان واضحاً أمام العالم كله إن الرئيس الراحل لم يقل فى حياته أو فى أى خطاب كلمة «البابا شنودة» ولكنه كان دائماً يقول «شنودة يريد.... شنودة يفعل.....» وأريد أن أعلمك سيدى أن هذا الوضع كان يستفز الأقباط جداً وأريد أن أذكر لك واقعة أن الرئيس الراحل السادات أحضر الأب متى المسكين من دير أبومقار وعرض عليه البطريركية ولكن الأب متى المسكين رفض بشدة رغم أن هناك اختلاف شديد فى الرأى والأفكار بينه وبين قداسة البابا شنودة وعلم الرئيس أن هذا الموضوع خاص بالكنيسة وشعبها وقيادتها.

رابعاً: أنت تقول إن الرئيس السادات عندما زار الولايات المتحدة واستقبله الأقباط هناك بالسب والمظاهرات قال إنه كان يعلم ذلك وأن هذا من تدبير البابا شنودة إن هذا الرئيس الذى كان يعلم كل شئ يحدث بالخارج والداخل.. كان يعلم ما سيفعله الأقباط

بالخارج وكان لا يعلم ما سيفعله المسلمون بالداخل؟!! «أقصد عملية اغتياله» أم أن الرئيس كان يهتم بأحوال الكنيسة جداً حتى أنه أهمل الشئون الأخرى للبلاد.

خامساً : فى قول الرئيس الراحل «عاوز يعمل زعيم للأقباط وزعيم سياسى» أريد أن أعلمك شئ أن البابا شنودة زعيم للأقباط إن شاء السادات أو إن لم يشأ ولكن أريد أن أعلمك أن البابا لا يريد أن يكون زعيماً سياسياً بالمرة فهو رجل دين فى يوم من الأيام كان إنسان متوحد لا يعلم شئ عن هذا العالم ولا يريد أن يعلم ولكن الوضع الذى هو فيه يلزمه أن يحافظ على رغبته فهذه هى وصية الأنجيل ويجب عليه أن ينفذها.

سادساً : إن ذهاب البابا شنودة إلى الدير وتركه كل شئ فى تلك الأحداث الأخيرة فإنى أريد أن أعلمك الحقيقة كما علمتها من أحد الأساقفة المقربين جداً للبابا فإن البابا شنودة قام بعمل اتصالاته بالمسئولين وأعلمهم أن اليوم هو ميعاد المحاضرة الاسبوعية وهناك أكثر من ١٥٠٠٠ مسيحى موجودين ينتظرون الرد وطلب منهم أن يسلموا «وفاء» قبل أن يدخل المحاضرة حتى يستطيع الرد على الشعب الموجود فتم تحديد ميعاد من قبل المسئولين الساعة الثالثة عصراً للتسليم فانتظر البابا حتى الرابعة ثم الخامسة ثم السادسة وقد أتى موعد الاجتماع ولم يستطيع الدخول فترك كل شئ وذهب إلى الدير قل لى ماذا يقول هذا الرجل إلى هذا الجمع الساخن والهائج جداً كل هؤلاء البشر يحملونه المسئولية والمسئولون غافلون يتعاملون مع القضية كأنها قضية عادية ولا يعلمون أن الموضوع شائك جداً فهذه المرأة زوجة كاهن قل لى بالله عليك ماذا سيكون رد فعل الشارع المصرى لو أن المرأة أحد الدعاة المسلمين أو الفقهاء أو الشيوخ أعلنت أنها تريد أن تتبع أى ديانة أخرى ماذا سيكون الرد.؟؟!!

جورج نسيم

مسيحى

●●●

البابا شنودة رمز يدرك معنى الوطن

إننى عاتب على الأخ محمد الباز ومقاله «كيف يدير البابا شنودة أزمات الكنيسة والهروب إلى وادى النطرون ثم وصف قداسة البابا بأوصاف غريبة وخطيرة واتهامه بالعند والمراوغة ولى الذراع.. إلخ. ما جاء بهذه الأوصاف.

وأود أن أوضح ما يلى:

أولاً : إن قداسة البابا رمز دينى كبير يدرك معنى الوطن ومسئولية المواطن..

فقد رفض قداسة البابا أكثر من مرة أن يلتقى بلجنة الحريات التى أرسلتها الإدارة الأمريكية لتقصى أحوال الأقليات الدينية فى مصر.. وأنه يرفض أى حقوق تأتى من الخارج وأن السعى للحصول على هذه الحقوق من خارج الوطن خيانة لهذا الوطن.

وكما يقول الأستاذ فاروق جويدة «إن موقف البابا شنودة يعتبر فتوى فى الوطنية ملزمة للمسلمين والمسيحيين معاً بل إنها ملزمة لكل الشعوب العربية».

ثانياً : مازال البابا يرفض حتى الآن زيارة القدس تضامنا مع الشعب الفلسطينى وقد تعرض قداسته لضغوط كثيرة ولكن رفض ومازال يصر على رفضه حدث هذا فى وقت تتسلل فيه من خلف الأبواب عشرات الوفود التى تزور القدس من كل العواصم العربية بلا استثناء.

ثالثاً : من المواقف الطيبة للبابا حرصه الشديد على نشر مدارس اللغة فى أوروبا وأمريكا للجاليات العربية هناك من المسلمين والمسيحيين فهو عاشق للغة العربية ويكتب الشعر ومن أقواله إن المحافظة على اللغة بكل مرتخص وغالى وإلا تصبح لغوا وليست لغة.. وإن دفاع أكبر رأس فى الكنيسة القبطية المصرية عن اللغة العربية بهذا الحب يحمل أكثر من معنى وأكثر من هدف أمام هجمة شرسة تحاول تشوية التراث الثقافى لمصرنا.

رابعاً : فى كل زيارات قداسة الباب فى أوروبا أو أمريكا أو أى بلدة فى العالم فانه يحرص على أن يزور المراكز الإسلامية فى الدول التى يزورها.. وهو أبلغ تأكيد لوحدة أبناء الشعب الواحد هلالا وصليباً حتى وإن كانوا يعيشون داخل حدود الوطن.

ما أحوجنا إلى تأكيد هذه الروح من التواصل والمودة أن قداسة البابا أمد الله فى عمره يؤكد لنا كل يوم من خلال عظاته ومواقفه الواضحة أن مصر أكبر من كل شئ وأن الانتماء الحقيقى للوطن لابد أن يتجسد فى مواقف الناس وسلوكهم فقداسته وهب نفسه بكل السماحة للدين والوطن.. لهذا كان واضحاً مع نفسه فى كل شئ فى مواقفه وقضاياه.

خامساً : كان يجب على محمد الباز أن يقدر رمز واع يؤكد لنا كل يوم أن مصر ستبقى الوطن الواحد لنا جميعاً فليس لنا غير وطن واحد وقد حمل البابا شنودة بكل الحب هذا الوطن فى كل مراحل عمره المديد وهو يؤكد أن مصر تسكننا قبل أن نسكنها وتعيش فينا قبل أن نعيش فيها.

سادساً: إن قداسة البابا صحفى من الرعيل الأول قبل أن يكون بطريرك لو حضرت يا أستاذ الباز المحاضرة التى ألقاها قداسة البابا فى ١٩٦٦/٦/٢٦ فى نقابة الصحفيين عن إسرائيل فى رأى المسيحية.. ولو سمعت ما قاله الأستاذ حافظ محمود نقيب الصحفيين ونائب رئيس اتحاد الصحفيين العالمى فى هذا الوقت بكلمة قال فيها:

«عرفت أخى فى الله الأنبا شنودة فعرفت معنى جديداً من المعانى التى تنطوى عليها آية الأنجيل التى تقول «إن الله محبة» وعرفت أن جميع المقومات العظيمة فى الحياة التى تقوم من أجلها الثورات أو تقوم عليها الحضارات إنما مرجع وجودها هو المحبة.. على أننى حينما لقيت أخى فى الله أنبا شنودة حين لقيته فيه صورة روحية قادرة على أن تجعل من الصليب هلالا ومن الهلال صليباً» وذكر نفس هذه المعانى أستاذنا الفاضل عبدالعزيز الشوربجى نقيب المحامين فى ذلك الوقت:

تعلم أننا ما أصدرنا القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ إلا لحماية الوحدة الوطنية واحترام حرية العقيدة وبما لا يمس حريات الآخرين وأن المادة الخامسة من القانون تعاقب بالحبس والغرامة كل من أذاع عمداً أخبراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة بقصد الإضرار بهذه الوحدة.

إذا فماذا يقول الأخ الباز من أن الأنبا شنودة طالب المسيحيين بالصيام ثلاثة أيام وقد تناسوا أننا فى شهر ديسمبر وكل المسيحيين صائمين الصيام الصغير الذى يسبق أعياد الميلاد.. ثم كيف يدعون أن البابا والمطارنة والأساقفة فى الدير قد استقبلوا هذه السيدة وقاموا بتوزيع الجاتوهات والتورتة فهل يعقل جاتوهات وتورتات والمسيحيين صائمين.

سامح لطفى هابيل

المحامى بالنقض

●●●

الإسلام والمسيحية أكبر من وفاء قسطنطين!

ضحك كثيراً.. صديقى القبطى الأصيل فوزى رياض وأنا أقول له: تخيل إننى قمت باختطاف بناتك «لوسى ونانسى» وضحك معه أخوهما رامى أكثر وهو يعلق: «ونقوم أنا وعمى صبحى بمظاهرة فى كنيسة الإبراهيمية رافعين اللافتات، مرددين هتافات مبتكرة». كانت الجلسة تعليقاً على أحداث أبوالمطامير، حيث تركت إحدى السيدات المسيحيات منزل أسرتها وقيل أنها قررت اعتناق الإسلام، مما ألهب بعض المشاعر، وحرك بعض الشباب إلى كاتدرائية العباسية معلنين الاعتصمام حاملين شعارات لا مبرر ولا معنى لها من نوع: «نريد الحماية، لا لخطف نسائنا، البلد بلدنا»... إلخ

حيث تحول حدث فردى أو عائلى إلى أزمة مجتمع وبدأ تشغيل خط أتوبيس جديد أبوالمطامير - العباسية «دائرى» ضمن احتقان مستهجن.

السيدة فوق الخامسة والأربعين ولديها بنت وولد متخرجان من الجامعة، حسنة السير والسلوك، جامعية، محبوبة فى مجال عملها. فى مثل حالتنا هذه تأخذ الكنيسة علماً بالموضوع ويعقد الآباء جلسات معها للتأكد من صدق رغبتها، وعمق نيتها، وحرية قرارها فى التحول إلى الديانة الأخرى، دون أى ضغوط تكون قد وقعت عليها، أو ظروف تحول دون حرية تصرفها أو سلامة تفكيرها. الإجراءات إذن معقدة لكنها حدثت وسوف

تحدث، فتغيير الملة أو العقيدة أمر مشروع فى معظم الأحيان، ونقصد قبوله وتمريره قانونياً ، يقوم به الآلاف فى جميع أرجاء المعمورة دون مشاكل، ودون تضخيم، دون ضجيج، دون تظاهرات، دون اعتصام.

فى حالتنا هذه لن يفيد الإسلام إضافة فرد أو مائة ولن يضير المسيحية نقصان فرد أو ألف، فالأديان أكبر وأبقى من ملايين الأفراد، ملحدين أو متدينين.

.. لكن.. هنا أيضاً كان المبرر وربما الحجة أن السيدة زوجة لأحد القساوسة ومن ثم تنسحب عليها قداسة خاصة، ولو قبلنا بذلك فان الملام هنا هى السيدة، والسيدة فقط وليس المسلمين، وليس المجتمع.. هذا مع تأكيدنا أنه لا اكراه فى الدين، وأن من كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر، ومع اعتقادنا بأنه لم يكن هناك اكراه ولا خطيئة. ثم.. ألم يحدث - بالمناسبة - أن قامت الكنيسة هنا أو هناك بشلح أحد الآباء؟ أليس الجميع بشراً؟!..

لماذا إذن الشعارات الزاعقة، والهتافات الصارخة، غير المبررة وغير المقبولة ما معنى «نريد الحماية؟» «البلد بلدنا؟» «لا لخطف بناتنا؟».

لماذا يطلب المرء الحماية من أخيه، وربما من نفسه؟ ثم من قال إن البلد ليست بلدكم؟ إنها بلد كل الشبان والبنات مسلمين ومسيحيين، ثم هل يعقل خطف سيدة بالمواصفات المذكورة؟ هل وصل بنا التفكير إلى هذا الحد؟ ما دخل الأمريكان - مثلاً - فى سيدة مصرية أرادت مغادرة أسرتها أو تغيير ملتها؟ ما الهدف من رشق رجال الأمن بالحجارة وإصابة العشرات منهم، هل قدسية الكنيسة تسمح لعشرات المتهورين بنزع الحجارة من فنائها وإلقاء تلك الحجارة على إخوة لهم خارج أسوار الكاتدرائية؟ ودون حساسية: ألم يكن واجب الآباء اسداء النصح وزجر الشباب المندفع دون مبرر؟

ثم ألم يحن الوقت لإلغاء كلمات من نوع: «أقلية»، «معاملة خاصة»، «تجاهل» «عدم شغل مناصب قيادية».. إلخ.. هذه ياسادة بلد الجميع، والفرص أمام الجميع..

رءوف صديق قبطى من طنطا قال لى: «تصدق إحنا «يقصد الأقباط» أشطر منكم.. إحنا عددنا أقل لكننا مسيطرون على ثلاثة أرباع الاقتصاد». وانظر حولك: الصيدلى والطبيب، والمحاسب والتاجر، ورجل الأعمال، وصاحب الفرن ومحل الفاكهة والأجهزة، والأقمشة، وغيرهم كثيرون ممن يتحكمون فى اقتصاد البلد، ولا يهتم أحد لأنها بلد الكل، لا فرق هناك، حتى مع وجود بعض حالات شاذة أو ثغرات تتخيل فرقاً غير واقعى هنا أو هناك. ربما كان كلام رءوف صحيحاً .. لكن ما الفرق؟ أليس البلد للجميع؟

وخلال سنوات طويلة قضيتها فى مصر أو خارجها لم أشعر يوماً بفرق.. فالمهم والفيصل هو سلوك الفرد، نقاء الإنسان، مدى خدمته للمجتمع والبلد، كما لم أشعر يوماً بأن عدد أصدقائى يجب أن يتناسب مع النسبة السكانية، فلدى من الأصدقاء الأقباط ما يساوى أو يتخطى عددهم من المسلمين، أدعم ذلك دون حساسية، دون إحساس بميزة أو عيب، فعدد الأصدقاء بالنسبة لى كان نتيجة لقضاء سنوات أطول من العمر بين أقباط.

وأصدقائى هؤلاء يقرأون ما أكتب، وأعرف جيداً ومقدماً أنهم يوافقوننى عليه.

وها هو الصيدلى رامى ابن صديقى فوزى يضحك قائلاً لوالده: «تخيل عمو يخطف اخواتى اللى هما بناته تقريباً» ويعلق فوزى: «ياريت.. يريحنى من مصاريفهم».

صحيح لم أر أحد يخطف أحداً لتحويله إلى ديانة أخرى، وبالإكراه، مع تمام علمى بوجود جماعات تبشير، ولجان أزهر تجوب العالم، بالنموذج والمثل والموعظة الحسنة وكما نقول: «لا إكراه فى الدين»، و«دخول ملكوت الرب لم يكن يوماً مع سبق الإصرار والترصد.. ينطبق ذلك على الجميع بمن فيهم سيدة «أبوالمطامير» حتى مع كونها زوجة راهب، حتى مع أى خليفة مقبولة أو مستهجنة.

ويتكرر التساؤل: لماذا كل هذا الاحتقان غير المبرر؟

وتأتى إجابات فرعية، منها - مثلا - أن عدد الكنائس غير كاف.. هكذا!! وكأن الكنائس ازدحمت بمن فيها، كأن المشكلة عدد المبانى وليس عمق الإيمان بعد سماع موعظة، أو حضور صلاة أو قداس، وينطبق المبدأ نفسه على من يقوم ببناء مسجد بجوار جامع وبينهما زاوية.. كأن المهم البناء وزيادة العدد.. ليس إلا!!

ونعود إلى تعبير «الأقلية» ونسمع: ليس لدينا أعضاء كفاية فى مجلس الشعب.

وكأن هناك حجراً أو مانعاً يقيد تقدم الأقباط للترشيح، وكأن كل أعضاء المجلس قد حققوا المعجزات للوطن وللانسانية، مع احترامنا لهم جميعاً.

ثم.. هل نجحنا فى حل جميع مشاكلنا: إنتاج وتعليم وعلاج، هل تغلبنا على هموم البطالة والعنوسة والإسكان، هل نجحنا فى إعمال صحيح الدين؟ و.. الله محبة..

وبمناسبة الإسكان والبطالة والمرض، وعودة إلى طلب المزيد من الكنائس «أو المساجد».

نقول: مع وجود ما يكفى من دور العبادة فى كل مكان من مصر..

أليس الأفضل - طالما أن دور العبادة تكفى - العناية بفقراء الوطن؟ العناية بتوفير رغيف العيش مثلاً؟

أليس الأجدى أن ينصب اهتماماً على ما هو مهم فعلاً، فى زمن العولمة والجات والانترنت؟ أليس ذلك أجدى من التجمهر والصراخ العصبى؟ وحمل الصليب فى مشهد يذكرنا بأيام الرومان.. حسناً السيدة عادت، هل انتهت بذلك مشاكل مصر؟ هل انتهت هموم المنطقة؟ هل كسب أحدنا وخسر الآخر؟ هذا إذا افترضنا وجود آخر؟ وإذا افترضنا وجود أقلية؟

نسيت أن أذكر ردى على صديقى ابن طنطا.. وحكاية ثلاثة أرباع الثروة المصرية فى يد الأقباط.. قلت له بطريقتنا الخالية من الحساسية، الخالية من أى نوع ساذج أو متهور: يارءوف.. ثلاثة أرباع الثروة هذه ليست فى جيب الأقباط إنها فى جيب مصر.. فى جيوب أبناء مصر فالنقود لا تعرف ديانة، ومصر لا تعرف تعصباً ولا تفرقة، واتحداك ياريوف إذا استطعت إحصاء عدد المرات التى تناولنا فيها الطعام فى منزلك ومن يد أمنا الفاضلة والدتك، ناهيك عن أكواب العصير والشاى بحجة أننا منهمكون فى المذاكرة حتى الصباح، أقباطاً ومسلمين، طوال أسابيع وشهور.. هكذا..

مصر أبقى من كل الأبناء لأنها تحتوى الجميع: من الآباء «ومنهم الكهنة» وحتى الأحفاد. والشارع والأرض والنيل والسماء كلها تحتضن المصرى أيا كان لون بشرته أو وجهة صلاته: كنيسة أو مسجد.. علينا أن نتذكر ذلك ونعلمه لأطفالنا، ونكرره أمام بعض شبابنا: مصر فوق الجميع.. علينا أن نتذكر جيداً: الدين لله ومصر للجميع.. تماماً كما نتذكر أن دور العبادة - كما يدل الاسم - هى للعبادة فقط وليست لشعارات من النوعية المذكورة. تبقى فى النهاية أمنية: أن تكون قصة سيدة «أبوالمطامير» هى مسك الختام فى حواديت الشعارات البلهاء «عذراً» التى نسيناها فعلاً.

مصطفى الخولى

●●●

عن أموال الكنيسة القبطية

نشرت جريدة «صوت الأمة» صورتين لقداسة البابا بينهم ٣٢ عاماً فى صدر الصحيفة.. إحدهما بزيه الرهبانى وهو يمارس طقساً من عبادات الكنيسة وهو الزى المعتاد لكل راهب وأسقف والآخر بزيه الكهنوتى كبطريرك للكرازة المرقسية. وأيضاً فى طقس خاص بالعبادة الكنيسية واستتبعت الإيماءة بسطور مقالة بذات العدد «مليارات الكنيسة الغامضة فى مصر» للسيد محمد الباز إشارة إلى تكلفة ملابس قداسة البابا التى تتخطى العشرون ألفاً والتى يجددها عند كل مناسبة ايماءة منه إلى إتلاف أموال الكنيسة.. وفى هذه الجزئية نوضح للمهتم بالزى الكهنوتى أن هذا الزى له مرجوعه الكنسى وبالنص الكتابى بالكتاب المقدس لا لتكريم الكاهن فى شخصه بل لعظم هذا السر وإجلالاً لعمل الكهنوت المقدس.. والمشكلة أخذ الأمور بسطحيتها دون الرجوع إلى أصل الشىء ومدلوله.. وتقديم ما يشوش الحقائق أو يجرح المشاعر دون قصد.

وفى باقى المقال لابد أن نؤكد على حقيقة بلا عصبية أن أموال الكنيسة وإلى أين تذهب..؟ سؤالاً يسأله فقط الأقباط ويجيب عليه الأقباط لأنها أموال الأقباط.. هناك

تبرعات وتقدمات يقدمها الشعب القبطى لله وللكنيسة بإرادته برضا قلب وبثقة فيمن يقدموها لأياديهم بهدف استكمال بناء الكنائس وعمل المشروعات للفقراء وسد احتياجات المعوزين وإقامة المستشفيات التى تخدم الأقباط والمسلمين معاً كإخوة بلا تفرقة.. وأيضاً الانفاق على ضروريات الكهنة بكل رتبهم الكهنوتية فهذه أيضاً من ضمن عقيدة الأقباط.. ألستم تعلمون أن الذين يعملون فى الأشياء المقدسة من الهيكل يأكلون الذين يلازمون المذبح يشاركون المذبح (١ كو ٩: ١٣).

ومثل كل البشر هناك البعض الذين أحبوا العالم والمال وهؤلاء لا ننكر وجودهم لكنهم ليسوا الصورة العامة للكهنوت مثلما أومأت مقالة السيد محمد الباز بذكر أمثلة لبعض الكهنة الذين يمتلكون ما يثير الاستفسار.. حتى هؤلاء لا يعلم الكاتب جيداً ولا أنا تفاصيل حياتهم الخاصة أو مقدار السند العائلى المقدم من عائلاتهم أو الوضع المالى الأسبق قبل كهنوتهم.. الانحراف موجود ونحن لا ننكره بل نتصدى له ونقاطعه.. لكن لا نعرض الأمر وكأنه ظاهرة.. إن كل الكهنة من أثرياء القوم لديهم أملاكاً وشققاً والأساقفة يعلوهم بسياراتهم المرسيدس وأن الأمر فيه إتلاف لأموال الكنيسة وجحد بالفقراء وأن الذى يكتب يحرك ما هو متغيب عنه الأقباط أو أنهم تحت قهر عدم الاعتراض.. إن ما يمتلكه آباء الكنيسة فى الكهنوت إنما يمتلكونه برضا الذين قدموه لهم.. لا ننكر أن هناك أموراً تحتاج إلى ترتيب بالداخل.. هناك سلبيات أتصور أن القيادات الروحية تراها جيداً وتتعامل معها بمواجهة صريحة للبعض منها وبتدريجية للبعض الآخر.. أما ذكر أن الأنبا صموئيل المتيج كان برصيده ١١ مليون جنيه.. لابد أن يعلم الكاتب أن إرسال الأموال فى بعض الأحيان تكون باسم رجل الدين كجهة موثوق بها فى الانفاق الموجه إليه التبرع.. وأغلب الأمر هناك من هو موثوق به أو بهم كنسياً وموكل إليهم التصرف فى هذه الأموال فى حالة الوفاة بما يضمن استمرارية الاتجاه الذى تمت التقدمة من أجله.. إنها أموال الكنيسة وليست أموال أشخاص.. ولا يدخل فيها شريعة الميراث المدنى فلا أحد أمتلك الكنيسة بل الكل يخدم الله ويخدم أعتابها فقط.. وبشأن الفقرة الخاصة بطلب قداسة البابا لتحويل التبرعات الخاصة بدير أبونا عبدالمسيح المناهرى المتيح ودير مارمينا بالكاتدرائية.. لا يعنى هذا أن

قداسة البابا يقتنيها لشخصه بل من أجل الشركة التى مع الجسد الواحد الذى هو الكنيسة وتلبية الاحتياجات الأخرى للكنائس الأخرى والتى لا يتحقق لها دخلاً مادياً يكفى للانفاق فى كافة الاحتياجات..

والأملاك والمقتنيات كانوا يبيعونها ويقسمونها بين الجميع كما يكون لكل واحد احتياج (١ ع ٢: ٤٥).

لا نريد تصوير الأمر بغير صحته أو تشويه الحقائق.. والجزء من الحقيقة لا يعنى الحقيقة كلها.. فنعم هناك من يحب المال والعالم وهؤلاء أياً كانت صفتهم يفرزون ويتراجع عنهم الكثيرون ويتبقى معهم المتغيبون فقط.

لأن محبة المال أصل لكل الشرور الذى إذا ابتغاه قوم ضلوا عن الإيمان وطعنوا أنفسهم بأوجاع كثيرة (١ تى ٦: ١٠).

وعن الفقرة التى تحدث فيها الكاتب عن زهد البابا كيرلس بإيماءة مقارنة ليلوح للقارئ أن قداسة البابا شنودة لا يسير بهذه المنهجية الزاهدة.. هذا أمراً لا يحكم فيه من أحد لا أنا ولا الكاتب ولا أى أحد بل يحكم فيه الله وحده.. ولكنى سأحكى قصة من تاريخ الكنيسة لعلها تشرح ما أود قوله.. تحكى هذه القصة بأن أحد القديسين الزاهدين علم بوجود ملك وملكة مشهود لهم بالتقوى بالمدينة.. نزل إليهما ليتبارك بهما وجدهما يلبسان لباساً مرفهاً غالى الأثمان وفى بهاء وسطوة ليس لها مثل.. فجزع قلبه كيف لهذان أن يكونا على درجة من الروحانية.. ولما شاهداه واقفا على باب قصرهما.. عرفاه بالروح واقبلا إليه وادخلاه.. غسلا أقدامه بكل تواضع كعادة الروحيين.. ثم دخلا وغيرا ثيابهما إلى ثياب من الخيش الخشن الذى اعتادا عليه نوعاً من النسك وابتدأ كل منهم كعادة النساك فى ذلك الوقت يقضيان الليل كله فى الصلاة ويستريحا بضفر الخوص ثم يعودان للصلاة.. وما أن أشرق الصباح عادا فلبسا لبسهما الملوكى أمام الناس...!!!

لكى تكون صدقتك فى الخفاء فأبوك الذى يرى فى الخفاء هو يجازيك علانية (مت ٦: ٤).

أطلت عليك سيدى.. ولكن دعنى أحلم..

ـ أحلم بإلغاء سطر الديانة بالبطاقة الشخصية على أن تستصدر شهادة أو ما يثبت فى الحالات التى تحتاج إلى معرفة الهوية الدينية كالزواج أو الطلاق أو الميراث.. إلخ من الجهة المنتمى إليها طالب الإثبات.

ـ أحلم بمشاركة سياسية فعالة للأقباط دون مجاملات أو تفضلية من الدولة.. ودون تكاسل منهم.

ـ أحلم بمساحات إعلامية متزنة ونسبية حتى لا يبحث أقباط مصر عن إذاعات أو قنوات لا يهمها إلا الكسب المادى ويستخدمها بعض المتطرفين لإتلاف الوحدة.

أحلم بأن تختفى التحرشات الدينية مع طلاب المدارس والجامعات وأن يكون المدرس أو أستاذ الجامعة غير مهتم إلا بتعليم طلابه العلم والخلق فقط بصدق وأبوة حقيقية لا أن يزرع بهم أفكاره الخاصة أو يورطهم فى ارتباك دينى.. أتمنى حياة جامعية دون اضطهاد أدبى لا يثبت ولا يمسك على أحد لكنه يستشعر وموجود.. أقول هذا لأنى أخدم بكنيستى الشباب وأعلم إلى إلى شىء يتعرض البعض منهم خاصة فى الكليات العملية مثل الطب والصيدلة والتى يتعرض فيها الطالب لمواجهة مباشرة مع أستاذه فى الامتحانات العملية.

أحلم برفع النصوص القرآنية من دراسة اللغة العربية بالمدارس لأنها للطالب المسلم نصاً إيمانياً له قدسيته وآداب التعامل معه وللمسيحى نصاً لغوياً فقط يحترموا فيه مشاعر اخوتهم لكن يظل لهم نصاً للحفظ وايجاد بلاغات اللغة به.. فابنتى فى المرحلة الابتدائية سألتنى ببراءة.. هما مش بيحطوا آيات من الانجيل بتاعنا فى العربى ليه يابابا؟!!.. تصور.. باحلم أن أجيب!!!!

أحلم أنى حينما ألقى كمصرى قبطى الصباح «صباح الخير» على أحد من إخوتى المصريين المسلمين أن يرد على بالأحسن منها «صباح الفل».. صباح الورد .. صباح الخير يا صاحبى.. ولا يكون الرد وكأنه بيجيب على آخر «وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته» أو بيلومنى لأنى لم ألق تحية الإسلام وأنا قبطى..!!.. تجاهل فى أبسط الأمور الحياتية

البسيطة.. خاصة وأننى لا أتصور أن هذا الرد يتم مع سائح مثلاً فى شرم الشيخ يلقى صباحه «Good Morning»!! فيرد عليه «وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته».

ـ باحلم أن نتفرغ معاً لبناء هذا البلد وندفع عنه كل منافذ تسلل روح الانقسام والفتنة فكلنا خاسرون.

فعلم أفكارهم وقال لهم كل مملكة منقسمة على ذاتها تخرب وبيت منقسم على بيت يسقط (لو ١١: ١٧).

وأن يتفرغ كل منا فى علاقته الخاصة بالله.. لا أحد يسألنى عن إيمانى ولا أسأل أحد عن إيمانه.. وليكن الشخص فى سلوكه ومحبته وبذله لربه ولبيته ومجتمعه هو النموذج الداعى لمن هم خارج الإيمان أو حتى الذين ليسوا على دينه للدخول إلى هذا الدين الذى هو نموذج حسن له.. إنها دعوة النموذج.. لا بتراشق الكلام ولا الحجارة.. بل السلوك الحسن الكريم والتسامح الفياض بالمحبة.

باحلم بيوم تعود فيه أيام طبق الكنافة بمكسرات الحب الذى تدخل به طنط أمال جارتنا المسلمة فى رمضان والكحك بعجمية الصدق الذى تدخل به أمى (يرحمها الله) لها فى عيد الميلاد.

باحلم بالصداقة والصدق بين كل الناس مسلمين ومسيحيين.. لا نتظاهر ونجامل ونتجمل بل نصدق قولاً وعملاً.. وأن يكون القلب والوجه عملة واحدة.

باحلم اصلى عيد الميلاد ويصلى اخواتى المسلمين عيد الأضحى بدون تواجد أمنى زائد.. فقط للتنظيم المرورى..

ـ باحلم أصلى عيد الميلاد واخواتى اللى دخلوا فى الحبس الاحتياطى سواء لجهل وعدم وعى منهم فى الدفاع عن الحق أو لظلم يكونوا وسط دفء بيتهم.

ـ باحلم أكون إنسان له قيمة فى ذاته لا بدينه ولا بماله ولا بسلطته.. باحلم أكون إنسان.. لا أكون مجرد صوت يجرى وراه مرشح فى انتخابات مجلس شعب أو ٥٠ قرش يلتقطها ميكروباص من على الطريق!!!

باحلم نكتب صفحة جديدة فى تاريخ لم نعمل لنزيده فقط نردده أو فى بعض الأحيان نهده بأيادينا أو نترك غيرنا يخربه ونكتفى بالمشاهدة ومصمصة الشفاه فقط باحلم بأيادى متشابكة فى ٢٠٠٥ من أجل كتابة صفحة جديدة فى تاريخ النمو والتقدم.. برعاية مبارك وشيخ الأزهر والبابا شنودة.. الشيخ والقسيس.. محمد وجرجس..!!

ـ باحلم نقفل بابنا على بيتنا لا نخلى غريب يدخل بيننا ولا صراختنا وشجارنا يقلق اللى حوالينا.. مشاكلنا نحلها بأيدينا.. نختلف.. طبيعى.. نتخانق ونغضب.. ممكن.. لكن نقلب البيت ونكسره وتندفن كلنا جواه!!!

نبيل إبراهيم شحاتة

مواطن مصرى قبطى

●●●

البحث عن القانون فى بناء الكنائس والمساجد!

الأخ الكريم الاستاذ محمد الباز ورد فى مقالكم بعض العبارات التى تستحق توضيحاً وعتاباً وليس رداً وربما أكون مخطئاً.. فأعتقد أنك تتفق معى أن أيا منا لا يملك وحده الحقيقة.

ذكرت فى تقريركم تحت عنوان «حرب بناء الكنائس والمساجد فى مصر» إن هناك عشرة شروط تحكم بناء الكنائس ومثلها تحكم بناء المساجد فى مصر المحروسة.. وليست هناك أية علامات تمييز فى هذا الأمر.. وأنا أتمنى أن تختفى علامات التفرقة فى مصر فى كافة أجهزة الدولة.. وأنا على يقين من أن الأغلبية المصرية مسلمين ومسيحيين من العقلاء ويعيشون معاً على الحلوة والمرة وعن طيب خاطر وقناعة فى قالب حب صادق بالفعل.

لكن لى توضيح بسيط فى بعض الشروط العشرة لبناء الكنائس وإن كنت أثق أنكم سطرتموها كما هى دون حذف أو إضافة وأرجو أن تعتبر توضيحى استفساراً أيضاً

لأننى فعلاً لا أعرف هل تلك الشروط وضعت بتلك الصورة أم أن سيادتكم أشرتم إلى النقاط مختصرة؟.. وتلك نقطة أنا شخصياً لا أتوقع أن قلماً بهذه الرشاقة يمكن أن ينزلق إلى هذا المطب.

فالشرط رقم «٢» والخاص بإبعاد القطعة المراد بناء كنيسة عليها عن المساجد وعن الأضرحة الموجودة بالناحية.. لم يذكر المشرع ما هى المسافة التى ينبغى أن تكون بين الكنيسة وبين الأضرحة والمساجد حتى تتم الموافقة على إقامة كنيسة وكان على وكيل وزارة الداخلية أن يحدد المسافة حتى لا تحدث بلبلة فى هذا الأمر.. لكن ومتى وكيف يتحقق هذا الشرط؟!.. أنا شخصياً لا أعرف!!.

بند «٦» إذا لم تكن البلدة بها كنائس.. ما هو مقدار المسافة بين البلدة وبين أقرب كنيسة لهذه الطائفة بالبلدة المجاورة.. أيضاً لم يحدد وكيل وزارة الداخلية - منعا للبلبلة - ما هى المسافة المطلوبة بين البلدة التى يوجد بها كنيسة - أى كنيسة، والبلدة التى ليس بها كنيسة.. حتى يتبين للناس كيفية الوصول للطريق الصحيح للمطالبة ببناء كنيسة.. أما وقد أغفل البند ذكر هذا الأمر فهذا متروك للبلبلة بين الناس والعبارات المطاطة والأهواء الشخصية لقلة من المسئولين لا تريد لبلدنا العزيز الاستقرار.

بند «٧» غريب.. المفترض أن يحدد المشرع أو وكيل وزارة الداخلية كم عدد أفراد الطائفة الموجودين بهذا البلد لكنى لا أعرف هل هذا سؤال أم شرط؟!.. فاذا كان شرطاً لابد أنه يحدد فيه العدد المطلوب من أى طائفة لبناء كنيسة.. أعتقد أن هذا الأمر متروك لموظف يحدد كيفما شاء العدد وحسبما يحلو له وسيادتكم سيد العارفين بغالبية الموظفين.. فهذا شرط غير واضح بالمرة وجاهز لعرقلة أى قرار حسب الأمزجة الشخصية.

لن أعلق على باقى الشروط فهى واضحة للعيان.. ولكنى أهمس فى أذن زميل عزيز بأن كثيراً من القرى التى يوجد بها عدد لا بأس به من المسيحيين لا توجد بها كنائس.. هل تعلم ياسيدى الفاضل أن معظم المدن الجديدة ليست بها كنائس؟!.. أعتقد أن هذا

الأمر ربما يدفعك للسؤال.. كيف؟!.. أقول لك إننى كنت حتى وقت قريب جداً مقيما فى مدينة المنيا الجديدة وبها عدد كبير من المسيحين وبينها وبين مدينة المنيا أكثر من عشرة كيلو مترات.. فماذا يفعل هؤلاء؟!.. إننى أعتبر أن الكنيسة ليست مكاناً للصلاة فقط بل أصبحت مثلما يحدث فى المساجد مكاناً اجتماعياً وثقافياً وصحياً.. أصبحت الأسر تلجأ إلى الكنائس والمساجد فى مناسبات كعقد قران أو زفاف.. بل ياعزيزى حدث أن توفى أحد الأشخاص قريباً فى المنيا الجديدة.. والعادة أن تتم الصلاة عليه داخل كنيسة قبل دفنه.. ولا توجد كنيسة واحدة لذلك الأمر.. ربما صاحب الشأن يوافق على مضض أن يتحرك به إلى مدينة المنيا للصلاة علية فى إحدى الكنائس.. لكن الحضور فى الجنازة من المسلمين والمسيحيين هذا الأمر يسبب لهم تعبا وإرهاقاً.

إننى أتفق معك فى ضرورة أن يعلق بناء المساجد والكنائس فى مصر لأجل غير محدد ولكن بشرط أن يكون فى كل بلد وقرية ونجع المسجد والكنيسة.. وأن يوجه ماعدا ذلك لأعمال الخير فى بناء المستشفيات وتطوير التعليم والعقول فى مصر.. لكن لابد أن تصحح الدولة وضعاً مسكوتاً عنه فترات طويلة.. بأن هناك قرى عديدة بالإضافة للمدن الجديدة لابد أن قراراً فورياً يصدر ببناء كنائس فيها حتى نقضى على أصوات النشاز التى بدأت تظهر بين القلة من المصريين المتعصبين مسيحيين ومسلمين.

أيضاً لابد من عودة القانون وتطبيقه على الجميع وأن يكون هو الفيصل بفرض سيادة القانون وإلا تحولت الدولة إلى غابة.. لأنه ماذا يعنى أننى أسارع بمنع محمد الباز والاعتداء عليه عندما يشرع فى إقامة مبنى سكنى كان أو دار للعبادة؟!.. المفترض هناك قانون يتعقب كل المخالفين ولابد أن يطبق النظام ذلك وأن يفهم غالبية الشعب من العقلاء هذا الأمر حتى يسود بين الجميع احترام مبادئ القانون وليس تطبيق القانون فقط ولا نشجع العناصر المخربة باسم الدين حتى ولو كانوا شيوخاً أو قساوسة.. نحن جميعاً مصريون.. ولابد أن نتكاتف من أجل أن ننهض بمصر لا أن نهدم مصر.

أرمينوس المنياوى

•••

أزمة وفاء قسطنطين انتهت

طالعت باهتمام بالغ كعادتى المقال المطول والذى كتبه الأخ محمد الباز تحت عنوان لماذا تهرب المسيحيات إلى الإسلام؟

وحيث إن المقال يحمل الكثير جداً من المغالطات المحسوبة والموضوعة باتقان بليغ حيث جمعت الشامى على المغربى ويبدو من اللحظة الأولى أن وراء ذلك المقال فكر أخذه صاحبه من مجموعة كتابات ووظفه توظيفاً غير سليم فى محاولة للقفز على الكنيسة قيادة وطقوس ظنا منه أنه حامى حمى الإسلام ويحاول جاهداً أن يصير مدافعاً عن أقباط يظن أن لهم حقوقاً أو أنه يدافع عن الكنيسة من أجل أن لا تفقد أبنائها وقد وصف أحد الهراطقة بأن له مجهود كبير حيث قال عنه مجتهد كبير وصار موضوعه كاملاً محاولة للعبث بالمسيحية ولذلك كان لزاماً علينا عدم السكوت لأن الهجوم انتقل من مرحلة الأشخاص إلى مرحلة الطقوس والعقيدة وهذا لا يرضاه أحد.

قال سيادته «أعرف أن الكنيسة المصرية ليست فى حالتها الطبيعية الآن فالزوابع التى تحيط بها تكاد تقتلعها من جذورها» إذا كانت معرفته هذه فما هى إلا حلم من أحلام الإرهاب الفكرى فالكنيسة المصرية وفق تاريخها صابرة على الصخر وأبواب الجحيم لن تقوى عليها وقد عانت مئات المرات من زوابع تجاوز حجم زلزال جنوب شرق آسيا ولم تهتز وما يصفه الكاتب بالزوابع هى عبارة عن نسمات صيف لا تهتز بها شعرة واحدة من الكنيسة أما من يتخيل أن هناك اهتزازاً أو إقتلاع للكنيسة من جذورها فذاك محموم يهذى والمتابع لأحوال الكنيسة عن كثب لا يرى أى تأثير لأى شئ جملة وتفصيلاً اللهم إلا الخسائر المادية الجارى إزالة أثرها فقط نتيجة إتلاف عمد حدث بالكنيسة البطرسية المجاورة لمبنى الكاتدرائية وذلك الإتلاف فى بلاط السطح وليس فى الأساس وشتان بين هذا وذاك، ثم يقول الفارق الوحيد إن وفاء زوجة كاهن وإسلامها يعنى زلزلة لأركان الكنيسة وحط من هيبتها.. ما هذا الذى يقال كنيسة من التى تتأثر بإسلام زوجة كاهن أو حتى الكاهن نفسه أو حتى أسقف فعلى ما يبدو أن كاتب تلك الكلمات لم يعى التاريخ

بعد ولم يعرف أن الكنيسة المصرية أخرجت عن طيب خاطر أساقفة وكهنة من صفوف المؤمنين، إن الكنيسة طيلة عمرها كنيسة مستقيمة إذا أعوج فيها عضواً أو أصابه مرض عضال لا يجرى شفاؤه فإنها تقطعه بسيف الله المتقد ناراً حتى لا تنتقل العدوى إلى باقى الأعضاء وعما قريب حينما حدث موضوع الراهب المشلوح فالكنيسة أعلنت كلمتها واعترفت بخطئه دون عجل لأن كل بن أدم خطاء وخير الخاطئين التوابون.. وفق عقيدة محمد الباز ومن عقيدة الكنيسة الكل زاغوا وفسدوا وعوزهم مجد الله ليس من يفعل الصلاح ليس ولا واحد.

يقول تحت عنوان جانبى الأقباط يصومون ٢٦١ يوماً لا يمارسون الجنس بشكل ما فكيف تستقر حياتهم الطبيعية وقال إن ٢٦١ يوماً يصومها الأقباط تحرم فيها ممارسة الجنس أساساً وقد قال بأنه قرأ كتاب أصوامنا بين الماضى والحاضر الذى كتبه القمص كيرليس كيرلس راعى كنيسة مارجرجس بخماوريه بشبرا والذى راجعه نيافه الحبر الجليل المتنيح الأنبا اثنا سيوس مطران بنى سويف والبهنسة وسكرتير سابق للمجمع المقدس ولكن على ما يبدو أنه فهم الكتاب خطأ فليس هدف الكتاب مناقشة نقطة مثل هذه ولكنه بحث علمى رائع فى الأصول التاريخية لأصوام الكنيسة وارساء لمبدأ مناقشة عادات الكنيسة وفحص أصالتها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نود أن نسأل سيادته من أين أتى بتلك المعلومة الثمينة التى تقول إن الأقباط لا يمارسون الجنس فى الصيام ونود أن نوضح الآتى:

أولاً: سر الزيجة سر مقدس فيه الرجل والمرأة «إذ ليسوا بعد اثنان بل جسد واحد» وقد علمتنا الكنيسة أن المضجع طاهر والفراش مقدس وتطالب الكنيسة رجالها ونسائها بالعيش فى حب ومهابة كل للآخر وتوصى أن لا يضيع أحدهما حقوق الآخر وتعلمهم أن الزوجية من أجل الذرية وإيجاد الخلف فالزيجة سراً من أسرار الكنيسة والصوم إحدى ممارسات القصيدة لا يطغى فيهما أحد على الآخر وإن طغى المفترض أن تتب الزيجة الصوم وهو الأمر الثابت إنجيلياً بآية «لايسلب أحدكما الآخر إلا على اتفاق لحين أن

تفرغا من صوم أو صلاة ثم تجتمعا لكى لا يجربكما الشيطان فشرط السلب هو الاتفاق ولو حدث اختلاف فالسلب غير جائز بحكم الكتاب المقدس الذى تعيشه الكنيسة وحتى يفهم ويفهم الجميع يجوز للطرفين الرجل والمرأة البعد عن بعضهما وعدم الممارسة طيلة فترة الصوم إذا كان يمكنهما ذلك ولكن إن اختلفت طبائعهما بحيث يقدر أحدهم على التحرق والآخر لا يقدر فلا غضاضة من الجماع خلال فترة الصوم فيما عدا الأيام التى يمارس فيها الزوجان أسرار الكنيسة الأخرى كالتناول مثلاً.

ثانياً : لا يحرم شئ على الإنسان سوى ارتكاب الكبائر بنص الكتاب المقدس وليس على طريقة حرمت عليكم أو حرام عليكم أو حرمات لا تقربوها فالمحرمات فى الكنيسة كلمات محددة مسبوقة بلا لا تسرق - لا تزن - لا تشهد بالزور - لا تشتهى ما لقريبك.. إلخ. أما لا تجتمع بامرأتك فى الصيام فتلك صناعة كاتب المقال وحده وحاول إلصاقها بعلماء الكنيسة فى حجم الراحل الأنبا اثناسيوس أو القمص كيرلس كيرلس زورا وبهتانا.

ثالثاً: الكنيسة تعلمنا «كل الأشياء وتحل لى ولكن ليست كل الأشياء توافق - وكل الأشياء تحل لى ولكن لا يتسلط على منها شئ بمعنى أن أرى شئ يوافقنى مادام خارج ما يعصى الله فهو حلال وأى خلال استخدامه بإفراط ويسير عادة متأصلة فى ويتسلط على فهو حرام فإذا كان الجماع فى فترة الصيام دفعاً للتحرق وحتى لا يجرب الشيطان طرفيه فهذا ليس ممنوع ولا محرم لأن الكنيسة تعرف ضعف البشرية من الله مؤسس الكنيسة وخالق البشرية نفسه.

ويقول «فليس كل ما يفعله الرهبان السابقون يصبح عقيدة» هذه الكلمات فيها الشئ الكثير فليست الكنيسة وعقيدتها صناعة بشر وهذا الكلام لا يرقى إلى مستوى التناقش وعلى العموم نوضح أن عقيدة الكنيسة تكلم بها أناس الله القديسين سوقين بالروح القدس وصيامات الكنيسة ليست من صنع رهبان فقد عرفت الكنيسة صياماتها كسنة عن تلاميذ رب المجد يسوع الذين رأوا سيدهم يمارسها فليست كل العقائد مأخوذة عن الكتاب المقدس لأن الكتاب المقدس لم يكن روزنامة يومية لما حدث خلال فترة عمر

المسيح على الأرض ولكن ما رأيتموه وما سمعتوه فى هذا فعلوا أى أن هناك أشياء استلمت وأشياء دونت وأشياء تعلموها بالمشاهدة والسماع وإذا كان سيادته يظن أن هناك أصوام صناعة الرهبان ويدعى أن الديسقولية لم تقل سوى بصيام الأربعين المقدسة والأربعاء والجمعة سوف أبين فى عجالة:

أولاً: قالوا إذا كان موسى النبى قد صام أربعين يوماً وأربعون ليلة لكى ما يستلم الألواح الحجرية المكتوبة بإصابه الله فأولى بنا أن نصومها استعداداً لاستلام الكلمة المتجسد الذى رأينا مجده كما لو حيد الأب هذه هى أربعون الميلاد ومضافاً إليها ثلاث أيام أضيفت بمناسبة انقشاع غمة الاضطهاد وزوال كارثة نقل الجبل التى صنعها المعز ويعقوب ابن لكس وهى بموجب مجمع مقدس من القرن العاشر «إجماع وإتفاق أهل الرأى».

ثانياً: حينما اختلف التلاميذ فى أمر جسد القديسة مريم صاموا من أجل أن يكشف الله لهم عن الجسد حتى أظهره الله لهم واستطاع توماً الرسول أن يخطف إزاء الجسد وهى صاعدة إلى السماء وقد قالت كتب التاريخ أن مدة الصوم خمسة عشر يوماً.

ثالثاً: نفذ تلاميذ رب المجد يسوع وصيته حين يرفع العريس عنهم حينئذ يصومون فصاموا من لحظة صلبه إلى حلول الروح القدس عليهم على شكل السنج نار وهى فترة تجاوز الخمسين يوماً وهى ما تسمى بصوم الرسل.

رابعاً: بقى صوم وحيد مدته ثلاثة أيام وهى فترة صوم يونان يونس فى بطن الحوت وهى تذكار مراحم الرب مع نبى حاول أن يهرب من أمام وجه الله ومادام رب المجد يسوع لم يأت لينتقض بل ليكمل فلا عفا منه من صيام هذه الأيام تيمناً بمراحم الله مع نبيه.

خامساً: الصيامات التى نوه عنها الكاتب وهى صوم رب المجد وصيام الأربعاء والجمعة التى يعرف مكانها فأين هى الصيامات التى من صنع رهبان؟!

ويقول وهى ما يعنى أيضاً أن الكنيسة القبطية تعانى من طبقية دينية يجب أن تتخلص منها فكل الأقباط أبناؤها ولا يجب أن تفرق بينهم على أساس مهما كانت قوتهم

وأهميتهم هذه الكلمات فيها شبه إفلاس بمعرفة الكنيسة فليس فى الكنيسة طبقية نهائى ولكن هناك عيون ضيقة حجبت عنها رؤية الحقيقة وهذا الكلام ليس صناعة محمد الباز فقد سبقه إليها مجموعة من مدعى الثقافة للأسف من الكنيسة تشدقوا بتلك المقولات من أجل لوم الكنيسة على قراراتها.

وفى محاولات منهم لتأليب الرأى ضد الكنيسة فالكنيسة ليس فيها طبقية وتعامل الكل بموازين واحدة وذلك مثبت تاريخياً وحتى يومنا هذا وسوف نعرض عجالة على بعض منها فى معجزة نقل جبل المقطم سمعان الخراز إسكافى نكرة ينسب نقل الجبل له فى ظل وجود الأنبا إبرام بن زرعة السريانى البطريرك والأنبا ساويرس بن المقفع أشهر علماء التاريخ هناك أساقفة ورهبان وكهنة منعوا من مزاولة الأسرار وأوقف كهنوتهم من أجل الإصلاح ومنهم من ترك الكنيسة لطوائف وديانات أخرى أليس ذلك صحيح فأين هى الطبقية وقوتها ونسأله هل لوفاء قسطنطين زوجة كاهن أهمية عن أساقفة ومن هذه ياترى وما هى قوتها أقولها لك بغير حرج قوتها وهى أمام النيابة العامة تقول ولدت مسيحية وسأعيش مسيحية وسأموت مسيحية، والكنيسة التى تتهمها بالطبقية الدينية لا تداهن ولا تتستر على خطأ وأذكرك بموضوعات طرحت للنقاش على صفحات الجرائد قضية الأنبا امونيوس اسقف الأقصر والأنبا مينه مطران جرجا والأنبا تكلا أسقف دشنا.. إلخ. فهل هذه الكنيسة فيها طبقية ليس كل ما يقال يصدق.

قال نقلاً عن كتاب أصدره كاهن مقطوع القانون الكنسى بمنع زوجة الكاهن المتوفى من الزواج بعده والحجة انها صارت، أماً للمؤمنين فلا يليق بها الزواج بأحد ابنائها وهو كلام مردود عليه فالأمومة هنا روحية والإصار أبنائها من زوجها الكاهن المتوفى أخوة للمؤمنين ويبطل زواجهم.

بداية نقول القس يوسف معوض حى يرزق ولم يمت وزوجته موضوع النقاش فما هو دخلهم فى تلك القضية لكنى سأوضح الحكمة من القانون الكنيسى.

أولاً الكنيسة تؤمن أن الاثنين صارا واحداً فى سر الزيجة زوجة الكاهن والكاهن وإذا كان القانون الكنسى أوجب على الكاهن عدم الزواج بعد ترمل ينطبق نفس القول على

الزوجة فاذا كانت الكنيسة تنظر للكاهن أنه أب لجميع البنات ولا يجوز لأب أن يتزوج من ابنته هكذا زوجة الكاهن لا تتزوج من ابنها.

ثانياً: غاية المنع هو الحفاظ على سر الكاهن المتوفى بعد وفاته فالعلاقة الزوجية قد يكون فيها ما يشين صورة الأب الكاهن كبشر مات يحفظ سره بأن لا تزوج امرأته لآخر فتبوح بسر من أسرار علاقتها الأولى فتهتز صورة الكاهن المتوفى.

ثالثاً: لأن الكلام صور بتفعيل انفعالات معينة سوف أسألك سؤالاً واحداً أنت كرجل مسلم حرمت عليك عمتك وخالتك فلماذا لم تحرم عليك بناتهن عندما تعرف الإجابة انشرها للناس وفى إجابتك سوف تجيب على الكلام المردود به.

يقول قد لا تنصت الكنيسة لما قاله القس إبراهيم عبدالسيد رغم أنه مجتهد كبير وضع أفكاره كلها من أجل تطوير الكنيسة والنهوض بها ونقول هنا رحم الله إبراهيم عبدالسيد بقدر ما أعطى الناس من أسلحة تحارب بها الكنيسة وإذا كانت الكنيسة لا تنصت له انصت أنت ياصديقى على العموم كثيراً ما هاتفنى المرحوم حال حياته حينما كنت أرد على مغلوطاته وإن كنت تود أن تحوز على ردود وافية ليس هنا المجال للشرح أدعوك لقراءة كتاب اسمه حدود الغفران لماذا لم تصل الكنيسة على إبراهيم عبدالسيد؟ صادر عن مؤسسة دار الشعب ومازال يباع فى الأسواق منذ وفاته أو أن أرسل لك بالطريقة التى تحبها مئات من صفحات الصحف تشى بالنزال فى معركة الكلمة، دع الرجل ينعم براحته فقد صار بين يد الله هو أرحم به من الجميع ولا يوجد أحداً منا يقدر أن يدينه لأنه عبدالله والله وحده هو الذى يدينه ونحن إليه ذاهبون أما هو فلن يرجع إلينا.

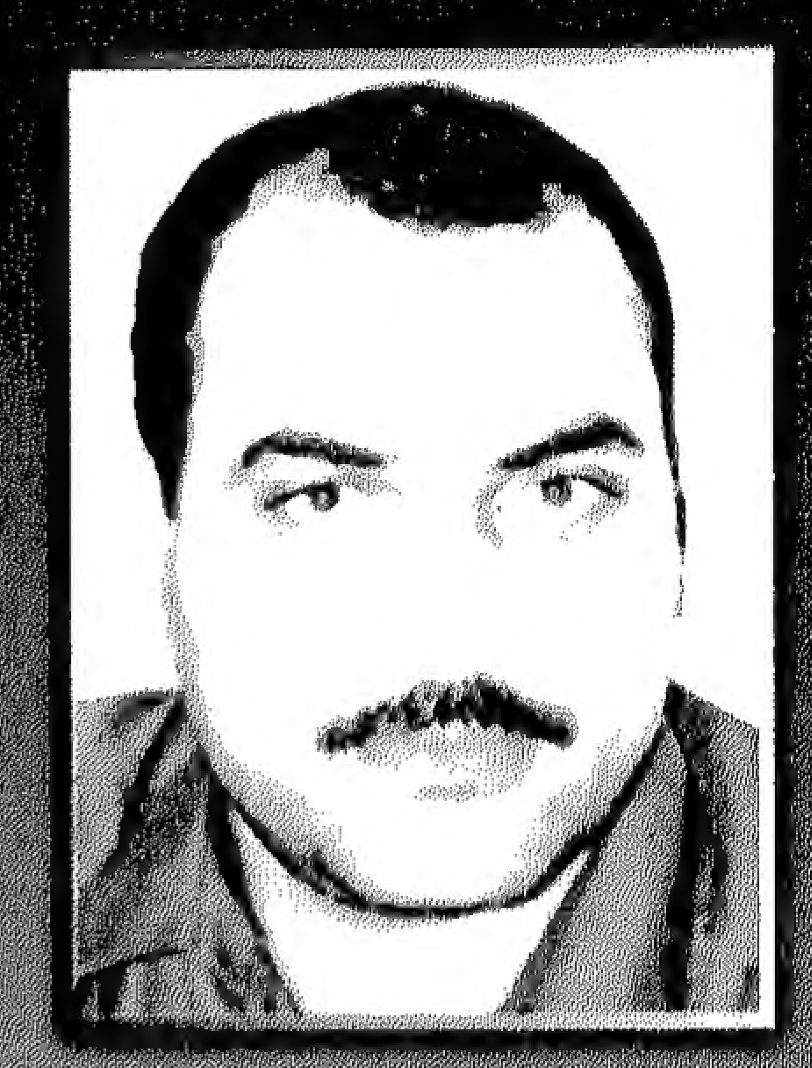
تبقى كلمة انتهت الزوبعة وقد صار الحديث فيها ممل جداً ويجب أن ينصرف كل منا إلى حال سبيله فليست هذه آخر الحكاوى ولكن سوف نجد الكثير لو كان فى العمر بقية.

عادل نجيب رزق

■■■

الفهرس

البابا شنودة
الوجه والقناع



كتاب الأسئلة الصعبة

محمد الباز

تقرير رسمى : مسئولية البابا عن إشعال الفتنة الطائفية

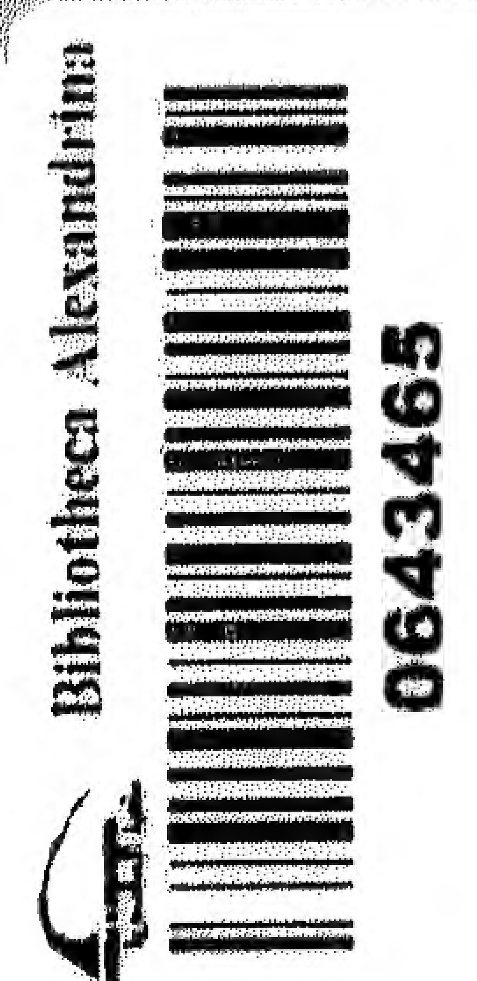
من المسئول عن أمن الأقباط فى مصر الكنيسة أم الرئيس؟

القصة الكاملة لوفاء قسطنطين زوجة الكاهن التى أسلمت.

مليارات الكنيسة المصرية من أين وإلى أين ؟

هل البابا شنودة معصوم من الخطأ ؟

لماذا تهرب المسيحيات إلى الإسلام ؟



كنوز
للنشر والتوزيع